



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف



UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID- EL-TARF

كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion

السنة الجامعية : 2022/2021

الرقم التسلسلي:

قسم: العلوم الإقتصادية

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات لنيل شهادة الماستر
تحت عنوان

مدى مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في تمويل الإقتصاد
الوطني خلال الفترة (2010-2020)

تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

تحت إشراف

* د. ياسين بن حمزة

إعداد الطالبتين:

- بليلي يسرى
- ضربان خديجة

الملخص

هدفت هته الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل الاقتصاد الوطني خلال الفترة (2010-2020)، ولقد تم ذلك بالاعتماد على تحليل جملة من الإحصائيات والمؤشرات الاقتصادية المختارة، تتمثل في الناتج المحلي الإجمالي، التشغيل و ميزان المدفوعات.

توصلت الدراسة إلى أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل المؤشرات السابقة كانت ضعيفة، وهذا راجع إلى أن البيئة الاستثمارية الجزائرية لا تزال غير ملائمة وذلك بالرغم من الإصلاحات والسياسات التي قامت بها السلطات الحكومية في سبيل توير آليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

الكلمات المفتاحية: التمويل، الاستثمار الأجنبي المباشر، الناتج المحلي الإجمالي، التشغيل، ميزان المدفوعات.

Abstract:

This study aims to identify the extent of foreign direct investment contribution in financing the national economy during the period of (2010-2020). This was done based on the analysis of a number of statistics and selected economic indicators, represented in gross domestic product, employment and payments' balance.

The study concluded that foreign direct investment contribution in financing the previous indicators was weak, and this is due to the fact that the Algerian investment environment is still not appropriate, despite the reforms and policies undertaken by the government authorities, in order to develop mechanisms to attract foreign direct investment.

Key words: finance, foreign direct investment, gross domestic product, employment, balance of payments.

الإهداء

إلى معلم البشرية سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم إلى من كلله الله بالهبة والوقار... إلى من علمني العطاء بدون انتظار.. إلى من احمل اسمه بكل افتخار... أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار... وستبقى كلماتك نجوم اهتدي بها اليوم وفي الغد والى الأبد والدي العزيز

يوسف

إلى من كان دعائها سر نجاحي.. إلى من أكبر بها وعليها بعد الله اعتمد.. إلى شمعة متقدة تدير ظلمة حياتي.. إلى من بوجودها اكتسب قوة ومحبة لا حدود لها أُمي الحبيبة

حدة

إلى الشموع التي أنارت حياتي و اعمدة البيت ، و لم ييخلوا بشيء من اجلي ، اخوتي : منيرة ، شمس الدين ، صدام و الى كتايت الأسرة : تقوى، أنس، يزن، جود، سجي.

إلى كل صديقاتي : خديجة ، خولة، سارة، شهرة، رشا.

إلى كل عزيز على قلبي ، و إلى كل من وسعته ذاكرتي ولم تسعهم مذكري.

يسرى بليلي

الإهداء

قال الله تعالى: "واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا". الآية 17 من

سورة الإسراء.

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من علمني الصمود، إلى من تعب ليقدّم لنا لحظة سعادة، إلى من نزع الأشواك

عن دربي ليمهد لي طريق العلم، إلى أبي العزيز

"الهاني"

إلى من أسقنتني الحب و الحنان إلى من علمتني الصبر و النجاح، إلى من تحت قدميها الجنة إلى والدتي الحبيبة

"نورة"

إلى إخوتي و أخواتي جميعا الذين ساعدوني و دعموني في رحلتي الدراسية

أسماء*، *مريم*، بلال، مومة، إكرام، سيفو؛ ميمو، محمد

إلى كل من عرفني، أحبني، فصاحبني...

إليكم جميعا أهدي ثمرة جهدي

خديجة ضربان

شكر وتقدير*

قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم- " من لا يشكر الناس لا يشكر الله".

الشكر لله سبحانه وتعالى أولاً وأخيراً الذي مكّنني من إنجاز هذا العمل المتواضع، وأسأله سبحانه أن يجعله خالماً لوجهه الكريم.

يسرني، أن أتقدم بجزيل الشكر و الامتنان إلى الأستاذ الفاضل المشرف الدكتور / ياسين بن حمزة علي تفضله بالإشراف على هذه المذكرة وتخصيصه لجزء من وقته لدراستها وتصويرها وعلى توجيهاته القيمة التي كانت بمثابة مشعلا لي في جميع مراحل إعدادي لهذه الدراسة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لأساتذتنا الكرام، أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم تقييم ومناقشة هذه المذكرة.

وختاماً أتوجه بعميق الشكر والامتنان إلى كل من مد يد العون والمساعدة وبأي صورة كانت وجزى الله الجميع عني خيراً.

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
07	مخطط لسير عملية التمويل	1-1
08	مخطط لسير عملية التمويل شبه المباشر	2-1
09	مخطط لقنوات التمويل غير المباشر	3-1
44	دورة حياة السلعة ومراحل تطورها	1-2
61	الناتج المحلي ومعدلات نموه خلال الفترة (2010-2019)	1-3
67	تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2010-2020)	2-3
69	تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2016-2020)	3-3
71	التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر حسب عدد المشاريع خلال الفترة (2010-2019)	4-3
72	التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر حسب مبلغ الاستثمار (2010-2019)	5-3
74	التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الجزائر حسب عدد المشاريع (2010-2019)	6-3
75	التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة المتجهة الى الجزائر حسب مبلغ الاستثمار (2010-2019)	7-3
78	مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2010-2017)	8-3

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
61	الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نموه خلال الفترة (2010-2019)	1-3
63	التوزيع النسبي للناتج المحلي حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2010-2015)	2-3
64	التوزيع النسبي للناتج المحلي حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2016-2019)	3-3
65	تطور الموازنة العامة للدولة خلال الفترة (2010-2015)	4-3
66	تطور الموازنة العامة للدولة خلال الفترة (2010-2015)	5-3
67	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2010-2015)	6-3
68	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2016-2020)	7-3
70	التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر حسب عدد المشاريع خلال الفترة (2010-2019)	8-3
72	التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر حسب مبلغ الاستثمار (2010-2019)	9-3
73	التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الجزائر حسب عدد المشاريع خلال الفترة (2010-2019)	10-3
75	التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة المتجهة إلى الجزائر حسب مبلغ الاستثمار (2010-2019)	11-3
78	مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2010-2017)	12-3
79	عدد مناصب الشغل التي يوفرها الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2010-2019)	13-3
80	الإستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)	14-3
81	تطور رصيد الميزان التجاري وسعر برمبل النفط خلال الفترة (2010-2019)	15-3
82	علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالميزان التجاري والرصيد الخارجي خلال الفترة (2010-2019)	16-3

فهرس المحتويات

I	الملخص
II	Abstract
III	الإهداء
V	شكر وتقدير
VI	قائمة الأشكال
VII	قائمة الجدوال

الفصل الأول: أساسيات التمويل الإقتصادي

1	تمهيد
2	المبحث الأول: ماهية تمويل الاقتصاد
2	المطلب الأول: مفهوم التمويل وأهميته
3	المطلب الثاني: طرق و أشكال التمويل
6	المطلب الثالث: أنظمة تمويل الاقتصاد
10	المبحث الثاني: المصادر الداخلية لتمويل الاقتصاد
11	المطلب الأول: الادخار و الضرائب
14	المطلب الثاني: التمويل بالعجز (التمويل التضخمي)
16	المطلب الثالث: التمويل عن طريق الأسواق المالية
18	المبحث الثالث: المصادر الخارجية لتمويل الاقتصاد
19	المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات المتعددة الجنسيات
23	المطلب الثاني: التجارة الخارجية
25	المطلب الثالث: المديونية الخارجية
30	خلاصة

الفصل الثاني: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

32	تمهيد
33	المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر
33	المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر
36	المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر
37	المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر
39	المبحث الثاني: النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر
39	المطلب الأول: التفسير التقليدي لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر
41	المطلب الثاني: التفسير الحديث لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر
46	المبحث الثالث: ماهية المناخ الاستثماري
46	المطلب الأول: مناخ الاستثمار: تعريف، مكونات، خصائص
50	المطلب الثاني: العوامل المحفزة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر
51	المطلب الثالث: مؤشرات تقييم المناخ الإستثماري
57	خلاصة

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل الاقتصاد الوطني خلال الفترة (2010-2020)

59	تمهيد
60	المبحث الأول: تحليل بعض المؤشرات الإقتصادية المختارة خلال الفترة (2010-2020)
60	المطلب الأول: النمو الإقتصادي
62	المطلب الثاني: التوزيع القطاعي
65	المطلب الثالث: الميزانية العامة
66	المبحث الثاني: تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الجزائر خلال الفترة (2010-2020) ...
67	المطلب الأول: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2010-2020)

70	المطلب الثاني: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
73	المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
76	المبحث الثالث: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل الاقتصاد الوطني (2010-2020)
76	المطلب الأول: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي
79	المطلب الثاني: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التشغيل والبطالة
81	المطلب الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات
84	خلاصة
86	خاتمة
90	قائمة المراجع

مقدمة

لقد تزايد الاهتمام منذ نهاية القرن الماضي بعملية التمويل لتوفير الموارد اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة في كافة المجالات، نظرا لعجز العديد من دول العالم وخاصة النامية منها على توفير احتياجاتها المالية، الأمر الذي دفع هذه الدول إلى التوجه نحو مصادر التمويل الخارجية والتنافس فيما بينها للحصول عليها، وذلك لآثارها الإيجابية على اقتصادياتها، ومن بين هذه المصادر الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعد مصدرا تمويليا داعما للمصادر المحلية، وأحد المتغيرات المؤثرة على تطور الدول ونموها، بالإضافة إلى كونه مؤشرا واضحا على انفتاح الاقتصاد وقدرته على التكيف مع التطورات العالمية.

من هذا المنطلق، اشتد التنافس بين الدول على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بهدف تفادي الآثار السلبية للقروض الخارجية، والاستفادة من المزايا الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر والمتمثلة في رفع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، خلق فرص عمل، نقل التكنولوجيا الحديثة، ترقية أداء العنصر البشري، تحفيز النشاط التصديري ودعم القدرات التنافسية وغيرها، وذلك من خلال العمل على توفير المناخ الاستثماري المناسب، عن طريق منح المستثمرين الأجانب العديد من الامتيازات، وإزالة العوائق والقيود التي تحد من جاذبية هذه الدول.

إن الجزائر على غرار بقية دول العالم سعت جاهدة منذ سنوات عديدة إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، كوسيلة تمويلية بديلة للمشاريع الاستثمارية المتوقفة من جراء عجزها التراجع إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية الناجمة عن إنخفاض أسعار البترول، فعملت على تحسين مناخ الاستثمار فيها من خلال تهيئة الأوضاع والظروف المناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك باستحداث الأطار الاقتصادي والقانوني المناسب وتوفير الظروف السياسية، حيث كان هذا الأخير يشكل عائقاً أمام المستثمر الأجنبي، فالاضطرابات السياسية التي عرفتها الجزائر في السنوات الأخيرة أثرت سلباً على الاستثمار المباشر فيها، لكن بعد استقرار الأوضاع السياسية واستكمال الجزائر لبناء مؤسساتها التشغيلية شكل دافعاً لاقبال المستثمرين الأجانب إليها، وذلك لمساهمته الفعالة على المدى المتوسط والبعيد لتمويل الاقتصاد الوطني.

إشكالية البحث:

وعلى ضوء ماسبق يمكننا صياغة إشكالية الدراسة ضمن التساؤل التالي:

- كيف ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل الاقتصاد الوطني الجزائري خلال الفترة (2010-2020).

وعلى ضوء هذه الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي العوامل المحفزة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- ماهي أهم مصادر تمويل الاقتصاد؟
- كيف أثرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المؤشرات الاقتصادية المختارة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)؟

الفرضيات:

- انطلاقا من الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية المطروحة يمكن صياغة الفرضية الرئيسية التالية: ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل الاقتصاد الوطني خلال الفترة (2010-2020) بنسبة ضعيفة، والفرضيات الفرعية الموالية:
- من عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: توفير مناخ استثماري مناسب، منح امتيازات وتقديم إعفاءات ضريبية؛
- تتمثل مصادر تمويل الاقتصاد في مصادر داخلية وأخرى خارجية؛
- أثرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2010-2020) على كل من الناتج الداخلي الإجمالي وميزان المدفوعات والتشغيل بنسبة ضعيفة.

أهمية الدراسة:

يستمد هذا البحث أهميته من الأهمية التي يكتسبها الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره أحد المصادر التمويلية الخارجية التي تساهم في تغطية فجوة الموارد المحلية في مختلف دول العالم وخاصة النامية منها، بالإضافة إلى دوره الفعال في خلق فرص عمل ونقل الخبرات والتقنيات المتطورة وغيرها من المزايا التي تؤدي إلى دعم نمو اقتصاديات الدول المضيفة ومن بينها الجزائر، في ظل الصعوبات المالية التي كانت تعاني منها هذه الأخيرة بعد تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

أهداف الدراسة:

- نهدف من خلال دراستنا تحقيق جملة من الأهداف نحصنها فيما يلي:
- تحديد أهم عوامل المحفزة على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- التعرف على أنواع مصادر تمويل الاقتصاد؛
- توضيح مدى تأثير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج الداخلي الإجمالي وميزان المدفوعات والتشغيل في الجزائر خلال الفترة (2010-2020).

دوافع اختيار الموضوع:

لقد تم اختيار موضوع هذا البحث بناءً على عدة أسباب وهي:

- ارتباط موضوع البحث بالتخصص المدروس (اقتصاد نقدي وبنكي).
- مكانة الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد كمصدر هام من مصادر التمويل بالنسبة للعديد من الدول، واهتمام الجزائر باستقطاب هذا النوع من الاستثمارات.
- كون هذا الموضوع من المواضيع التي تعرف تطورات وتحولات متلاحقة، وأن تجربة الجزائر في مجال استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات لاتزال حديثة نسبياً، الأمر الذي دفعنا إلى تناول أحد جوانب هذه الظاهرة خلال الفترة (2010-2020).

الدراسات السابقة

تناول العديد من الباحثين موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر من جوانب مختلفة، وفيما يلي عرض لبعض أعمالهم:

- دراسة صليحة مفتاح، نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة سيدي بلعباس (الجزائر)، 2020/2019: هدفت هته الدراسة إلى تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مع الوقوف على نوعية المؤسسات، من خلال مؤشرات الحوكمة، المخاطر السياسية، مدركات الفساد وممارسة أنشطة الأعمال، بالإضافة إلى تحديد العلاقة الموجودة بين نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد، ولقد تم ذلك من خلال إجراء دراسة قياسية لحالة الجزائر. توصلت الدراسة إلى أن عجز النوعية المؤسساتية السياسية في استقطاب المستثمرين الأجانب، نظراً لضعف مؤشرات الحوكمة التي تميزت بتفشي الفساد وعدم وجود نوعية تنظيمية جيدة وضعف النظام القضائي، إلى جانب كثرة العراقيل البيروقراطية، كل هته العوامل ساهمت في ارتفاع تكاليف المعاملات الاقتصادية وخلق حالة من عدم اليقين مما زاد من درجة المخاطر في البيئة المؤسساتية الجزائرية وأدى إلى التقليل من تدفقات الاستثمار الأجنبي الوافد.
- دراسة وهيبة خلوفي بعنوان: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات وأثره على التنمية المستدامة حالة الجزائر خلال الفترة (2010-2015)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقد بنك وتمويل، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، (2016-2019): هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الدور الهام للتنمية

المستدامة بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتحديد واقعها في الجزائر، و مدى تحقيق الاستثمار الأجنبي في قطاع المحروقات التنمية المستدامة خلال الفترة (1965-2015)، ولقد تم ذلك بالاعتماد على دراسة حالة الجزائر للفترة (2010-2015).

توصلت الدراسة إلى أنّ الجزائر أبدت إرادة قوية وجهود معتبرة لتطوير وترقية الإستثمار الأجنبي من اجل دعم مصادر التنمية المستدامة وذلك بإتباع برامج إصلاحية، وسن التشريعات وتوقيع الاتفاقيات الدولية للاستفادة من مزايا الإستثمار الأجنبي المباشر. وقد أثر الإستثمار الأجنبي المباشر تأثيراً ايجابيا على التنمية في قطاع المحروقات، غير إن أثر السحب على بقية القطاعات كان ضعيفا للغاية خاصة على قطاعي الزراعة والصناعة وهذا ما كرس تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات.

• الدراسة التي قام بها "Abdel Hamed M. Bashir" بعنوان: **direkt invst ment and**

Economic growth in some MENA fon والتي تهدف دراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنتائج المحلي الإجمالي للفرد بعض دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مثل الجزائر، مصر، الأردن المغرب، تركيا وذلك خلال الفترة (1975-1990)، وقد دلت النتائج على إن الإستثمار الأجنبي المباشر يؤدي ويقود إلى النمو لاقتصادي، وهذا الأثر يختلف من بلد إلى آخر، كما إن الاستثمار المحلي والانفتاح الاقتصادي من أهم عوامل النمو الاقتصادي.

• الدراسة التي قام بها "Marouane Alaja" (مارس / 2004) بعنوان: **invstissement**

"direct Etranger et croissance Economique

تهدف إلى دراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في تونس خلال الفترة الممتدة بين (1973-2000) حيث استنتج أن ضعف التكنولوجيا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر هي التي ادت إلى عدم استفادة تونس من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة إلى تركيزها في قطاعات صناعية تقليدية لا تتطلب تكنولوجيا عالية مثل: قطاع النسيج.

منهجية الدراسة

للإجابة على إشكالية الدراسة وتحليل أبعادها، والإلمام بهذا الموضوع استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي سواء لتقديم الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر وماهية التمويل الاقتصادي وأهم مصادره، أو لمعرفة حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتحليل مدى مساهمته في تمويل الاقتصاد الوطني خلال الفترة (2010-2020).

صعوبات الدراسة

هناك العديد من الصعوبات التي واجهتنا أثناء إعدادنا لبحثنا هذا ومن أبرزها ما يلي:

- صعوبة الحصول على الإحصائيات من المراكز والهيئات المتخصصة.
- تضارب بعض الإحصائيات التي حصلنا عليها حول الاقتصاد الجزائري في الأرقام، واختلافها من هيئة لأخرى.
- غياب الإحصائيات الحديثة المتعلقة ببعض المتغيرات.

هيكل الدراسة

لدراسة هذا الموضوع وإثرائه وتحليل الإشكالية المحددة بالبحث وتأكيد أو نفي الفرضيات المقترحة اعتمدت الدراسة على التحليل التالي الذي يتضمن مقدمة عامة وثلاثة فصول وخاتمة.

الفصل الأول: فقد خصص لدراسة أساسيات التمويل الاقتصادي، حيث يتضمن المبحث الأول مفهوم تمويل الاقتصاد، طرق وأشكال و أنظمة تمويل الاقتصاد، في حين سيشمل المبحث الثاني على المصادر الداخلية لتمويل الاقتصاد، أما المبحث الثالث فيتضمن المصادر الخارجية لتمويل الاقتصاد.

الفصل الثاني: حيث تطرقنا في هذا الفصل إلى الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث حيث يحتوي المبحث الأول على مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، أشكاله و محدداته، أمّا المبحث الثاني سيخصص لعرض النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر، والمبحث الثالث أعد للتعرف على المناخ الاستثماري من حيث مفهومه، وأهم العوامل المحفزة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ومؤشرات تقييم المناخ الاستثماري.

الفصل الثالث: أعد هذا الفصل لتحليل مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل الاقتصاد الوطني من خلال ثلاث مباحث ستأتي على النحو التالي: المبحث الأول يعرض تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية، أما المبحث الثاني يعرض تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الجزائر وتوزيعه القطاعي والجغرافي خلال الفترة (2010-2020)، ليأتي المبحث الثالث ليتم من خلاله عرض مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل الاقتصاد الوطني خلال الفترة (2010-2020).

و في الأخير نقوم بوضع خاتمة عامة لهذا البحث تتضمن ملخصا عاما للفصول الثلاثة والنتائج التي أمكن استخراجها من حيثيات الدراسة، والتي اعتمدنا عليها في إبداء بعض الاقتراحات.

الفصل الأول: أساسيات التمويل

الاقتصادي

تمهيد

تعددت الآراء حول مشكلة تمويل التنمية في البلدان النامية، فيرى بعض الاقتصاديين أن هذه المشكلة نشأت منذ فترة الاستغلال الاستعماري الذي حققت فيها الرأسمالية التراكم الرأسمالي، وتركت البلدان النامية تواجه قصوراً في مصادر التمويل بسبب استنزاف فوائضها. و لتعذر اعتماد هذه البلدان على نفسها في التمويل فلا بد من نقل جزء من التراكم الرأسمالي من البلدان المتقدمة للإسراع بعملية التنمية الاقتصادية فيها.

لذلك من المعلوم أن تمويل التنمية الاقتصادية لا يمكن أن يأتي سوى من مصدرين، داخلي على مدخرات أو على شكل ما نسميه التمويل بالعجز، وآخر خارجي على شكل استثمارات أجنبية وديون خارجية. وعليه فإن اللجوء إلى المصادر الخارجية ضرورة حتمية بالرغم من كل الآثار السيئة التي قد تنتج عنها.

المبحث الأول: ماهية تمويل الاقتصاد

يعتبر التمويل أحد المشاكل الرئيسية التي تعانها الاقتصاديات النامية، خاصة في ظل الظروف المحلية والدولية، وتعدد مداخل التمويل وازدياد الاحتياجات والمتطلبات، وبتوفير مصادر التمويل يمكن لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية السير بخطى أسرع، وتنفيذ الاستثمارات بأنواعها المختلفة .

المطلب الأول: مفهوم التمويل وأهميته

يؤدي التمويل دورا أساسيا في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ بدونها لا يمكن إقامة المنشآت والمشاريع الإنتاجية والخدمية وغيرها من التكوينات الرأسمالية الأخرى.

1- تعريف التمويل¹

يعرف التمويل بأنه توفير الأموال (السيولة النقدية) من أجل إنفاقها على الاستثمارات وتكوين رأس المال الثابت بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك.

ويعبر كذلك عن مجموعة من الأسس والوقائع والحقائق التي تسعى إلى تدبير الأموال وكيفية استخدامها، سواء كانت هذه الأموال تخص الأفراد أو المنشآت أو الأجهزة الحكومية .

وتتفق هذه المفاهيم في أنه لدفع عملية التنمية لا بد من توفير التمويل اللازم، سواء كان في صورة مبالغ نقدية ومالية أو جلب معدات وخبرات من أجل تجسيد استثمار المبالغ.

2- أهمية التمويل²

تتجسد أهمية التمويل من خلال استثمارات الخطة التمويلية، إذ أن الموارد التمويلية تتحدد من خلال مستوى الزيادة المستهدفة في الناتج الوطني، والمستوى العام للإنتاجية الحدية لرأس المال، وتطور أسعار عناصر ومستلزمات إنتاج السلع وخدمات الاستثمار خلال فترة التنفيذ ، وبالتالي فإن التمويل يوفر الموارد والأموال اللازمة لإنفاقها على الاستثمارات وزيادة الناتج الوطني وتحسين مستوى معيشة الأفراد.

وفي الاقتصاديات المعاصرة يعد التمويل العنصر الأساسي في تطور القوى الإنتاجية، وتكوين رؤوس أموال جديدة والتي تستخدم مرة أخرى في التطوير والتوسيع والنمو المستمر، وتحتاج المشروعات الاستثمارية إلى التمويل في مرحلة الإعداد

¹ فتيحة ناصري، دور الإستثمار الاجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية دولية، جامعة الجزائر، 2014، ص 44.

² محمد جبار، فرص الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية جامعة سطيف ، العدد01، 2002، ص 47.

للمشروع وفي مرحلة تمويل عملية الاستثمار وفي مرحلة الإنتاج وفي مرحلة التسويق وبالتالي فإن العملية الإنتاجية والتمويلية مرتبطة بدورة النقود في الاقتصاد الوطني بحيث تتحول هذه النقود إلى سلع وخدمات، ثم تعود هذه بدورها مرة ثانية إلى نقود بعد تسويقها .

ومن هنا تبرز أهمية التمويل في كونه يؤمن ويسهل انتقال الفوائض النقدية والقوة الشرائية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض إلى الوحدات الاقتصادية ذات العجز المالي . ولكن حتى يؤدي التمويل هذا الدور المنوط به لا بد من استخدام هذه الموارد أكفأ استخدام حتى نضمن أعلى معدل لنمو الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد الوطني.¹

المطلب الثاني: طرق و أشكال التمويل

يمكن النظر إلى طرق وأشكال التمويل من عدة جوانب أهمها: المدة التي يستغرقها ، مصدر الحصول عليه، الغرض الذي يستخدم لأجله.

1- أشكال التمويل من حيث المدة²

وبموجب معيار المدة تنقسم أشكال التمويل إلى:

1-1- تمويل قصير الأجل: يقصد به تلك الأموال التي لا تزيد فترة استعمالها عن سنة واحدة كالمبالغ النقدية التي تخصص لدفع أجور العمال وشراء المدخلات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية والتي يتم تسديدها من إيرادات نفس الدورة الإنتاجية.

1-2 - تمويل متوسط الأجل: يستخدم التمويل المتوسط الأجل لتمويل حاجة دائمة للمشروع كتغطية تمويل أصول ثابتة أو لتمويل مشروعات تحت التنفيذ والتي تستغرق عددا من السنين، وتكون مدته ما بين سنة وخمسة سنوات.

1-3 - تمويل طويل الأجل: وينشأ من الطلب على الأموال اللازمة لحيازة التجهيزات الإنتاجية ذات المر دودية على المدى الطويل وتوجه أيضا إلى مشاريع إنتاجية تفوق مدتها خمس سنوات.

2 - أشكال التمويل من حيث المصدر الحصول عليه

وينقسم التمويل تبعا لمصادره إلى تمويل ذاتي وتمويل خارجي كمايلي:

2-1 - تمويل ذاتي: ويقصد به مجموع الوسائل التمويلية التي أنشأتها المؤسسة بفعل نشاطها العادي أو الاستغلالي والتي تبقى تحت تصرفها بصورة دائمة أو لمدة طويلة، وعليه فالتمويل الذاتي هو نمط من التمويل يستخدم تراكم المدخرات

¹ محمد جبار، مرجع سبق ذكره، ص 48.

² علي كمال، المالية العامة، ط1، دار المعرفة، مصر، 2009، ص53.

المتأتية من الأرباح التي حققها المشروع للوفاء بالتزاماته المالية، وتختلف قدرة المشروعات في الاعتماد على هذا المصدر لتمويل احتياجاتها ويرجع ذلك إلى أن توسيع إمكانيات التمويل الذاتي يرتبط أساسا بقدرة المشروع على ضغط تكاليف الإنتاج من جهة ورفع أسعار منتجاته الأمر الذي يسمح بزيادة الأرباح من جهة أخرى.

2 - 2. تمويل خارجي: ويتمثل في لجوء المشروع إلى المدخرات المتاحة في السوق المالية سواء كانت محلية أو أجنبية بواسطة التزامات مالية (قروض، سندات، أسهم)، لمواجهة احتياجاته التمويلية، وذلك في حالة عدم كفاية مصادر التمويل الذاتي المتوفرة لدى المؤسسة.

ويمكن التمييز هنا بين التمويل الخاص الذي يأتي من مدخرات القطاع الخاص (أفراد أو مؤسسات، والذي يكون في شكل أسهم أو سندات)، وبين التمويل العام الذي يكون مصدره موارد الدولة ومؤسساتها (قروض بنكية، وسندات خزينة)، وتختلف الأهمية النسبية لكل من هذين النوعين من بلد لآخر حسب طبيعة النظام الإقتصادي السائد في هذا البلد¹.

3 - أشكال التمويل حسب الغرض الذي يستخدم لأجله²

وينتج عن هذا التصنيف ما يلي:

3-1. تمويل الاستغلال: ويتمثل في ذلك القدر من الموارد المالية الذي يتم التضحية به في فترة معينة من أجل الحصول على عائد في نفس فترة الاستغلال، وبهذا المعنى ينصرف تمويل الاستغلال إلى تلك الأموال التي ترصد لمواجهة النفقات التي تتعلق أساسا بتشغيل الطاقة الإنتاجية للمشروع قصد الاستفادة منها كنفقات شراء المواد الخام، ودفع أجور العمال، وما إلى ذلك من المدخلات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية والتي تشكل في مجموعها أوجه الإنفاق الجاري.

3-2. تمويل الاستثمار: يتمثل في الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي يترتب عنها خلق طاقة إنتاجية جديدة أو توسيع الطاقة الحالية للمشروع كإقتناء الآلات والتجهيزات و العمليات التي يترتب على القيام بها زيادة التكوين الرأس مالي للمشروع.

مما تقدم يتضح أن هناك خاصيتين أساسيتين تميزان تمويل الاستثمار هما:

- إن عائد الأموال المنفقة على الاستثمار يتحقق بعد فترة زمنية طويلة نسبيا بعد حدوث الإنفاق، كما أن العائد لا يتحقق دفعة واحدة وإنما يتوزع على فترات (دورات إنتاجية)؛
- زيادة عنصر عدم التأكد المرتبط بتقديرات إيرادات وتكاليف الاستثمار الناتج عن طول الفترة التي يستغرقها

¹ علي كمال، مرجع سبق ذكره، ص 53.

² المرجع نفسه، ص 54.

- النشاط الاستثماري، وما تفتحه من احتمالات تغير المعطيات في نهاية الفترة عن بدايتها؛ إن الهدف من التعرف على أنواع الأموال المتاحة وتحديد الخصائص المميزة لكل منها هو إمكانية المفاضلة والاختيار من بينها بأفضل الشروط، والوصول إلى هيكل التمويل الذي يتحقق معه الهدف الأساسي للإدارة المالية وهو تعظيم قيمة المنشأة.

ويشير هيكل التمويل أو الهيكل المالي إلى الجانب الأيسر من الميزانية (الخصوم) ، و الذي يوضح كيفية قيام المنشأة بتمويل استخدامها أو استثمارها المختلفة وهو ينطوي على كل أنواع وأشكال التمويل من ملكية واقتراض ومن الدائم المؤقت ،ومن قصير الأجل أو الطويل الأجل بعبارة أخرى الهيكل المالي يساوي مجموع الخصوم، ولا يمكن التكلم عن الهيكل المالي دون التعرض إلى هيكل الرأس المالي، هذا الأخير الذي يمثل جزاءه من الهيكل المالي

ويشمل جميع أشكال وأنواع التمويل طويل الأجل (التمويل الدائم) فقط، أما التمويل القصير الأجل التي تكون مع الهيكل رأس المال الهيكل المالي فإنها تشمل أساسا على الائتمان التجاري والائتمان المصرفي قصير الأجل.

إن أحد الأهداف الرئيسية للتعرف على أنواع الأموال واتخاذ القرار هو التحقيق أكبر عائد ممكن لملاك المنشأة ومعرفة مدى تأثير اختيار مزيج التمويل معين (التمويل بالملكية+الاقتراض) على القيمة السوقية الأسهم في الطويل الأجل وعليه يعتبر قرار التمويل من أهم القرارات التي يتوجب على إدارة المنشأة اتخاذها كي تضمن المنشأة الاستمرارية والنجاح¹. وللمفاضلة بين المصادر المختلفة للتمويل سعيا وراء تخفيض التكلفة المرجحة لرأس المال المنشأة إلى الحد الأدنى المناسب لا بد من أخذ بعض العوامل التي تعد من أهم العوامل المؤثرة في قرار التمويل بعين الاعتبار والمتمثلة في:

- **تكلفة المصادر المختلفة للتمويل** : أي تكلفة الدينار الواحد من كل المصادر

- **عنصر الملائمة** : بمعنى أن يكون مصدر التمويل ملائما للمجال الذي ستستخدم فيه الأموال فإذا كان الغرض هو التمويل رأس المال العامل مثلا فليس من الحكمة حينئذ أن تكون تمويله بقرض طويل الأجل وفي هذا السياق يجب الالتزام بالقواعد التالية²:

- لا بد من التمويل الأصول الثابتة عن طريق المصادر الدائمة.

- ينبغي الاعتماد على المصادر الدائمة لتوفير مبلغ يعادل على الأقل الحد الأدنى لقيمة الأصول المتداولة ؛

¹ علي كمال، مرجع سبق ذكره، ص 55.

² عدنان دحاح ، الإستثمار الاجنبي المباشر كوسيلة تمويلية بديلة للاقتصاد الوطني في ظل انخفاض أسعار النفط دراسة تحليلية (2000- 2011)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة مستغانم، 2016، ص 14.

- يجب الاقتصاد على المصادر المؤقتة لتمويل الحاجات الموسمية أو الحاجات قصيرة الأجل؛
 - القروض التي يفرضها المقرض على المنشأة المقترضة والتي تتعلق عادة بالضمانات المقدمة أو بسياسات توزيع الأرباح أو بالقيود على مصادر التمويل الأخرى؛
- وعليه فإن أهم العوامل التي تدرس عند اتخاذ القرار التمويلي هي التكلفة المصدر الآجال المصادر المتاحة وعليه على المنشأة التعرف على مصادر التمويل المتاحة وشروط الحصول عليها وكذا تكلفة هذه المصادر وهل يستطيع المشروع الالتزام بها وبآجالها وهل تتناسب مع التدفقات النقدية للمشروع.¹

المطلب الثالث: أنظمة تمويل الاقتصاد²

تتميز أنظمة تمويل الاقتصاد تقليدياً بوجود ثلاث أنواع من أنظمة التمويل: نظام التمويل المباشر، نظام التمويل شبه المباشر، نظام التمويل غير المباشر و الذي يميز اقتصاديات المديونية.

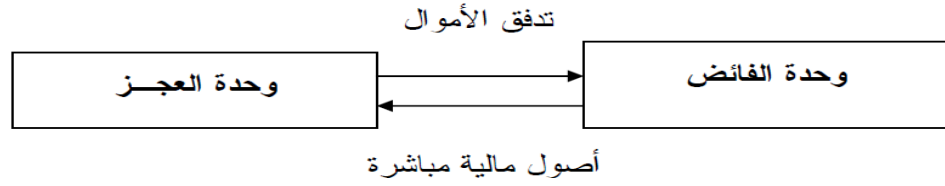
1- نظام التمويل المباشر

و هذا النظام يعتمد دوره في توزيع الفائض الذي يتحقق لدى بعض وحدات الاقتصاد القومي على تلك الوحدات التي تعاني من عجز مالي و تحتاج لهذا الفائض لتمويل احتياجاتها للنمو و التطور و تتم هذه الآلية عبر السوق حيث تكون هناك علاقة مباشرة بين الأعوان الذين هم في حاجة إلى تمويل مع الذين لديهم فائض دون وجود وساطة ، و لهذا تعرف الاقتصاديات التي تلجأ إلى هذا النمط باقتصاديات الأسواق المالية ، و يمكن تلخيص سير هذا النظام من خلال الشكل الموالي:

¹ عدنان دحاح، مرجع سبق ذكره، ص 15.

² محفوظ بصيري، دور الأسواق المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة البليدة، 2007، ص 53.

الشكل رقم (1-1): مخطط لسير عملية التمويل



المصدر: عدنان دحاح، الإستثمار الاجنبي المباشر كوسيلة تمويلية بديلة للاقتصاد الوطني في ظل انخفاض أسعار النفط دراسة تحليلية (2000-2011)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة مستغانم، 2016، ص 53.

ففي هذا الشكل يتم الاتصال مباشرة بين الوحدات التي تعاني من عجز مع الوحدات التي لها فائض في المدخرات ، وهذا لا يحصل إلا إذ كان هناك معرفة مسبقة بين المقرض و المقترض مقابل أداة مالية يصدرها المقترض كالكمبيالة مثلا ، إلا أن هذه القناة التمويلية البسيطة قد تعاني من بعض المعوقات التي تحول دون تحقيق المستثمر لهدفه نظرا لمحدودية حجم القرض و تكلفته ومخاطره.

1.1 - معوقات سير عملية التمويل: ومن بين أهم هذه المعوقات مايلي:

- يجب تطابق رغبة وحدات العجز و وحدات الفائض في تبادل الرصيد نفسه و في السوق نفسه؛
- يجب على وحدة الفائض قبول أصول وحدة العجز بغض النظر عن طبيعة المخاطر التي تحيط بها في وقت الإقراض؛
- على وحدة العجز إيجاد وحدة الفائض ذات التمويل المناسب لاحتياجها ، و ألا تطلب اللجوء إلى أكثر من وحدة فائض في الوقت نفسه؛

1.2 خصائص نظام التمويل المباشر¹

يتميز هذا النظام بما يلي :

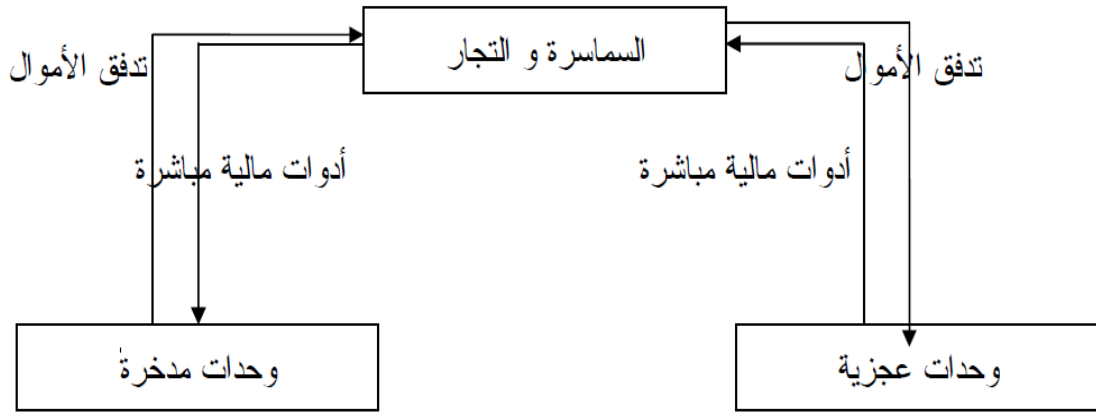
- هيمنة التمويل المباشر، إذ يتقابل عرض وطلب رؤوس الأموال مباشرة دون الحاجة إلى الوسطاء الماليين؛
- ارتفاع نسب التمويل الذاتي لدى المؤسسات و التي تبرز قدرة التمويل الذاتي لهذه المؤسسات لاستثماراتها بالاعتماد على الموارد الداخلية؛
- الأوراق المتفاوض عليها مشكلة أساسا من المديونية العمومية) سندات الخزينة (و التي تشكل وسيلة لتنويع التوظيفات مما يعمل على تطوير السوق؛

¹ محفوظ بصيري ، مرجع سبق ذكره ، ص 54.

2 - نظام التمويل شبه المباشر¹

بالنظر لعدم كفاية النظام المباشر لإنجاز نموذج لتدفق الأرصدية بين وحدات العجز ووحدات الفائض، بدء ظهور نوع آخر يدعى بالتمويل شبه المباشر. إذ ينشأ هذا النوع من خلال بروز بعض الوحدات (طبيعية ومعنوية) (لممارسة دور السماسرة والتجار أو الوسطاء بصفة عامة في لأصول المالية، و الذين يؤثرون بشكل واضح في عملية إلتقاء وحدات العجز بوحدات الفائض و تشكيل السوق المالية. و يمكن ملاحظة كيفية أداء السوق عبر شكل التمويل شبه المباشر، إذ يتوسط الوسطاء إنتقالالموارد المالية من وحدات الفائض إلى وحدات العجز. و يتميز السوق المالي شبه المباشر عن سابقه في وجود جهة وسيطة تساهم في خفض تكاليف المعلومات حيث تستعين الشركات الكبرى في تسويق الأدوات المالية و الحصول على المبالغ المطلوبة بأقل تكلفة ممكنة عن طريق خبراء السوق في مؤسسات الخبرة المالية التي تقدم المعلومات و النصائح و المشورة و ذلك من أجل تسهيل إبرام الصفقات بين الوحدات ذات العجز لتوفير السيولة اللازمة لها من أجل تمويل استثماراتها و الوحدات ذات الفائض من أجل توظيف أموالهم و بالتالي تعظيم الربح، و الشكل التالي سيوضح طريقة عمل هذا النظام التمويلي:

الشكل رقم (1-2): مخطط لسير عملية التمويل شبه المباشر



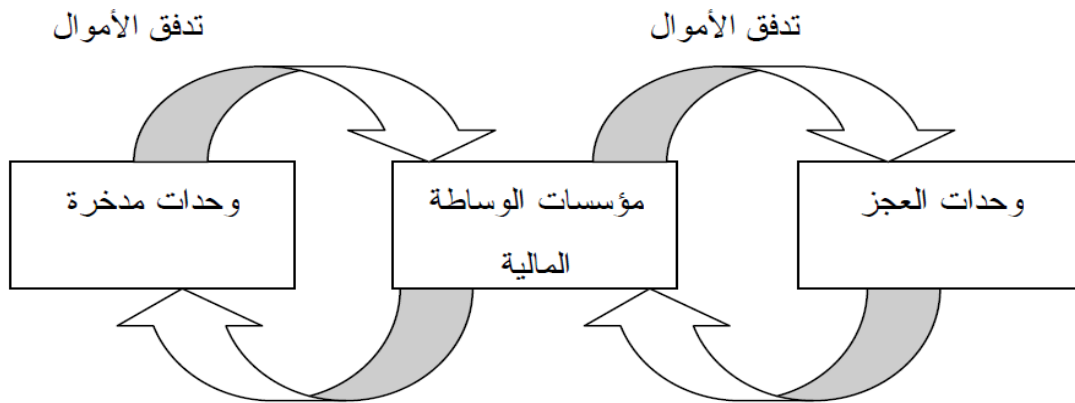
المصدر: فتيحة عباسية، دور الأسواق المالية في دعم التنمية الاقتصادية دراسة حالة سوق الأوراق المالية بالجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص، مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، 2013، ص 47.

¹ فتيحة عباسية، دور الأسواق المالية في دعم التنمية الاقتصادية دراسة حالة سوق الأوراق المالية بالجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص، مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، 2013، ص 47.

3 - نظام التمويل غير المباشر

في هذا التمويل لا يوجد لقاء مباشر بين الوحدات الاقتصادية التي لديها قدرة في التمويل مع الوحدات الاقتصادية التي لها عجز في التمويل حيث تلعب المؤسسات المالية هنا دور الوسيط بين الوحدات الاقتصادية، و الاقتصاد الذي يعتمد هذا النمط من التمويل يعرف باقتصاد المديونية، و يمكن أن نلخص مختلف العمليات التي تجري في هذا النظام من خلال الشكل التالي¹:

الشكل رقم (1-3) : مخطط لقنوات التمويل غير المباشر



المصدر :محفوظ بصيري، دور الأسواق المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة البليدة، 2007، ص55.

من خلال الشكل أعلاه نجد أن مؤسسات الوساطة المالية تقوم بدورين منفصلين في عملية تدفق الأموال من الوحدات ذات الفائض في الادخار إلى الوحدات المالية التي تعاني من عجز، فهي تشتري أدوات مالية مباشرة من الوحدات ذات العجز مقابل المبالغ المالية التي تحتاجها و هذا ما نلمحه في الجزء الأيمن من الشكل، و في نفس الوقت تقوم بإصدار أدوات مالية خاصة تسمى بالأدوات غير المباشرة ثم تقوم ببيعها إلى الوحدات التي لها فائض في الادخار مقابل مبالغ متفق عليها ، و يظهر ذلك في الجانب الأيسر من الشكل.

¹ عمار صايفي، محددات الاستثمار المحفظي و آثاره على أسواق الأوراق المالية ، مذكرة ماجستير في علوم الاقتصادية، تخصص إقتصاديات المالية و البنوك، جامعة بومرداس، 2009، ص 76.

إذن فمؤسسات الوساطة المالية تقوم بمنح قروض إلى الشركات المستثمرة و تقبل الودائع من الجمهور، و بما أن الأدوات المالية التي يصدرها الوسطاء و تقبلها الوحدات المدخرة لا تمثل حقا مباشرا على الوحدات ذات العجز فقد سميت هذه القناة التمويلية بالتمويل غير المباشر¹.

3-1- خصائص نظام التمويل غير المباشر

يتميز هذا النظام بما يلي:

- سيطرة القروض على هذا النظام، إذ تقوم البنوك بتقييم المخاطر و على ضوءها تقوم بتمويل المشاريع المتوقع مردوديتها، و بالتالي تشكل القروض الشكل الأساسي لتمويل النشاط الإنتاجي؛
- لا يتوقف عمل البنوك على تحويل آجال استحقاق الموارد المعبأة و إنما تعمل أيضا على خلق وسائل تمويل تستجيب للرغبات و الحاجات الخاصة بكل نوع اقتصادي؛
- تساهم السوق النقدية بجزء قليل في عملية التعديل النقدي، و يكون التدخل الغالب للبنك المركزي فيها من أجل منح السيولة للبنوك التجارية إعادة التمويل، و يكون البنك المركزي مرغما على التدخل عند الحاجة إلى السيولة بغض النظر عن مستويات أسعار الفائدة؛
- أساس الإصدار النقدي عملية داخلية، فالغالب على مقابلات الكتلة النقدية هو القروض المقدمة للاقتصاد؛²

المبحث الثاني: المصادر الداخلية لتمويل الاقتصاد

يحتاج الاقتصادية إلى رؤوس أموال ضخمة وذلك من أجل القيام بالاستثمارات اللازمة في القطاعات الإنتاجية والخدمية وغيرها بالإضافة إلى ضرورة توفير البناء التحتي لكي تصبح هذه الاستثمارات أكثر جاذبية وذات مردود اقتصادي أكبر، وهناك عوامل أخرى ضرورية لإحداث مثل هذا التغيير كتدريب العاملين ورفع مستوى التعليم والصحة... الخ، كل ذلك يتطلب اتفاقا استثماريا كبيرا لتنميتها، وتوفير مصادر التمويل يمكن لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية السير بخطى أسرع حيث أن التمويل يعتبر الركن الأساسي الذي يعتمد عليه في قيام وتنفيذ الاستثمارات بأنواعها المختلفة.

¹ عمار صايفي، مرجع سبق ذكره، ص 77.

² المرجع نفسه، ص 78.

المطلب الأول: الادخار و الضرائب

تشكل المصادر الداخلية لتمويل التنمية من الإدخارات في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، ويمكن أن تكون هذه الإدخارات اختيارية بواسطة المشروعات (قطاع الأعمال) أو الأفراد (القطاع العائلي) أو قسرية واسطة الدولة (الضرائب)، التضخم النقدي أو التمويل بالعجز أو القروض الإلزامية).

1- الادخار¹

يعرف الادخار بأنه ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على الاستهلاك، ومن الاقتصاديين من عرفه بأنه كل عملٍ أو تفاعلٍ من شأنه أن يؤدي إلى الامتناع عن استهلاك السلع من بضائع وخدمات، وهناك تعريف أكثر دقة أشار إلى أن الادخار هو هذا الجزء من الدخل القومي الذي لا ينفق على الاستهلاك شرط قابلية تحول هذا الجزء إلى رأسمال عيني منتج، وذلك تمييزاً له عن الاكتناز، ووفق تعريف حديث هو الامتناع عن استعمال جزء من الدخل في الاستهلاك مدةً زمنية كالسنة وذلك بقصد تثميره فوراً في وقت لاحق قصير نسبياً.

وفي هذا التعريف أضيف عامل الزمن كعنصرٍ محدد لمفهوم الادخار.

ويعتبر نقص الادخار من أهم عقبات التنمية، لذلك فإن السياسة الملائمة لزيادة الادخار تمثل أهمية كبيرة في عملية التنمية الاقتصادية، لأن هذه السياسة ترتبط بتمويل هذه العملية أو بتمويل الاستثمارات اللازمة لتحقيق التنمية، والادخار يمكن أن يكون فردياً أو عائلياً، وهذا يعتمد على مقدار الدخل وعلى نمط توزيعه، ومدى استقراره وكذلك القيم والعادات والتقاليد والعوامل السياسية، وبشكل عام يمكن القول بأن ارتفاع الدخل الفردي يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع مستوى الادخار في حين أن انخفاض مستوى الدخل يمكن أن يؤدي إلى انخفاض مستواه، مع الأخذ بعين الاعتبار توزيع الدخل، إذ أن نمط توزيع الدخل له دور كبير في سياسة الادخار، وتدرك الحكومات عدم مقدرة السوق الحر على إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة، لذا فهي تقرر التدخل لتحقيق ذلك حتى لو أخلت بميكانيكية السوق الحر.

تنقسم مصادر الادخار إلى ثلاثة أقسام وهي: الادخار العائلي، ادخار قطاع الأعمال الشركات، الادخار الحكومي².

¹ ابتهال أحمد قابلي، الاقتراض الخارجي ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية في سوريا (1995-2010)، مذكرة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد وتخطيط، جامعة تشرين، سوريا، 2014، ص26.

² المرجع نفسه، ص27.

1-1 الادخار العائلي¹

وهو يتمثل في الفرق بين الدخل التصريفي المتاح للإنفاق والإنفاق الاستهلاكي وبالتالي فإن انخفاض الادخار في الدول النامية إنما يعود وبشكل أساسي إلى انخفاض الدخل التصريفي المتاح بحيث يكون موجّهاً بالقسم الأكبر منه إلى الاستهلاك وذلك لإشباع الحاجات الأساسية، فالفقراء غير قادرين على الادخار لأن أية زيادة في دخولهم سوف تكون موجهة للاستهلاك لوجود حاجات غير مُشبعة.

ففي البلدان النامية تذهب النسبة الأكبر من الدخل القومي إلى الملاك والتجار والسماسة ولكن هذا لا يؤدي إلى زيادة الادخار وذلك بسبب السلوك الاستهلاكي لهذه الطبقة الذي يتمثل في الاستهلاك التفاخري والمظهري حيث أن القسم الأكبر من دخول هذه الطبقة يتجه نحو شراء المباني الفاخرة والسيارات والحلي وغير ذلك من الاستثمارات غير المنتجة، وبالتالي نلاحظ أن ادخار القطاع العائلي لا يلعب دوراً كبيراً في تكوين الموارد وذلك بسبب ضعف الدخل في الدول النامية من جهة وتركز النسبة الأكبر من هذه الدخل في أيدي طبقة معينة لا توجه نحو الادخار وإنما الاستهلاك، بالإضافة إلى الاكتناز وخاصة من الذهب والمجوهرات والنقد الأجنبي: فالأفراد يتجهون إلى الاستعانة بحفظ مدخراتهم لأسباب متعددة، منها خطر التضخم حيث يعتقد المدخرون أن هذا المعدن خير ضمان ضد التضخم. إلا أن هذا الاعتقاد ليس له مبرر الآن فأسعار الذهب ترتفع وتنخفض باستمرار كأية سلعة أخرى.

نلاحظ مما سبق أن هناك ادخاراً ضائعاً لأن الادخار لم يوجه إلى استثمارات منتجة، وبالتالي فإن السياسات التي ترمي إلى استخلاص الادخار العائلي لا بد أن تكون سياسات ترشيد الاستهلاك وتشجيع الادخار بمختلف الوسائل الفعالة، ومن بين هذه الوسائل جملة تشجيع الأفراد على الادخار وتوجيه هذه المدخرات نحو الاستثمار المنتج، صناديق التوفير، شهادات الاستثمار وغيرها، وذلك عن طريق منح معدلات فائدة مرتفعة نسبياً.

1-2 ادخار قطاع الأعمال (الشركات): ويتمثل هذا النوع من الادخار بالأرباح المحتجزة لدى الشركات، والتي تمثل

مصدراً لتمويل الاستثمار. إن حجم مدخرات قطاع الأعمال في البلدان النامية يتناسب بطبيعة الحال مع حجم هذا القطاع فكلما كان القطاع كبيراً ازداد حجم المدخرات والعكس صحيح ويقسم قطاع الأعمال في البلدان النامية إلى قطاع منظم وقطاع غير منظم.

1-2-1 القطاع المنظم: ويشمل المؤسسات والشركات الصناعية والتجارية الكبيرة وينقسم قطاع الأعمال المنظم إلى

القطاع العام وقطاع الأعمال الخاص ويتوقف حجم المدخرات في هذا القطاع على حجم الفائض المتولد فيه.

¹ محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، ط1، الإسكندرية، مصر، 2006، ص211.

يتميز القطاع العام في الدول النامية بانخفاض الكفاية الإنتاجية حتى أنه في بعض الدول يشكل عبئاً على التنمية، و هذا بالإضافة إلى أن القطاع العام يقوم بالعديد من المشاريع الاقتصادية التي لا يقدم عليها القطاع الخاص لأنها لا تهدف إلى الربح المباشر، و كل ذلك يؤدي إلى انخفاض فوائض القطاع العام وبالتالي انخفاض مدخراته ونسبة مساهمته في التنمية . إن تحقيق التنمية وتجاوز التخلف لا يتم بدون تنويع الاقتصاد الوطني، وهذا لا يتحقق إلا من خلال التصنيع و إقامة هيكل اقتصادي إنتاجي عصري بسرعة.

أما القطاع الخاص فلم يستطع إلى الآن أن يأخذ دوره في عملية التنمية حتى أنه من غير المؤكد أن يتوجه الفائض في القطاع الخاص إلى الاستثمار المنتج، ذلك أن طبقة الرأسمالية الصناعية في الدول النامية على عكس مثيلتها في أوروبا لا تتمتع بتلك الصفات والسلوك التي تجعل منها طبقة ذات اتجاهات إنتاجية بل على العكس فهي طبقة تتبع في سلوكها وفي أنماط إنفاقها القيم السائدة لدى طبقة كبار الملاك بحكم أن جذورها الطبقيّة تعود إلى هذه الفئات.

1-2-2 القطاع غير المنظم : و الذي يضم المحلات التجارية الصغيرة والصناعات الصغيرة والوحدات الخدمية الصغيرة ، وهناك صعوبة في تقدير مدخرات هذا القطاع .

1-3 الادخار الحكومي : يمثل الفرق بين الإيرادات الحكومية من الضرائب والإنفاق الجاري الحكومي وبالتالي يزداد الادخار بانخفاض النفقات من خلال ضغطها وترشيدها من جهة، والعمل على زيادة الإيرادات من الضرائب من جهة أخرى، ولكن في معظم الدول النامية تكون النفقات أكبر من الإيرادات وخصوصاً في المراحل الأولى لتحقيق التنمية مما يضطرّ هذه الدول إلى اللجوء إلى قطاع الأعمال وذلك من أجل سد العجز الحاصل، فلم تستطع الدول النامية الاستفادة من أهمية هذا النوع من الادخار كما فعلت العديد من الدول المتقدمة، فقد لعب الادخار الحكومي المتحقق من خلال فائض الميزانية دوراً كبيراً في التنمية الاقتصادية في اليابان وخصوصاً في المراحل الأولى للتنمية.¹

2- الضرائب²

للضرائب أغراض عديدة منها المالية وذلك للحصول على أكبر حصيلة ممكنة من الإيرادات ومنها الاقتصادية و ذلك لتشجيع التنمية، ومنها الاجتماعية حيث أنها تُساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية، وتعرف الضريبة بأنها اقتطاع مالي، يلزم

¹ مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص192.

² حيزر خنفي، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتخطيط، جامعة الجزائر، 2011، ص34.

الأشخاص بأدائه للسلطات العامة بصفة نهائية دون مقابل معين بغرض تحقيق نفع عام. وتنقسم الضرائب إلى قسمين: ضرائب مباشرة و ضرائب غير مباشرة

1-2 الضرائب المباشرة : يقصد بالضرائب المباشرة المبالغ المفروضة على الدخل والثروة أو رأس المال وتقوم السلطات المالية بتحصيلها بشكل مباشر من المكلف الخاضع للضريبة وفق جداول رسمية تعتمد الدول المتقدمة على هذا النوع من الضرائب حيث أنها تشكل النسبة الأكبر من الإيرادات الضريبية وتلعب ضريبة الدخل الدور الأساسي على عكس الدول النامية حيث الدخل منخفضة بالإضافة إلى التهرب الضريبي بسبب قلة الوعي الضريبي، حيث أن التهرب الضريبي يترك آثاراً ضارة اجتماعية واقتصادية ومالية، و كل ذلك يجعل من إيرادات هذا النوع من الضرائب منخفضة .

فمن الصعوبة التوسع في الضرائب المباشرة في البلدان النامية، ولاسيما في المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية، وذلك بسبب انخفاض الدخل وضعف الجهاز الضريبي، غير أن ضرائب الدخل لم تستخدم الاستخدام الكافي حتى الآن في أغلبية هذه الدول، كما أن الضرائب على الثروة لم تستخدم نهائياً في كثيرٍ من هذه البلدان.¹

2-2 الضرائب غير المباشرة: يقصد بالضرائب غير المباشرة المبالغ المفروضة على الاستهلاك وانتقال السلع والخدمات من شخص لآخر، أو الرسوم المفروضة على بعض الأعمال التي يقوم بها المكلف، فيدفعها مباشرة عند القيام بتلك الإجراءات أو استهلاك السلع الخاضعة لهذه الضريبة، إن إيرادات هذه الضريبة لم تكن بكافي وذلك لأنها بحاجة إلى تطوير وتحديث بشكل دائم لكي تواكب التطورات الاقتصادية والاجتماعية.

وقد اعتمدت الدول النامية على هذه الضرائب بسبب انخفاض الوعي الضريبي، وضعف مستوى الخبرات الفنية في الدوائر المالية، وصعوبة حساب الدخل وسهولة تحصيل هذه الضريبة.²

المطلب الثاني: التمويل بالعجز (التمويل التضخمي)³

تلجأ الحكومات لتمويل العجز عن طريق الإصدار النقدي، وعادة ما تسمى هذه العملية بالتمويل بالعجز أو التمويل التضخمي للعجز، ويكون ذلك عن طريق زيادة الإصدار النقدي، وزيادة حجم الائتمان المصرفي للحكومة لتمويل الفرق بين الإنفاق العام والإيرادات العامة، حيث تؤدي هذه الوسيلة إلى زيادة عرض النقد ورفع قدرة الحكومة على استغلال بعض الموارد الاقتصادية لكن النتيجة التي يمكن الوصول إليها هي التضخم.

¹ حيزر خنفرى ، مرجع سبق ذكره، ص 35.

² وهيبه بن ناصر، التمويل المحلي ودوره في عملية التنمية، مجلة البحوث والدراسات القانونية و السياسية، جامعة البليدة، العدد 06، 2013، ص 95.

³ لطف احمد يحيى الصواف، تقويم مصادر تمويل عجز الموازنة العامة و بدائلها المتاحة في الجمهورية اليمنية خلال المدة 1995-2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص، المالية والمصارف، جامعة عدن، اليمن، 2018، ص 34.

وفي العادة أن تتم عملية الإصدار النقدي الجديد مباشرة من قبل الدولة أو بالاقتراض من الهيئات التي تتولى عملية الإصدار كالبنك المركزي وفي الحالة الأخيرة يستند الإصدار النقدي الجديد كنوع من الاقتراض على ما تقدمه الدولة لتلك الهيئات من سندات حكومية و أذونات خزانة واجبة الرد، فضلاً عن الإصدار النقدي الجديد المباشر يتم تمويل الإنفاق العام بالاقتراض من البنوك التجارية، وذلك بخلق النقود الكتابية الودائع، مما يترتب عليه مضاعفة المتاح من وسائل الدفع في الأسواق المحلية ضمن ما يعرف بسياسة التوسع المصرفي أو الائتماني، ويتمثل الفارق بين نوعي التمويل بالعجز في ضرورة تسديد القروض والسلف المصرفية بعد انتهاء مدة القرض مما يؤثر على حجم القوة الشرائية المتداولة في الأسواق المحلية، بينما لا يترتب أي التزام بالسداد من قبل الدولة في حالة الإصدار النقدي الجديد، ويعتبر هذا النوع من الادخار، ادخاراً إجبارياً.

وقد انقسم الاقتصاديون إلى فريقين:

1- الفريق الأول: رأى فاعلية التمويل التضخمي (التمويل بالعجز) في الإسراع من عمليات تكوين رأس المال وتأمين الموارد للتنمية، مستندين إلى سياسة التمويل التضخمي التي اتبعتها الهند في أوائل الخمسينات.

2- الفريق الثاني: عارض سياسة التمويل التضخمي، فقد دحض حجج الفريق الأول، مبيناً أن حجة نجاح تجربة الهند كانت وليدة ظروف عشوائية قلما تتحقق مرة أخرى، وقد عدّلت الهند عن هذه السياسة بسبب هبوط أسعار الموارد الزراعية، فضلاً عن أن الخطة كانت متواضعة في توجهها العام، كما أن للتضخم

جملةً من الآثار السيئة التي تضر بعملية التنمية.¹

وعلى الرغم من تباين الآراء يبقى التمويل بالعجز مصدراً مهماً تعتمد عليه الدول النامية من أجل تمويل التنمية الاقتصادية فيها، ولكن هذا المصدر لديه العديد من القيود والآثار السلبية إذا فقدت الدول النامية السيطرة عليه ولكن طالما أنه يمكن التحكم به وحصره في نطاق محدد فإنه يساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، ولذلك فقد برزت مجموعة من الإجراءات التي تضمن نجاح هذه الوسيلة في الدول النامية وهي:

- لا يلجأ إلى التمويل بالتضخم إلا إذا وجدت موارد بشرية أو عينية معطلة في الاقتصاد؛
- أن توجه الاستثمارات إلى مشروعاتٍ تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي، وخاصة منها تلك المشروعات التي تنتج السلع الاستهلاكية والتي يزيد الطلب عليها وترتفع أسعارها؛

¹ لطف احمد يحيى الصواف، مرجع سبق ذكره، ص35.

- أن تفرض رقابةً على الرواتب والأجور بحيث لا تجاري في ارتفاعها ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية، و إلا أصبح التضخم ذو طبيعة تراكمية؛
- أن يتم التمويل التضخمي للاستثمار بجرعات صغيرة ولفترات قصيرة ومتقطعة وذلك حتى لا تستمر الأسعار في ارتفاعها المستمر؛
- زيادة العبء الضريبي أو القروض الإجبارية أو كلاهما معاً بغرض امتصاص جزء من الزيادة في الدخول النقدية التي لا تستثمر في استثمارات منتجة؛
- أن توفر الدولة السلع الاستهلاكية الضرورية والغذائية منها خاصة من أجل تقليل حدة الضغوط التضخمية و إذا كان الإنتاج المحلي من هذه السلع غير كاف فقد تضطر الدولة إلى استيراد هذه السلع من الخارج؛¹

المطلب الثالث: التمويل عن طريق الأسواق المالية²

تؤدي الأسواق المالية دوراً بالغ الأهمية في النشاط الاقتصادي، بفعل ما تقدمه من خدمات التي تعزز نمو هذه الاقتصاديات وتطورها، وأن الأداء الجيد لهذه الأسواق يعني قدرات الدولة على تعبئة المدخرات وتوجيهها للفرص الاستثمارية الأكثر إنتاجية، التي تخدم أغراض النمو وحسن أداء الاقتصاد ويتطلب هذا وجود ضوابط وتشريعات لإزالة أي مشكلات أو عوائق تؤثر على أداء الأسواق المالية وتنقسم الأسواق المالية إلى أسواق نقدية وأسواق رأس مال.

1- السوق النقدي: يعرف السوق النقدي بأنه مجموعة من المؤسسات والوكالات والأفراد الذين يتعاملون في النقد إقراضاً واقتراضاً لأغراض قصيرة الأجل، وليست سوقاً مكانية أو مركزية بحيث تجري المعاملات بوسائل الاتصال غير المباشرة كالهاتف و الفاكس بين خزائن المؤسسات والأفراد دون التقاء الأطراف ، ولكن بعد دخول أدوات نقدية ومالية جديدة، أصبح المفهوم يتشكل من العديد من العلاقات، الهاتف، فاكس، شبكة الإعلام الآلي، وهو مكان التمويل والتوظيف المباشر في الأجل القصير (عادة سنة واحدة) وكذلك في الأجل المتوسط (حتى سبع سنوات)، وموضوع المبادلة في هذا السوق هو الأصول النقدية التي تتمتع بدرجة عالية من السيولة وتتحول إلى نقود حاضرة (نقود قانونية، نقود ودائع) بسرعة وسهولة وبأقل قدر من مخاطر الخسارة،

وتتمثل أهمية السوق النقدي فيما يلي:

- تأمين السيولة النقدية وأدوات الدفع الأخرى؛

¹ لطف احمد يحيى الصواف، مرجع سبق ذكره ، ص36.

² عبد اللطيف مصطفى، تمويل التنمية في بلدان العالم الثالث بين اقتصاديات الأسواق المالية دراسة مقارنة بين الجزائر و مصر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و مالية ، جامعة الجزائر ، 2008، ص 89.

- توظيف الموارد النقدية المتوفرة لدى البنوك التجارية؛
 - توفير احتياجات الأنشطة الاقتصادية الجارية من التمويل قصير الأجل؛
 - توفير احتياجات الأفراد إلى الائتمان الاستهلاكي؛
 - مواجهة الزيادات الطارئة في المصاريف العامة عن الإيرادات العامة الحكومية (إصدار أذون الخزانة)؛
 - تلبية احتياجات قطاع التجارة من الضمانات المصرفية و الاعتمادات المفتوحة؛
 - تمكين البنك المركزي من ممارسة وظيفة الرقابة على الائتمان ؛
- ويتعامل في السوق النقدي ثلاثة أطراف، هم أصحاب العرض أو الطلب للنقود قصيرة الأجل، وهم¹ :
- مؤسسات الوساطة المالية والنقدية مثل البنك المركزي والبنوك التجارية وشركات التأمين والمؤسسات المالية غير المصرفية؛
 - أصحاب الفوائض المالية أي الفئات التي لها مدخرات تبحث عن توظيفٍ قصير الأجل يحقق لهم السيولة والعائد وقلة المخاطر؛
 - الوحدات ذات العجز التي تحتاج إلى سيولةٍ أو ائتمان قصير الأجل؛

2- أسواق رأس المال

ويتمثل في مجموع القروض والطلبات لرأس المال المخصص للاكتتاب في رأس المال الاجتماعي للمؤسسات والتوظيف في الأجل الطويل، ويمارس السوق المالي وظيفتين أساسيتين، الوساطة الذي جمع الموارد مقابل إصدار الأوراق المالية في الأجل الطويل، و السوق الأولي(سوق الإصدار)، يسمح بالتفاوض في الأوراق المالية وسيولتها(السوق الثانوي) أو البورصة، وتصنف أسواق رأس المال عادة إلى سوقين:

2-1 السوق الأولي (سوق الإصدار): ويقصد به السوق الذي تخلقه مؤسسات متخصصة بغرض قيد أوراقا مالية لأول مرة قامت بإصدارها لحساب منشأة أعمال أو جهة حكومية، ويطلق عليه بنك الاستثمار. ويعتبر السوق الأولي أداة لتعبئة المدخرات وتقديمها للمشروعات، مما ينتج عنه علاقة بين كلٍّ من المكتتبين وبين تلك المشروعات .

2-2 السوق الثانوي: ويقصد به السوق الذي تتداول فيه الأوراق المالية بعد إصدارها أي بعد توزيعها بواسطة بنوك الاستثمار، ويمكن أن نميز هنا بين الأسواق المنظمة والأسواق غير المنظمة، فالسوق المنظم (البورصة) يتميز بأن له مكانا

1 عبد اللطيف مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص90.

محددا يلتقي فيه المتعاملون لبيع أو شراء ورقة مالية مسجلة بتلك السوق، والأسواق غير المنظمة تطلق على المعاملات التي تجري خارج البورصة، تتولاها بيوت السمسرة وقد تجري عن طريق شبكات الاتصال في الأوراق غير المسجلة في البورصة.¹

وتنطلق أهمية أسواق الأوراق المالية في التنمية الاقتصادية من عدة اعتبارات أهمها :

- تعبئة المدخرات : حيث تتيح الفرص لجميع طبقات المجتمع للمشاركة في شراء الأوراق المالية؛
- تمويل خطط التنمية الاقتصادية : حيث تحتاج عملية التنمية إلى رؤوس أموال كبيرة قد لا تتوفر لدى الدولة، وفي هذه الحالة بدل الالتجاء إلى عمليات الاقتراض الخارجي التي تثقل كاهل الدولة بالديون يمكن تمويل عمليات التنمية بواسطة هذه الأسواق وذلك بالاشتراك مع القطاع الخاص؛
- عدم قدرة البنوك على التمويل المتوسط وطويل الأجل، مما يتطلب وجود هذه الأسواق؛
- التوزيع الأمثل لرأس المال وذلك على مختلف الأنشطة الاستثمارية؛
- رفع الكفاءة الاقتصادية؛
- خلق رؤوس أموال جديدة للمستثمرين؛

وهناك مجموعة من الوظائف لأسواق رأس المال من بينها:²

- تقديم التسهيلات والترتيبات اللازمة لتحويل المدخرات من الأفراد أصحاب الفوائض إلى أصحاب العجز؛
- تسعير الأصول المالية من خلال قوى العرض والطلب داخل السوق؛
- تخفيض بعض التكاليف المرتبطة بعقد الصفقات؛
- تنظيم مشكلة التمويل في الأجل الطويل؛
- العمل على إدارة الديون بين الأفراد والمؤسسات؛
- تعمل في الدول النامية على امتصاص السيولة العائمة والعاطلة وكذا الاكتناز؛

المبحث الثالث: المصادر الخارجية لتمويل الاقتصاد

لقد اصطدمت الدول النامية في تنفيذ مشاريعها التنموية بمشكلة فجوة الموارد المحلية مما دفعها إلى اللجوء إلى المصادر الخارجية التي تعتبر مكملة لمصادر التمويل الداخلي في البلدان النامية. وقد أخذت هذه المصادر ثلاثة أشكال تمثلت في: الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات المتعددة الجنسيات، التجارة الخارجية و المديونية الخارجية.

¹ عبد اللطيف مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص91.

² المرجع نفسه، ص92.

المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات المتعددة الجنسيات

تعتبر الاستثمارات الأجنبية إحدى مصادر التمويل التي تلجأ إليها الدول النامية لتغطية الفجوة المحلية التي تعاني منها، ولقد ساعد الاستثمار الأجنبي على تنمية حركة التصنيع لغالبية الدول الصناعية علاوة على بعض الدول النامية خاصة منها المصنعة حديثاً التي استضافت تلك الاستثمارات من زاوية تخفيف حدة القروض الخارجية.

1. تعريف الاستثمار الأجنبي: يتمثل الاستثمار الأجنبي في استثمار الموارد الأجنبية في رؤوس أموال مشروعات التنمية

في الدول النامية بهدف الاستفادة من التكنولوجيا التي ينقلها معه لدفع عجلة التنمية بها.¹

تأخذ الاستثمارات الأجنبية شكلين رئيسيين و هما:²

- **الاستثمار الأجنبي المباشر:** يقوم المستثمر الأجنبي بامتلاك رأسمال المشروع الإنتاجي ويتولى إدارته، أو مساهمته

في رأس المال للمشروع كبيرة وتمنحه الحق بالاشتراك في الإدارة.

- **الاستثمار الأجنبي غير المباشر:** ويقتصر على قيام الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في دولة أجنبية

على مجرد شراء أسهم المشروعات القائمة، أو الاكتتاب في أسهم المشروعات المراد القيام بها كما لا يحوّل

للمستثمر الأجنبي الحق في الإدارة.

1.1. إسهامات الاستثمار الأجنبي في تمويل الاقتصاد³

يحتل الاستثمار الأجنبي أهمية واضحة في اقتصاديات الدول النامية، حيث ظهرت أهميته بعد الثورة الصناعية كأحد أوجه العلاقات الاقتصادية بين الدول المتقدمة والنامية، وقد لعب دوراً أساسياً خلال عملية التقدم التي حققتها الدول المتقدمة من خلال استغلالها لاقتصاديات البلدان النامية، وتشير الإحصائيات إلى أن النمو المتسارع في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الدول النامية يغطي حوالي 30% من حجم التجارة الدولية، وبالتالي اندفعت البلدان النامية إلى جذبها بحجة المساهمة في سد الفجوة التمويلية تفادياً لعيوب المديونية الخارجية، ونقل التكنولوجيا والمهارات الإدارية، و دعم قدراتها التصديرية، وتحسين كفاءتها لإنتاجية.

ورغم كل هذه المساعي، فإن نصيب البلدان النامية منها يبقى ضئيلاً، في حين بلغت على المستوى العالمي أحجاماً كبيرة.

¹ نفيسة ناصري، مرجع سبق ذكره، ص 112.

² المرجع نفسه، ص 113.

³ الحسن ولد محمد، مصادر التمويل الخارجي للتنمية في الدول النامية " تجربة الجمهورية الإسلامية الموريتانية 1985-2004، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2006، ص ص 68-70.

وترافق عملية جمع المعلومات بخصوص أرقام الاستثمار الأجنبي المباشر من وإلى أقطار العالم العديد من المعوقات وعدم توافر بيانات دقيقة من الأقطار المستقبلية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما يؤدي إلى اعتراض الكثير من الأقطار على الأرقام التي ترد في العادة في تقرير الاستثمار الدولي على أساس أنها لا تعكس الواقع بينما لا تقوم هذه الدول بدورها في تقييم المعلومات المطلوبة أو قد لا تتوفر لديها قواعد بيانات متخصصة وفق نظم البيانات الدولية.

ومنه يجب إتباع سياسة سليمة فيما يتعلق برأس المال البشري من أجل الاستفادة الفعالة من الاستثمارات الأجنبية أي التركيز على الحصول على تحرير نظم التجارة، وعلى مستويات تعليم عالية، فقد يبين مسح لبعض الشركات في كل من تايوان، وهونغ كونغ و اليابان وسنغافورة، وأن وجود بيئة أساسية متقدمة، كانت أهم معيار في اختيار البلد كموقع استثماري كما حدث للمكسيك بعد دخولها أمريكا الشمالية للتجارة الحرة¹.

ومما يلاحظ من خلال التفاوت في حجم الاستثمارات بين الدول النامية الأمر الذي يثير التساؤل عن أسباب كفاءة الاستثمارات في بعض الدول مقارنة بدول أخرى، غير أن الإجابة تنصب على اختلاف السياسات الاستثمارية بين هذه الدول، بالإضافة إلى مجموعة من العوامل أهمها: التباين في المناخ الاستثماري، وفي هذا الصدد يمكن القول أن كوريا الجنوبية كانت الأعلى كفاءة بنسبة 23% مقابل 16% في البلدان النامية، الشيء الذي دفعها إلى إنتاج سلع ذات كثافة رأسمالية عالية وهي نفس التجربة التي عاشتها البلدان المتقدمة في السابق.

2. الشركات المتعددة الجنسيات

لقد كان من نتيجة التقدم العلمي التكنولوجي الذي عم العالم الغربي بعد الحرب العالمية الثانية سهولة انتقال رؤوس الأموال الضخمة عبر الدول الأوروبية، حيث أثرت على تداخل الاستثمارات التي تقوم بها الشركات الاحتكارية في تلك الدول، كما أن الدول النامية تقدم بعض التسهيلات التي تتوخى من خلالها جلب المزيد من الاستثمارات.

1.2 مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات

نجد عدة تعاريف للشركات المتعددة الجنسيات، فمن أكثرها شيوعاً وقبولاً تعريف (فرنون) لهذا النوع من الشركات، حيث تعتبر في نظره " المنظمة التي يزيد رقم أعمالها أو مبيعاتها السنوية عن 100 مليون دولار، والتي تملك تسهيلات أو فروعاً إنتاجية في ستة دول أو أكثر"². أما (ليفنجستون) فيعرف الشركة الدولية على أنها: " تلك الشركة التي تتمتع بشخصية مستقلة وتمارس نشاطها بالاختيار في دولة أجنبية أو أكثر " .

¹ نفيسة ناصري، مرجع سبق ذكره، ص 114.

² الحسن ولد محمد، مرجع سبق ذكره، ص 72.

يقصد بالشخصية المستقلة للشركة الدولية عدم خضوعها لرقابة أية حكومة من الحكومات الأم فيما يتعلق بممارسة أنشطتها المختلفة، و بمقارنة تعريف فرنون مع التعريف الذي قدمه ليفنجستون الخاص بالشركة الدولية، نجد أن فرنون يركز على عنصر الحجم (حجم الشركة مقاسا برقم أعمالها)، بينما يهتم ليفنجستون أكثر بدرجة الحرية في ممارسة الأنشطة خارج حدود الدولة الأم (عدم وجود رقابة أو قيود مفروضة على الشركة من الحكومة الأم بشأن ممارسة نشاطها خارج الحدود الوطنية)، ويشترط فرنون ضرورة أن تمارس الشركة نشاطاً إنتاجياً في ستة دول أو أكثر، بينما يرى ليفنجستون أن ممارسة الشركة لأي نشاط إنتاجي في دولة واحدة أو أكثر يضمني عليها صفة الدولية.

بدأت هذه الشركات المتعددة الجنسيات تركز نشاطها في الدول المتقدمة بنسب تبلغ ثلاثة أرباع، أما الربع الآخر فيوجد في البلدان النامية، وأهمها " رويال دوتش " و " جنرال موتورز " و " ديملس بين " " فيليب موريس " و " بريتش بتروليوم "، " سيرز " و " دي بونت ". كما أن العلاقة التي تنشأ بين هته الشركات و الدول المستقبلية لها تبدأ بمجرد اتخاذ قرار الاستثمار في هذه الدول مع بدء حكوماتها بفتح أسواقها أمام هذه الاستثمارات و منه فإن هناك خلافاً في العلاقة التي تنشأ بين هذه الأنواع من الشركات والدول المستقبلية.

وبالتالي فإن ما يميز هذه العلاقة هو حرص الجانبين على تحقيق فوائد عينية ونوعية؛ الشيء الذي سرعان ما يتحول إلى صراع فالدولة المضيفة تسعى عبر هذه العلاقة إلى تحقيق نمو اقتصادي من خلال استفادة مؤسساتها بما يؤهلها للمنافسة.

2.2. الدور التمويلي للشركات المتعددة الجنسيات

زادت أهمية الشركات متعددة الجنسيات في السنوات الأخيرة، حيث بلغت سنة 2000 إلى ما يزيد على 60.000 شركة عالمية لها من الفروع ما يزيد عن 820.000 فرع، كما ذكرنا سابقاً فإن الجزء الأكبر من هذه المؤسسات يتركز في الدول المتقدمة (الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان)، ويقدر البنك الدولي استثمارات الشركات المتعددة الجنسيات بحوالي 20.5 مليار دولار في سنة 1987، وزادت إلى حوالي 100 مليار دولار في سنة 1997، كما بلغت استثماراتها في الدول النامية 57 مليار دولار في 1995، وزادت إلى حوالي 90 مليار دولار في سنة 1997، و هنا نتساءل عن الأسباب التي أدت إلى اتجاه تلك الشركات إلى لاستثمار في الدول النامية والزيادة الكبيرة في تلك الاستثمارات¹.

توجد العديد من العوامل التي أدت إلى اتجاه الشركات المتعددة الجنسيات إلى البلدان النامية من بينها تغيير أنماط الاستهلاك، تتبع فرص الاستثمار فيها، وفرصة بعض مستلزمات الإنتاج، وانخفاض سعرها، وبالتالي فإن البلدان النامية تملك ميزة نسبية

¹الحسن ولد محمد، مرجع سبق ذكره، ص 73.

تتمثل في تدني الأجور. لذا فإنها تستفيد من الشركات متعددة الجنسيات التي تبحث عن أجور منخفضة من أجل تحقيق أرباح مرتفعة و خير مثال على ذلك كوريا الجنوبية التي كان من نتائج انخفاض الأجور في مراحل نجاحها الأولى إقامة العديد من الصناعات كثيفة العمل كالملابس، الأدوات الرياضية... الخ، وعلى الرغم من ارتفاع الإنتاجية فإن الأجور ظلت منخفضة و ذلك نتيجة للتدخل الحكومي، إلا أن إصلاحات سنة 1987 بدأت تربط بين الإنتاجية والأجور مما أدى إلى ارتفاع الأجور ابتداء من سنة 1988 (ارتفعت الأجور إلى أربعة أمثالها خلال الفترة 1988- 1992)، مما أدى إلى الزيادة في أسعار السلع والخدمات، هذا ما أدى بدوره إلى أن المنتجات الصناعية الكورية لم تعد قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية بالنسبة لمجموعة السلع كثيفة العمل، وأصبحت دول أخرى كالصين والفيتنام أقدر على إنتاج تلك السلع وتصديرها كما قد نتج عن ذلك تحول كوريا الجنوبية إلى إنتاج مجموعة من السلع كثيفة رأس المال، وهي نفس التجربة التي مرت بها الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية في فترات سابقة.

علاوة على ذلك، استفادة البلدان النامية من الشركات المتعددة الجنسيات لا تقتصر على الجانب التمويلي أي انتقال رؤوس الأموال، و إنما تستفيد من بعض الجوانب الأخرى أهمها:

- يمكن للبلدان النامية التعرف على التكنولوجيا المتقدمة.
- تستفيد البلدان النامية من إنتاج كميات أكبر، ونوعية أجود من السلع والخدمات جراء استضافة الشركات متعددة الجنسيات.

- تزداد إيرادات الحكومة بفعل زيادة نشاط الشركات متعددة الجنسيات.

كما أن دور الشركات المتعددة الجنسيات في البلدان النامية لا يخلو من العيوب، ولعل أهمها:

- إنتاج بعض السلع و الخدمات التي قد تكون غير ملائمة للبلد؛
- الآثار السلبية على الاقتصاد جراء السلوك الاحتكاري لهذه الشركات؛
- تحويل الأرباح إلى الخارج؛
- التكاليف والأعباء التي تتحملها الدول النامية¹.

إن اتجاه الشركات المتعددة الجنسيات إلى أسواق الدول النامية لزيادة أرباحها ليس أمراً جديداً، فلقد أكد ، كل من آدم سميث 1776 ، دافيد ريكاردو 1817، توماس 1820 على ضرورة تصدير رؤوس الأموال للإبقاء على النظام الرأسمالي، ذلك مما يشجع الشركات المتعددة الجنسيات إلى التوجه صوب أسواق الدول النامية لزيادة أرباحها لكن على الدول النامية من أجل الاستفادة من هذه الشركات، عدم الإفراط في تقديم التنازلات الهادفة إلى جذب استثماراتها، أي وضع قيود

¹ علي محسن، الدور التمويلي للشركات المتعددة الجنسيات، دار المعارف و الطباعة، بيروت (لبنان)، 2000، ص ص 92-93.

لترشيد ما تقدمه من حوافز، بالإضافة إلى الرقابة الدائمة على عمل هذه الشركات، كما تتمثل أهم أوجه الرقابة في وضع قواعد صارمة لتنظيم المشاركة في مجال الاستثمار، كما هو الحال في كل من: كولومبيا، فنزويلا وبوليفيا، التي تنص قوانينها على تخفيض الملكية الأجنبية إلى 49% بعد انقضاء فترة تتراوح بين 15 إلى 20 سنة.

المطلب الثاني: التجارة الخارجية

تتبع أهمية التجارة الخارجية من مبدأ ندرة الموارد، وذلك أنه لا توجد دولة ما تملك كل الموارد بالوفرة اللازمة لإنتاج كل السلع والخدمات لسد الحاجيات المحلية، وتتيح التجارة الخارجية جملة من المكاسب الحيوية للاقتصاد.

1. مفهوم التجارة الخارجية

تباين آراء الاقتصاديين حول مفهوم التجارة الخارجية والصور التي تتألف منها، ويمكن التفرقة في هذا الاتجاه بين مصطلح التجارة الخارجية بمفهومها الضيق التجارة الخارجية بمفهومها الواسع¹، حيث تعبر التجارة الخارجية بمفهومها الضيق عن مجمل حركات السلع والخدمات التي تم تداولها بين مختلف الدول، أي أنها تغطي كلا من الواردات والصادرات المنظورة، ووفقا لهذا التعريف فإن الصفقات التجارية الخارجية تشمل تبادل الخدمات المصرفية وخدمات النقل والسياحة، التأمين والشحن... الخ. ويلاحظ من هذا التعريف أن التجارة الخارجية بمفهومها الضيق، تعني فقط العلاقات التجارية الدولية. أما التجارة الخارجية بمفهومها الواسع فتغطي كافة الصفقات الاقتصادية الجارية عبر الحدود الوطنية²، وذلك لأنها تمثل عمليات التبادل التجاري الذي يتم بين الدولة والعالم الخارجي، وتتضمن الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة، والهجرة الدولية والحركات الدولية لرؤوس الأموال. ويلاحظ من هذا التعريف أن التجارة الخارجية بمفهومها الواسع تعني العلاقات الاقتصادية الدولية بشكلها العام، لأنها تشمل جميع أوجه النشاط الاقتصادي الذي يتم عبر الحدود لدول العالم المختلفة، ويجد هذا التعريف مبرره في أنه لا يمكن فصل المسائل المالية والتجارية الدولية نظرا للعلاقات المتبادلة بينهما، ولأن توفر السيولة الدولية هو الذي يضمن حركة النمو المضطرد للتجارة، ولعل الأحداث والأزمات الاقتصادية هي التي تؤكد أن غياب الاستقرار النقدي العالمي يؤدي إلى فقدان الدعائم الرئيسية لنظام التجارة الخارجية. لأن هذا الاختلاف في تحديد مفهوم التجارة الخارجية يستمد جذوره النظرية مما افترضته النظرية الكلاسيكية من قدرة السلع على التنقل دوليا، وعدم قدرة عناصر الإنتاج على التنقل خارج الحدود السياسية للبلد بفعل العديد من العوائق المادية والمعنوية.

¹ الحسن ولد محمد، مرجع سبق ذكره، ص 76.

² المرجع نفسه، ص 76.

و مع ما سبقت الإشارة إليه من اختلاف في مدلول التجارة الخارجية، والتجارة الدولية، فإن الإجماع ينعقد على استخدامها لنفس المعنى وهو " التبادل الدولي للسلع و الخدمات " ونلاحظ مما تقدم أن التجارة الخارجية تعني: حركة استيراد وتصدير السلع والخدمات عبر الحدود، وهي بذلك تتكون من شقين أساسيين هما:

- **الصادرات:** هي مستوى طلب العالم الخارجي على السلع والخدمات المنتجة محليا، وهي تمثل اتفاقا أجنبيا على السلع والخدمات المنتجة داخليا، ولذلك تصنف ضمن عوامل الإضافة؛

- **الواردات:** هي عبارة عن مستوى طلب العالم الخارجي على السلع والخدمات المنتجة في دول العالم الخارجي، لذلك فهي تمثل اتفاقا محليا على السلع والخدمات المنتجة في الخارج، ولهذا تصنف ضمن عوامل التسرب.

هناك ارتباط وثيق بين صادرات وواردات دولة ما، حيث تعمل الصادرات على توفير القوة الشرائية التي تتيح للبلد استيراد السلع من الخارج أي أن الصادرات المحلية تمكن من الحصول على الواردات الأجنبية.

و يعبر صافي الصادرات عن الفرق بين السلع المحلية التي يشتريها الأجانب (الصادرات)، والسلع التي تستورد من الدول الأجنبية (الواردات)، أي أنه يشير إلى إجمالي الصادرات مطروحا منه إجمالي الواردات وهو بذلك يمثل أحد مكونات الطلب الكلي¹.

إن التجارة الخارجية وفقا لما سبق ذكره تمثل القناة الرئيسية التي تمكن الدول من التصدير والاستيراد، وبالتالي فهي تمثل دخلا إضافيا، حيث تؤدي الصادرات إلى زيادة مادية في الناتج المحلي ولا شك أن التجارة الخارجية عندما تقوم فإنها تقوم بين وحدات سياسية منفصلة لذلك فهي تخضع لشروط وقواعد وتعريفات جمركية و تمييزات لا تخضع لها التجارة داخل الدولة الواحدة.

2. أهمية التجارة الخارجية

يعتبر النظام التجاري نظاما طبيعيا، متعدد الأطراف، ذو طابع شمولي، يستند إلى القواعد وغير قائم على التمييز، فالنظام التجاري ينمو في ظل الحرية من ناحية وتباين الإنتاج والاستهلاك بين الدول من ناحية أخرى، وهذا ما يقترحه مدخل المزايا النسبية ل"ريكاردو"، فكلما سادت الحرية و زاد الاختلاف زاد حجم التجارة .

لقد استغلت الشركات المتعددة الجنسيات هذه الحقيقة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية في سعيها لخفض تكاليف الإنتاج و زيادة الأرباح مستخدمة تقنيات حديثة أدت إلى زيادة كبيرة في حجم التجارة الخارجية، و تعتبر السلع الوسيطة في المرتبة الأولى للتبادل الخارجي والتي عادة ما تتم بين فروع الشركات المتعددة الجنسيات وذلك للسعي لتعظيم ربحها².

¹ الحسن ولد محمد، مرجع سبق ذكره، ص 77.

² المرجع نفسه، ص 78.

لكن في السنوات الأخيرة جاءت قدرة المنتجين على تقسيم العملية الإنتاجية إلى مجموعة من المراحل تتم في مناطق مختلفة، مما نتج عنه زيادة في التجارة الخارجية. كما ساعد على ذلك توفر المعلومات الفنية من جانب، والتقدم المذهل في وسائل النقل من جانب آخر، وإلى جانب ذلك فإن التجارة الخارجية نمت نمواً سريعاً، أسرع من نمو الناتج المحلي الإجمالي على الصعيد العالمي في التسعينيات، فقد قفزت حصة البلدان النامية من 23% إلى 29% غير أن هذه الأرقام تعكس أهمية التغيرات البنوية التي حدثت في السنوات الأخيرة في تركيبة التجارة والتي تتيح للاقتصادات النامية فرصاً جديدة للنمو، ويتفق الكثير من الاقتصاديين على أن التجارة الخارجية تساهم في تعبئة الموارد المالية اللازمة لتمويل التنمية عن طريق تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية، منع هجرة رأس المال إلى الخارج مع زيادة القدرة على الادخار، توفير موارد مالية للدولة، تعزيز موارد النقد الأجنبية المتاحة، ووضعها في خدمة الإنتاج، تحقيق التوازن الخارجي عن طريق زيادة الإيرادات التصديرية مع التقليل من الاعتماد على تصدير المنتجات الأولية، تقييد خطر استيراد السلع الكمالية و شبه الكمالية لصالح السلع الإنتاجية الضرورية و توزيع النقد الأجنبي المتاح على مختلف أوجه الاستخدام تبعاً للأولية في إطار الخطط والبرامج القومية للتنمية الاقتصادية¹.

و نتيجة لكل هذه الأحداث فإن البلدان النامية استفادت من التجارة الخارجية بفعل ما أبدته من التزام متنامي بتحرير نظمها التجارية، و تسابقها للانضمام إلى المنظمات التجارية الدولية و الإقليمية. فلقد قفزت صادرات الدول النامية من جملة المنتجات الصناعية من 10% في سنة 1980 إلى 22% في سنة 1994، و هذا يؤكد اندماج اقتصاديات الدول النامية في الاقتصاد العالمي هذا الوضع عاد على الدول المتقدمة بالفائدة في صورة أرباح عالية و سلع رخيصة، و عاد على دول العالم الثالث في صورة فرص عمل وتراكم رأسمالي و ارتفاع في مستوى المعيشة و بالرغم من ذلك، فإن البلدان النامية إذا أرادت الاستفادة من المزايا التمويلية التي يمكن أن توفرها التجارة الخارجية، ينبغي عليها التغلب على العوائق الأساسية للنمو في مجال التجارة الخارجية والتي من أهمها:

- الاختناقات الناتجة عن الثغرة ما بين الطاقة الاستيعابية غير الكافية، التي يحد منها النمط السلعي التقليدي غير المرن للصادرات، وبين الاحتياجات الاستيعابية المتزايدة لمواجهة خطط التنمية؛
- النقص في خدمات معينة و عدم توافر القوى البشرية المدربة (الآلات والخبرة الفنية الأجنبية).

المطلب الثالث: المديونية الخارجية

تعتبر المديونية الخارجية ظاهرة اقتصادية مهمة شغلت اهتمام الكثير من الاقتصاديين، حيث نجمت هذه الظاهرة في مجملها، عن طلب البلدان التي تتخبط في ضائقات مالية لقروض خارجية، هذا مما دفع الدول النامية إلى محاولة الاستعانة

¹ سمير محمد إبراهيم، التجارة الخارجية و التنمية، دار المعارف والطباعة، بيروت (لبنان)، 2000، ص 79.

بالمديونية الخارجية لسد هذا العجز، قد استفادت جل هذه الدول من تقديم هذه الأموال لكنها لم تعمل على توظيفها بالشكل العقلاني.

1. مفهوم المديونية الخارجية

لا تعتبر ظاهرة الديون الخارجية في الواقع ظاهرة حديثة، بل هي ظاهرة قديمة يرجع تاريخها إلى بداية من القرن التاسع عشر، كما أنها ليست المرة الأولى التي تقوم فيها بلدان العالم الثالث بالاقتراض من الدول المتقدمة، وتتسبب هذه الديون في أزمات مالية، كما أن ظاهرة اللجوء إلى الاقتراض الخارجي لم تقتصر على بلدان العالم الثالث فقط، فتاريخ المديونية، يبين لنا بأن الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واليابان قد لجئوا بدورهم إلى الاقتراض الخارجي في القرن التاسع عشر. و في ما يلي مجموعة التعاريف لظاهرة المديونية الخارجية :

- المديونية الخارجية هي اتفاق بين حكومة أو إحدى مؤسساتها وبين مصدر خارجي للحصول على موارد مالية أو حقيقية، مع التزام الجانب المدين بإعادة تسديد تلك الموارد والفوائد المستحقة عليها خلال مدة زمنية يتم الاتفاق عليها عند عقد القرض¹؛
- يقصد بالمديونية تلك العملية التي تتميز بحركة تدفقات رؤوس الأموال في اتجاه البلدان المقترضة من البلدان الدائنة، وعند انقطاع حركة التدفقات تحدث أزمة المديونية الخارجية، ويكون سبب هذا الانقطاع في أغلب الأحيان راجعا إلى عدم قدرة البلد المدين على الوفاء بالتزاماته الخارجية².
- بالرغم من أنه لا يوجد إجماع بين الاقتصاديين حول تعريف محدد للديون الخارجية، إلا أن هناك تعريف موحد لثلاث هيئات دولية مهمة بهذا الموضوع وهي: صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، فقد شكلت هذه الهيئات في سنة 1984 مجموعة عمل اقترحت في تقريرها التعريف المركزي للديون الخارجية والذي ينص على: " الدين الخارجي الإجمالي في تاريخ معين يعادل مجموعة الالتزامات التعاقدية الجارية والمؤدية إلى دفع المقيمين في بلد ما إلى غير المقيمين أصل الدين مع الفوائد أو بدونها، أو دفع الفائدة مع سداد الأصل أو بدونه³."
- المديونية الخارجية هي تلك المبالغ التي اقترضها اقتصاد وطني ما، والتي تزيد مدة القرض فيها عن سنة واحدة وتكون مستحقة الأداء للجهة المقرضة عن طريق الدفع بالعملات الأجنبية أو عن طريق تصدير السلع والخدمات

¹ إياح حماد عبد، أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية أسبابها وسبل مجابتهها، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية، العراق، العدد 2، 2008، ص 3.

² المرجع نفسه، ص 4.

³ العاطف عبد القادر، سياسات مواجهة أزمة المديونية الخارجية في الدول النامية دراسة حالة الجزائر 1994-2005، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، (الجزائر)، 2005-2006، ص 10.

إليها، ويكون الدفع إما عن طريق الحكومة الوطنية أو الهيئات الرسمية المتفرعة عنها أو عن طريق الهيئات المستقلة والأفراد والمؤسسات الخاصة لظالما أن الحكومات الوطنية أو الهيئات العامة الرسمية ضامنة للالتزامات هؤلاء الأفراد والمؤسسات الخاصة¹.

ومنه نرى بأن المديونية الخارجية هي: " إن إجمالي الديون الخارجية في تاريخ معين يكون مساويا إلى مبلغ الالتزامات التعاقدية الجارية التي تؤدي إلى تسديدات مقيمي بلد ما، اهتج غير المقيمين به، ويشمل حتمية تسديد أصل الديون مرفقا بالفوائد أو من دونها، أو دفع الفوائد مع أو بدون تسديد مبلغ الأصل " سمي هذا التعريف بالمركزي لأنه يعرف العناصر الأساسية المكونة للمديونية الخارجية.

1.1 أشكال المديونية الخارجية: إن القروض الخارجية تنقسم إلى عدة أقسام نذكر منها²:

أ. **القروض الشائنية:** وهي دين عمومي من دولة لأخرى بطريقة مباشرة تتحصل عليها الدول النامية من الغرب في شكل منح أو قروض طويلة الأجل؛ فأما المنح فهي مجموع المساعدات التي تكون على شكل سلع و خدمات و الأموال في حالات طارئة أو عند حدوث كوارث طبيعية لكن تسديدها غير ضروري بل يمكن القيام بنفس الشيء في حالة انعكاس الأوضاع؛ وأما الديون طويلة الأجل فهي تعد وسيلة ضغط وتدخل بحيث تستعملها الدول الدائنة، أي البنوك المالية العالمية وخاصة صندوق النقد الدولي (FMI) وتلتزم الدول المدينة في هذا النوع من القروض بدفع مبلغ الدين وإضافة الفوائد مع مجموعة من الشروط القياسية التي ينبغي عليها الامتثال لها.

ب. **القروض التجارية المالية:** و تشمل:

- **قروض التجارة الخارجية:** من خلال بنوك تجارية عالمية تقوم بمنح قروض قصيرة أو طويلة الأجل مع فوائد مرتفعة؛
- **السندات:** تتخذها الدول المقترضة كأداة للدين العام بحيث تطرح ما تملكه من سندات في السوق العالمية ومن أجل ذلك تقدم تخفيضات كمعدل فائدة، والدفع يكون بالعملة الأجنبية لكن هذا النوع من الدين يمس بصمة البلد المقترض.

¹ مازن أحمد أبو حصرية، الديون الخارجية و أثرها على التنمية الاقتصادية في فلسطين، رسالة ماجستير في اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، (فلسطين)، 2015، ص 21.

² بن كاملة محمد عبد العزيز، المديونية الخارجية وإستراتيجية التنمية المالية للاقتصاديات الناشئة : سياسات وانعكاسات، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة وهران (الجزائر)، العدد: 06، 2012، ص ص 73-74.

– القروض الدولية: ظروف خاصة يمكن الحصول فيها على هذا النوع من القروض وهي أن يكون استعمالها في مشاريع نموذجية لضمان السداد من جهة أو أن يكون الغرض منها تغطية العجز في الميزانية أوفي ميزان المدفوعات.

ج. قروض الصادرات: إنَّ المصدرين في الدول الرأسمالية هم الذين يجددون سعر الفائدة، حيث تكون الديون قصيرة أو متوسطة الأجل.

د. قروض الزبائن: تمنح فقط للدولة إذا كانت زبوناً لدى الدول المقرضة، وتكون طويلة الأجل.

2. الدور التمويلي للمديونية الخارجية¹

من الطبيعي أن تحصل الدول النامية على قروض من الدول المتقدمة وتوجهها إلى مجالات الاستثمار المختلفة إذا كانت معدلات الفائدة معتدلة، ووجهت تلك القروض إلى مجالات تؤدي إلى زيادة الإنتاج، أما إذا كانت أسعار الفائدة مرتفعة ومقلبة، ورفضت المؤسسات تقديم قروض، جديدة بالإضافة إلى توجيه القروض إلى الاستهلاك أو إلى مشروعات لا تحقق إنتاجاً إلا بعد فترة طويلة، أو استخدمت لأغراض عسكرية أو سياسية فإنها تقود إلى بطئ في معدل النمو الاقتصادي، و عدم القدرة على مقابلة ما يترتب على تلك القروض من التزامات وهذا ما حدث فعلاً في السنوات الأولى من الثمانينيات. وقد أظهرت دراسة أجراها صندوق النقد الدولي، أن 52 بلداً من الدول النامية حصل على قروض خارجية، و بفعل استخدامها في المشروعات الإنتاجية السريعة استطاع أن يحقق منها معدلات نمو عالية، و من بين هذه الدول : النمور الآسيوية. التي أصبحت الآن تعد من الدول التي حققت فوزه اقتصادية نوعية و ترى المدرسة الكلاسيكية، أن الاقتراض الخارجي له تأثير إيجابي على اقتصاديا البلدان النامية، لأنه عنصر تمويلي، و ترى أيضاً أن الإخفاقات التنموية لهذه البلدان نتجت جراء انخفاض المدخرات المحلية، و قلة رصيدها من العملة الصعبة، و بالتالي فالقروض الخارجية، تسعى دائماً لتكملة هذا النقص. أما المدرسة التجديدية، فتري أن تأثير الديون الخارجية على التنمية الاقتصادية في البلدان النامية ضعيف إذ أنه يعد سلباً على الدخل معدل النمو.

لكن الجميع متفق على أنه إذا لم يتم وضع سياسة إقراض مرتبطة بإستراتيجية فعلية لتحقيق تنمية حقيقية، فإن رأس المال سيؤثر سلباً على قوة الادخار المحلي لهذه الدول، فهي قد تؤدي إلى تغذية الاستهلاك المحلي وإضعاف الادخار، و هذا ما يساعد في النهاية على وجود اختلال واضح بين معدل الادخار المحلي و معدل الاستثمار المرغوب فيه.

و أظهرت بعض النتائج الإحصائية استخدام جزء لا يستهان به من مبالغ القروض للاستهلاك في العديد من الدول، وانه على الرغم من مبالغ القروض في الاستثمار إلا أنها لم تكن ذات فعالية علي الإنتاج، وذلك لعدة أسباب منها: استخدام

¹ حسن ولد محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 82-83.

القروض لتمويل مشاريع البنية التحتية، وضعف كفاءة استخدامها، وهذا بالإضافة إلى ربطها بشراء سلع ومعدات من الدولة الدائنة.

ولتكون المديونية الخارجية أداة تمويلية مهمة، يتعين على البلدان النامية البحث عن وسيلة تجعل من هذه القروض مقننة و موجهة، بحيث تتناسب أحجامها مع القدر الضروري لمزج الموارد المتاحة في العملية الإنتاجية¹، و ربطها بدراسة الجدوى الاقتصادية و الفنية حتى يتم توجيهها إلى المشاريع الإستراتيجية التي تعطي الأولوية لزيادة مدخراتها المحلية، وهذا مع المردودية التي تدر دخلا يسهل معه تسديد الديون بصورة نهائية.

¹ حسن ولد محمد، مرجع سبق ذكره، ص 84.

خلاصة

لدفع عملية التنمية لا بد من توفير التمويل اللازم، سواء كان في صورة مبالغ نقدية ومالية أو جلب معدات وخبرات من أجل تجسيد استثمار المبالغ. حيث أنه يؤمن ويسهل انتقال الفوائض النقدية والقوة الشرائية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض إلى الوحدات الاقتصادية ذات العجز المالي. ولكن حتى يؤدي التمويل هذا الدور المنوط به لا بد من استخدام هذه الموارد أكفأ استخدام حتى نضمن أعلى معدل لنمو الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد الوطني. لذا لجأت الدول النامية إلى التمويل الداخلي من خلال الإدخار والضرائب، والتمويل بالعجز وعن طريق الأسواق المالية، من أجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية، إلا أن هذه المصادر غير كافية، لذا استعانت أيضا بالمصادر الخارجية تتمثل في الاستثمارات الأجنبية، التجارة الخارجية وكذا المديونية الخارجية لتغطية الفجوة المحلية التي تعاني منها.

الفصل الثاني: الإطار النظري

للاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر شكلا من أشكال التمويل الدولي الذي أصبح يحظى باهتمام كبير من طرف مختلف الدول، نظرا لمساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، من خلال تطوير القدرات الإنتاجية لاقتصادياتها، عن طريق توفير الموارد المالية اللازمة، نقل التكنولوجيا، تطوير رأس المال البشري وغيرها من المزايا العديدة التي يتضمنها هذا الشكل من الاستثمار في طياته من جهة، وتمكين هذه الدول من التكيف مع المستجدات التي يشهدها الاقتصاد العالمي من جهة أخرى، الأمر الذي أدى إلى اشتداد المنافسة بين مختلف الدول المتقدمة منها والنامية على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وعلى هذا الأساس، تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث: تناول المبحث الأول ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر، تطرق المبحث الثاني إلى النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر، بينما تطرق المبحث الأخير إلى مناخ الاستثمار.

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار أجنبياً متى كان المستثمر شخصاً طبيعياً أو معنوياً لا يتمتع بجنسية البلد المضيف للاستثمار. وإذا كان من السهل تحديد جنسية المستثمر إذا كان شخصاً طبيعياً، فإنه من الصعب تحديدها إذا كان المستثمر شخصاً معنوياً كشركات المساهمة، ذلك أنه غالباً ما تتعدد جنسيات المساهمين في هذه الشركات. ويميل الاجتهاد القضائي إلى الأخذ والاعتداد بجنسية الشركة على حساب جنسيات المساهمين، وعليه فالمستثمر الأجنبي هو الذي لا يحمل جنسية الدولة التي يعمل على الاستثمار فيها. وتميز الدراسات الاقتصادية بين نوعين من الاستثمارات الأجنبية وهما: الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات الأجنبية غير المباشرة.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

يعد الاستثمار الأجنبي إحدى القوى الأساسية التي تشكل العمولة الاقتصادية، وركيزة من ركائز التنمية في جميع دول العالم وخاصة النامية منها، باعتباره مورداً تموالياً بديلاً للموارد المحلية يمكنه المساهمة في تطوير اقتصاديات الدول وتحسين مركزها التنافسي.

1. تعريف الاستثمار

لكل لفظ معناه لغويًا و آخر اصطلاحياً، و الاستثمار لا يخرج عن هذه القاعدة، لذلك نتناول تعريفه لغة و في الاصطلاح الاقتصادي ثم في الاتفاقيات الدولية، وأخيراً نحاول اقتراح ملخص لهذه التعاريف وفق ما يناسب طبيعة هذه الدراسة.

1.1. الاستثمار لغة¹

الاستثمار كلمة مشتقة من الثمر. و الثمر حمل الشجر و أنواع المال، و يطلق الثمر على عدة معاني، منها:

- حمل الشجر، و هو ما ينتجه الشجر، و يطلق - مجازاً - على الولد، و منه قولهم عن الولد: ثمرة الفؤاد؛
- النماء و الزيادة، و إنما سميت الزيادة ثمراً لأنها زائدة عن أصل المال؛
- ويقال ثمر الرجل ماله: نماه و كثره و ثمر الله مالك أي كثره و استثمر الشيء جعله يثمر فيستعمل لفظ استثمار، و هو مصدر استثمار، للدلالة على طلب الحصول على الثمر و السعي للحصول عليه و الانتفاع به، كما يستخدم لفظ استثمار كمرادف للانتفاع و الاستغلال.

¹ حسين بني هاني، حوافر الاستثمار في النظام الاقتصادي الإسلامي، ط1، دار الكندي، الأردن، 2004، ص40.

مما سبق، نقول أن " الاستثمار لغة، يراد به طلب ثمر المال الذي هو نماءه و نتاجه ". و الجدير بالذكر هنا، أن فقهاء اللغة العربية، يقولون بأن الألف و السين و التاء إذا زيدت في أول الفعل أفادت الطلب فإذا قيل: استثمر ماله استثماراً، فمعناه طلب ثمرة المال، أي طلب الزيادة، و النماء و التكاثر لماله.

2.1. الاستثمار في الاصطلاح الاقتصادي

نورد في الاصطلاح الاقتصادي التعاريف التالية للاستثمار على سبيل الذكر لا الحصر:

- الاستثمار هو تخصيص رأسمال للحصول على وسائل إنتاجية جديدة أو لتطوير الوسائل الموجودة لغاية زيادة الطاقة الإنتاجية. و هو أيضاً " تكوين رأس المال العيني الجديد الذي يتمثل في زيادة الطاقة الإنتاجية؛
- كما يعرف الاستثمار بأنه " كل تضحية بالموارد حالياً بهدف الحصول منها في المستقبل على مداخيل خلال فترة زمنية ممتدة يكون مبلغها الإجمالي أكبر من الإنفاق الأولي،" أي هو " تضحية بقيمة مالية مؤكدة في سبيل الحصول على قيم أكبر غير مؤكدة في المستقبل".

يشير هذا التعريف الأخير إلى ثلاثة عناصر أساسية تصاحب عملية الاستثمار و هي:

- التضحية بقيمة مالية أو مبالغ في الوقت الحالي؛
 - توقع الحصول على قيم أكبر مستقبلاً مما يعني انتظار عائد من الاستثمار؛
 - أن هذا العائد المنتظر الحصول عليه ليس مؤكداً أي تصاحبه درجة ما من عدم التأكد.
- ويعتبر عنصر عدم التأكد أساس التفرقة بين الاستثمار و الادخار. إذ أن هذا الأخير (الادخار) عائدته مؤكدة¹.

2. تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر²

توجد عدة تعريفات للإستثمار الاجنبي المباشر، من بينها:

- تعريف منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية: يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه استثمار طويل الأجل و يتضمن مصلحة دائمة و سيطرة من كيان مقيم في اقتصاد ما (متمثلاً بالشركة المقر) على مشروع مقام في اقتصاد آخر؛³

¹ ماجد أحمد عطا الله، إدارة الاستثمار، ط1، دار أسامة لنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2011، ص98.

² باسم حمادي الحسن، الاستثمار الأجنبي المباشر (عقود التراخيص النفطية وأثرها في تنمية الاقتصاد)، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2014، ص17.

³ المرجع نفسه، ص 18.

- تعريف المنظمة العالمية للتجارة : الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد (البلد الأم) أصلاً إنتاجياً في بلد آخر (البلد المضيف) بقصد إدارته؛
- تعريف صندوق النقد الدولي: يعرف الاستثمار الأجنبي بأنه مباشر حين يمتلك المستثمر 10% أو أكثر من أسهم الشركة المساهمة ، أو ما يساوي هذه النسبة في الشركة غير المساهمة.¹
- من التعاريف السابقة يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه إنشاء مشروع جديد أو المساهمة فيه أو شراء كل أو جزء من مشروع قائم، من طرف شخص أو أكثر، طبيعي أو معنوية، يحمل جنسية مختلفة عن تلك التي يحملها المشروع المعني، من أجل تحقيق عوائد اقتصادية (مالية و غير مالية) على أن يكون لهذا المشروع كيان مادي ينتج سلعا أو خدمات غير ممنوعة قانوناً، بهدف تسويقها محلياً أو دولياً.

3. أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر²

- من أهم الأهداف التي تسعى الدولة المضيئة لبلوغها من وراء الاستثمار الأجنبي المباشر هي:
- توفير الموارد المالية اللازمة والاستفادة من الموارد المالية والبشرية المحلية المتوفرة لهذه الدول؛
- المساهمة في خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدولة المعنية، مما يساعد في تحقيق التكامل الاقتصادي بها؛
- خلق أسواق جديدة للتصدير وبالتالي خلق وتنمية علاقات اقتصادية بدول أخرى أجنبية؛
- نقل التقنيات التكنولوجية في مجالات الإنتاج، التسويق، ممارسة الأنشطة والوظائف الإدارية الأخرى؛
- تنمية وتطوير المناطق الفقيرة والتي تعاني من الكساد الاقتصادي؛
- يساعد كلتا الإدارتين على تحقيق أهدافهما وهو ما يقدم على الأقل من حيث المبدأ، الفرص لكل شريك للاستفادة من الميزات النسبية للطرف الآخر، فالشركاء المحليون تكون لديهم المعرفة بالسوق المحلي واللوائح والروتين الحكومي وفهم أسواق العمل المحلية وربما بعض الإمكانيات الصناعية الموجودة بالفعل، ويستطيع الشركاء الأجانب أن يقدموا تكنولوجيات الصناعة والإنتاج المتقدم والخبرة الإدارية وأن يتيحوا فرص الدخول إلى أسواق التصدير.³

¹ هناء عبد الغفار، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية : الصين أمودجا، بيت الحكمة، بغداد (العراق)، 2002 ، ص13.

² وهيبه خلوي، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات واثره على التنمية المستدامة - حالة الجزائر خلال الفترة 2010-2015، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقد بنك و تمويل جامعة ورقلة (الجزائر)، 2016، ص10.

³ وهيبه خلوي ، مرجع سبق ذكره، ص10.

المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

تتصف أشكال هذا الاستثمار بالتعدد و التنوع ، ومن الشائع تصنيفها بالاعتماد على ملكية هذا الاستثمار أو بالاعتماد على القطاعات الاقتصادية التي ينتسب إليها الاستثمار.

1. أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث الملكية¹

يمكن تصنيف هذا الاستثمار بالنظر إلى ملكيته إلى الأصناف التالية:

1.1. الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي

ويقع هذا نتيجة قيام مستثمر أجنبي أو عدة مستثمرين أجانب بإحدى العمليتين التاليتين:

- إقامة استثمار جديد كتأسيس شركة جديدة أو فرع جديد لشركة أجنبية في البلد المضيف دون إشراك الطرف المحلي بأية نسبة كانت؛
- شراء مشروع أو شركة محلية قائمة ، بحيث تؤول ملكيتها بالكامل إلى مستثمر واحد أجنبي أو عدة مستثمرين أجانب، وعادة ما تقع هذه الحالة في إطار عملية الخوصصة التي تلجأ إليها بعض الدول ضمن الإصلاحات الاقتصادية التي تعتمدها.

2.1. الاستثمار المشترك

يدعى أيضا بالاستثمار الشائبي، و هو الاستثمار المنجز في البلد المضيف و الذي تتوزع ملكيته بين طرف أو عدة أطراف أجنبية من جهة و طرف أو عدة أطراف محلية من جهة ثانية . و يمكن تمييز الشكلين التالين:

- إقامة مشروع جديد أو فرع جديد لشركة أجنبية مملوك بالتساوي أو بدون تساوي بين مستثمر أو عدة مستثمرين أجانب ونظرائهم المحليين؛
- شراء مستثمر أو عدة مستثمرين أجانب لجزء من رأس مال مشروع استثماري أو شركة محلية قائمة. وهنا ينبغي أن تكون نسبة مساهمة الطرف الأجنبي لا تقل عن 10% من رأسمال المشروع المعني حتى يصبح هذا الاستثمار الأجنبي مباشرا، و هذا حسب ما تشترطه بعض التعاريف المذكورة سابقا، و منها تعريف صندوق النقد الدولي.

2. أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث القطاعات الاقتصادية

نقصد بالقطاعات الاقتصادية: القطاع الاقتصادي الفلاحي أو الصناعي أو الخدماتي الذي ينتمي إليه مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر:

¹ عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص النقود و المالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008، ص52.

- الاستثمار الأجنبي المباشر الفلاحي: و هو الاستثمار في القطاع الفلاحي من تربية الحيوانات وإنتاج المحاصيل الزراعية، الذي يمتلكه المستثمر الأجنبي أو يشارك في ملكيته؛
- الاستثمار الأجنبي المباشر الصناعي: و يتمثل أساسا في إقامة وحدات إنتاجية من طرف مستثمرين أجنب، مهمتها إنتاج السلع الاستهلاكية أو الرأسمالية الموجهة للسوق المحلي أو الخارجي كمصانع السيارات و الآلات و الملابس و المواد الغذائية... الخ؛
- الاستثمار الأجنبي المباشر الخدماتي: هو شبيه بالاستثمار الأجنبي الصناعي، غير أن منتجات هذا النوع من الاستثمار لا تكون في شكل سلع مادية و إنما في شكل خدمات مثل الاتصالات و النقل و البنوك و التأمين و مكاتب الدراسات و الفنادق... الخ¹.

المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر²

إن القيام بالاستثمار الاجنبي المباشر ليس عملية عفوية أو ارتجالية، و إنما تخضع إلى مجموعة من المحددات أو العوامل التي تؤثر في مسارها وهناك عدة عناصر أساسية تتجسد في سياسة اقتصادية واضحة و إجراءات تطبقها الدول في سبيل تنظيم لعلاقتها بالمستثمر الاجنبي وتتكون من العناصر التالية:

1. العنصر الاقتصادي

وهو يتكون بدوره من مجموعة من المحددات الاقتصادية الأساسية مثل حجم السوق المحلي، والنمو الاقتصادي و الخصخصة بالإضافة إلى السياسات الاقتصادية (السياسة الجبائية، الميزانية النقدية، السياسة التجارية والصناعية).

1.1. حجم السوق المحلي

يؤثر حجم السوق المحلي على مردودية الاستثمار، ويعتمد على المساحة وعدد السكان والقدرة الشرائية لدى المستهلكين، فالدول ذات الدخل الفردي المرتفع تكون أكثر قابلية لاستقبال الاستثمار الأجنبي بالإضافة إلى الدول الصغيرة المجاورة للدول الكبرى والتي تحتل مواقع إستراتيجية يمكن أن تكون محل اهتمام الشركات الأجنبية.

2.1. النمو الاقتصادي

إن الدول التي تمتاز بنمو اقتصادي تعد أكثر استقطابا للشركات الأجنبية بدرجة كبيرة، إذ يجب على الدول المضيفة أن تستقطب الاستثمارات الأجنبية بإفرازها قدرا كبيرا من التقدم لمواكبة العصر، وكذلك نمو اقتصادي مرتفع، و أرضة ميزانية مستقرة، معدلات فائدة حقيقية و موازين مدفوعات ملائمة للسوق.

¹ عبد الكريم بعداش، المرجع سبق ذكره، ص52.

² وهيبه خلوي، المرجع سبق ذكره، ص11.

3.1. الخصخصة¹

خلال السنوات الأخيرة، نلاحظ الدور المتزايد للقطاع الخاص، والأهمية التي أولتها السياسات الاقتصادية لهذا القطاع بإعطائه فعالية للأداء الاقتصادي من خلال تفضيل ميكانيزمات السوق ولهذا انطلقت بعض الدول في خصخصة مؤسساتها العمومية لجعلها أكثر اندماجا في السوق الدولي وتحديات العولمة.

4.1. السياسات الاقتصادية

إن تعدد السياسات الاقتصادية يؤثر على الشركات الأجنبية كالمتعلقة بالأجور والأسعار، معدل الصرف، معدل الفائدة ومعدل الضريبة، فالدول التي تحصلت على نتائج اقتصادية إيجابية وأرصدة ميزانية مستقرة ومعدلات تضخم ضعيفة يجعلها من أكثر الدول المستقطبة لرؤوس الأموال الأجنبية، وكذلك فإن لتطبيق سياسات أكثر اتفقا لتشجيع الصادرات وتطوير ميزان المدفوعات أثر كبير لجلب الاستثمار.

2. العنصر القانوني²

لابد من تشريعات وقوانين تنظم العلاقات بين أطراف البنية الاقتصادية وهي قوانين تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر المناسبة وتضمن حقوق المستثمر والدولة بما يعود من فائدة على الطرفين ولهذا عملت الكثير من الدول على تغيير كبير في تشريعات الاستثمار الأجنبي المباشر لعدد من المجالات وتهدف إلى:

- إلغاء كل العراقيل والحواجز التي كانت تمنع دخول المستثمرين إلى هذه الدول في بعض النشاطات الاقتصادية مثل الخدمات المالية والبنكية، النقل، الإعلام؛
- تبسيط إجراءات الاستثمار وتوفير الحماية له؛
- إلغاء قيود الأرباح وتحويلها؛
- معالجة الاستثمار الأجنبي بنفس معالجة الاستثمار الوطني والتمتع بنفس الحقوق والامتيازات؛
- حماية حقوق الملكية أي ضمن التعويض العادل وفي الحالات التي لا يوجد فيها ضمانات رسمية للاستثمار الأجنبي، فالاتفاقيات الثنائية والانضمام إلى المؤسسات المتعددة الأطراف و المؤسسات الجهوية لحماية الاستثمار مثل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار والوكالة العربية لضمان الاستثمار وغيرها من الوكالات الأخرى؛
- تحويل الأرباح، وتوزيع رؤوس الأموال من خلال وضع إجراءات تسمح للمستثمرين بالتحويل الكلي للأرباح، والعوائد لكن الوضع يختلف على حسب كل دولة من حيث السياسة الجبائية كوسيلة لتحفيز الاستثمار عن طريق الإعفاءات الجبائية، وتطبيق رسوم معينة على الاستثمار الأجنبي المباشر؛

¹ وهيبه خلوي، مرجع سبق ذكره، ص 11.

² المرجع نفسه، ص 12.

- تسوية الخلافات واللجوء إلى وساطة التحكيم، ففي حالة عدم اتفاق الأطراف على حل النزاع يمكن اللجوء إلى المركز الدولي لتسوية الخلافات المتعلقة بالاستثمارات التابع للبنك العالمي.

3. العنصر السياسي

إن وجود إطار من السياسات الملائمة ضروري لتوفير مناخ مناسب للاستثمار الأجنبي المباشر هذا الإطار يتميز بالاستقرار السياسي إذ من الجائز أن تبذل الدولة مجهودات كبيرة لتشجيع الاستثمار الخاص ولكن وجود نزاعات سياسية قد تؤدي إلى نقص ثقة المستثمرين الأجانب.¹

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر

نظراً للتأثير المزدوج لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر على الدولة الأم وعلى الدولة المضيفة، فإن العديد من المدارس درست هذا الموضوع، وكل مدرسة كان لها تفسيراً يتماشى مع الفرضيات التي تقوم عليها، وفي هذا الإطار سنقسم هذه التفسيرات إلى قسمين هما: التفسير التقليدي والتفسير الحديث.

المطلب الأول: التفسير التقليدي لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد تعددت النظريات التي تناولت التفسير التقليدي لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر، وسنقوم بعرض ثلاث من هذه النظريات فيما يلي:

1. النظرية الكلاسيكية²

ان بناء آراء المدرسة الكلاسيكية كان على يد ادم سميث وبعد ذلك ريكاردو وجون ستيوارت ومالش و اخرون، استندوا في افكارهم على مبدأ الحرية الاقتصادية، و تفاعل قيمة السوق في ظل المنافسة الحرة عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بقصد علاج الاختلالات الناشئة، والتأكيد على الملكية الفردية و حرية الفرد في ممارسة الأعمال.

يفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع، غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات، أما الاستثمارات من وجهة نظرهم هي بمثابة مباراة من طرف واحد حيث أن الفائز بنتيجتها هي الشركات متعددة الجنسيات، وتستند وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن إلى عدد من المبررات والتي من بينها ما يلي:

¹ وهيبه خلوفي ، مرجع سبق ذكره، ص 13.

² علي أحمد دحرج الدليمي، سعد عبد الكريم حماد فرحان الدليمي، دور الانفاق في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى العراق (2003-2015)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية (العراق)، المجلد 09، العدد 17، 2017، ص 73.

- ميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها إلى الدولة الأم بدلاً من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة.
- قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتلاءم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدول المضيفة.
- إن ما تنتجه الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة لا تتلاءم مع متطلبات التنمية الشاملة لها.
- وجود الشركات الأجنبية قد يؤثر على سيادة الدولة المضيفة واستقلالها من خلال خلق التبعية الاقتصادية والتبعية السياسية.

2. نظرية عدم كمال الأسواق¹

تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية، بالإضافة إلى نقص المعروض من السلع فيها. كما أن توافر بعض عناصر القوة تجعل هذه الشركات أكثر قدرة على منافسة المشروعات المحلية في الدول النامية ومن أهم عناصر القوة للشركات الأجنبية التي توفر لها قدرة تنافسية أكبر ما يلي:

- اختلافات جوهرية في نوعية إنتاجها بالمقارنة مع الإنتاج المحلي؛
- توفر مهارات إدارية وإنتاجية وتسويقية مقارنة مع ما هو متوفر منها في الشركات والمشروعات المحلية؛
- قدرات تتيح لها تحقيق أحجام كبيرة في الإنتاج والاستفادة من وفورات الحجم التي تجعل إنتاجها أقل كلفة وسعراً بالمقارنة مع الشركات المحلية التي تتيحه بكلفةٍ وسعرٍ أعلى؛
- اختراق إجراءات الحماية الإدارية والجمركية من خلال مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- التفوق التكنولوجي للشركات الأجنبية باستخدامها وسائل وأساليب إنتاجية أكثر حداثة وتطوراً؛
- الاستفادة من الامتيازات والتسهيلات المالية وغيرها والتي تمنح للشركات الأجنبية بهدف جذبها للاستثمار في الدول النامية؛
- الخصائص الإدارية المتمثلة بالخصائص التكنولوجية والتنظيمية والتكاملية والتي تتيح لها قدرة أكبر على المنافسة، ونتيجة للقوة التنافسية الأكبر والمستندة في كافة المجالات السابقة، فإن الشركات الأجنبية تعمل في أسواق الدول

¹ كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان (الجزائر)، 2011، ص 12.

النامية بشكل يحقق لها التفوق بسبب ضعف المنافسة في هذه الأسواق نتيجة نواقص السوق، أي وجود السوق غير التامة.

3. نظرية الميزة الاحتكارية¹

تعتمد هذه النظرية على فرضية التدويل في تفسيرها للأسباب التي تؤدي بالشركات المتعددة الجنسيات إلى اللجوء للاستثمار الأجنبي المباشر، وتركز هذه النظرية على فكرة أن الشركات المتعددة الجنسيات تمتلك قدرات وإمكانيات خاصة لا تتمتع بها الشركات المحلية بالدول المضيفة، كما أن هناك عوائق مثل عدم كمال السوق تمنع الشركات المحلية من الحصول على تلك المميزات، ويذكر أن تلك المميزات تجعل الشركات تحصل على عائدات أعلى من الشركات المحلية، ومن تلك المميزات التنافسية إنتاج شركة معينة لسلعة متميزة لا يمكن للشركات المحلية أو الشركات المنافسة الأخرى إنتاجها بسبب فجوة المعلومات أو حماية العلامة التجارية أو مهارات التسويق.

وكان (هايمر) أول من وضع أن أهم عنصر لحدوث الاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركة في تعظيم العائد. اعتمادا على الميزات التي تتمتع بها في ظل سوق ذات هيكل احتكاري. وقد تطورت هذه النظرية ولكن تطورها ظل في سوق احتكاري ولم تراع نظرية السوق اليابانية، حيث تقوم شركات صغيرة ومتوسطة الحجم في ظل هيكل سوق تنافسية نسبيا، ويركز هذا النموذج على نقل التكنولوجيا المكثفة لعنصر العمل، بعكس النموذج الأمريكي الذي يعتمد على الحجم وتقليل عنصر العمل والميزة التنافسية ولم تشرح كذلك الحكمة في أن الإنتاج الخارجي هو أفضل وسيلة للاستفادة من المزايا الاحتكارية للشركة.

المطلب الثاني: التفسير الحديث لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر

من أهم النظريات التي تناولت موضوع التفسير الحديث لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر ما يلي:

1. نظرية توزيع المخاطر²

ركز كوهين عام 1975 على فكرة توزيع المخاطر في شرح أسباب حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر. فوفقا لهذه النظرية، تستثمر الشركات بالخارج وذلك بغرض زيادة أرباحها، من خلال تخفيض حجم المخاطر التي تواجهها فعملية

¹ نفيسة ناصري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية (حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان (الجزائر)، 2014، ص 147.

² رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية بالمنصورة، مصر، 2007، ص 47.

تخفيض المخاطر تتم من خلال التوزيع للأنشطة، ومن ثم تختلف عوائد الاستثمار من بيئة استثمارية إلى أخرى. وبالتالي تقوم شركة بعملية توزيع لاستثماراتها من خلال الاستثمار في دول متعددة حيث أن اقتصادياتها غير متشابهة وغير مرتبطة مع بعضها البعض.

بالرغم من أن هذه النظرية تجد جانبا من التطبيق في حياتنا المعاصرة، إلا أن ما حدث بالولايات المتحدة الأمريكية خلال شهر سبتمبر 2001 كان بمثابة ضربة قاضية للعديد من الشركات الدولية الكبرى العاملة بالولايات المتحدة، خاصة تلك التي تعمل لخدمة السوق الأمريكي، فما حدث بالولايات المتحدة لم يؤثر فقط على السوق و الاقتصاد الأمريكي وإنما على كافة الأسواق العالمية، ومن ثم لن يغير من الأمر شيء لو قامت الشركة بتوزيع أنشطتها في دول أخرى غير الولايات المتحدة، كما أن النظرية لم تستطع تقديم تفسير مقنع للحكمة من قيام الشركة بالاستثمار المباشر بدلا من الاستثمار غير المباشر في عملية توزيع مخاطرها.

2. نظرية دورة حياة المنتج

تقوم هذه النظرية على أساس افتراض أن دورة حياة المنتج تتضمن المرور بمراحل عديدة ومنها البحث والابتكار ثم مرحلة تقديم السلعة بعد إنتاجها في السوق المحلية، ثم مرحلة النمو في إنتاجها وتسويقها محليا ودوليا ومرحلة تشبع السوق المحلية ومن ثم مرحلة إنتاجها من قبل الدول المتقدمة الأخرى وأخيرا مرحلة إنتاج السلعة في الدول النامية بعد أن تكون السلعة قد تدهور إنتاجها نتيجة المنافسة السعرية والجودة.

ولفهم نظرية حياة المنتج لا بد من استعراض المراحل التي تمر بها وهي كالتالي:¹

1.2. مرحلة الظهور (الإنتاج) والبيع في السوق المحلي: من المعروف أن أية دولة عندما تفكر بإنتاج سلعة جديدة غير مسبوق إنتاجها في بلد آخر يكون غرضها أن تبيعها في السوق المحلية، وإشباع حاجات مواطنيها المتجددة وليس بالضرورة تصديرها، أو بيع كمية منها في الخارج، فالدفعة الأولى من إنتاج السلعة الجديدة تكون عالية التكلفة لا يشتريها في السوق إلا نخبة الأغنياء، إلا أن عرض هذه السلعة يظل محدودا لفترة حتى تتجمع لدى الشركة المنتجة جميع ردود الفعل من المستهلكين الأوائل، وفي الدفعة الثانية من إنتاج السلعة تكون بعض المشكلات المتعلقة بالسوق وارتفاع تكلفة الإنتاج، قد تم التغلب على معظمها فإذا لاحظت الشركة أن الطلب على السلعة يتزايد في السوق المحلي، فإن الشركة تبدأ في التفكير و وضع الخطط للاستفادة من مزايا عملية الإنتاج الكبير الذي يفوق قدرة السوق المحلي على استيعابها، وفي نهاية هذه المرحلة تبدأ بتصميم الآلات الكبيرة والمتخصصة والبحث عن قوى عاملة مدربة.

¹ كريمة قويدري ، مرجع سبق ذكره، ص ص 15-17.

2.2. مرحلة النمو والتصدير: في هذه المرحلة يزيد الطلب على السلعة بصورة كبيرة ويقبل المستهلكين على شرائها في السوق المحلي، وتبدأ الشركة المنتجة باستغلال ميزة امتلاك السلعة بصورة سريعة قبل أن تفقد قدرتها على المنافسة، حيث تبدأ بتصدير السلعة إلى الخارج مبتدئة بالأسواق المجاورة، كما يزيد الطلب من المستهلكين في الأسواق الخارجية في حين تعمل الشركة بكل خبرتها على الاستفادة من الفرصة، فتواصل الإنتاج وتواصل تحسين السلعة وتعمل الإيرادات والأرباح التي تجنيها الشركة على إطالة هذه المرحلة من دورة حياة السلعة، فتشتري الشركة الآلات الحديثة لتصنيع السلعة بطرق نمطية حديثة بهدف مضاعفة كميات الإنتاج للاستجابة لطلبات السوق المحلي والدولي، وفي نهاية هذه المرحلة تشدد الشركة من حملتها الترويجية الموجهة نحو المستهلكين وتجار الجملة و التجزئة، مركزة في حملتها على جودة السلعة وفوائدها.

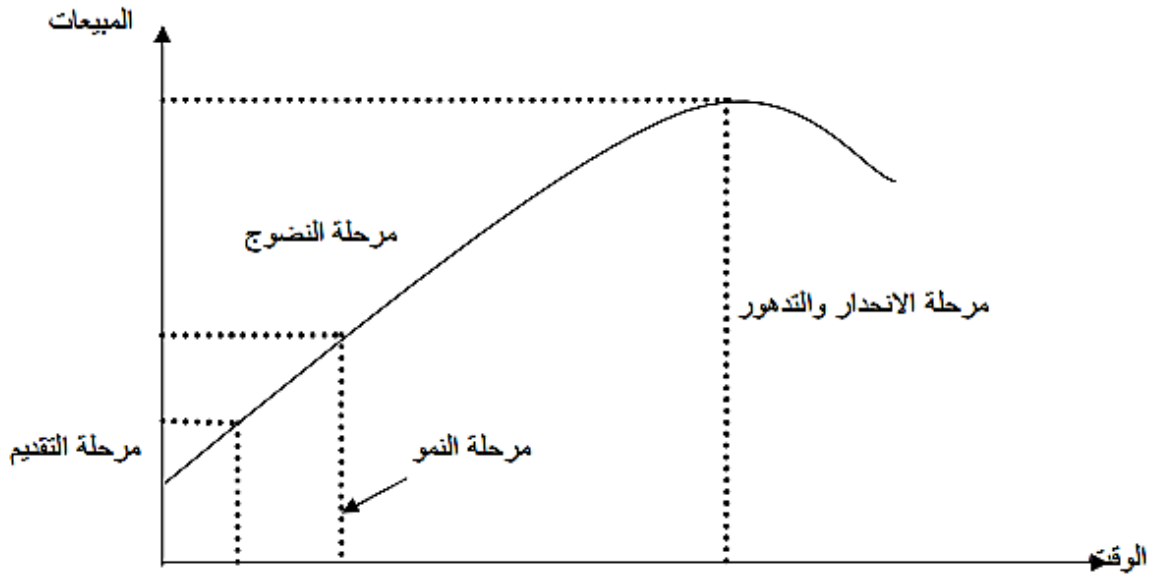
3.2. مرحلة نضوج السلعة¹: في هذه المرحلة يفترض أن يكون المنتج قد شق الطريق في السوق المحلي والأجنبي بنجاح وصبح المستهلك نتيجة تجربته الناجحة مع المنتج يكرر شراؤه، وفي هذه المرحلة كذلك يكون الشغل الشاغل للمدير هو تذكير المستهلك بالمنتج واستمرار مستوى جودته، والتأكد من أن ثقة المستهلك بالمنتج لا زالت بدون تغيير سلبي في السوق المحلي أو الأجنبي، وفي إطار التخطيط للمرحلة المقبلة تعمل الشركة على تعزيز مكانتها في السوق المحلي والخارجي والمحافظة على أرباحها ومبيعاتها، حيث تبدأ بتطوير استراتيجيتها الترويجية عن طريق نقل مراكز الإنتاج والتوزيع إلى أماكن قريبة من الأسواق الخارجية فالسوق المحلي مشبع، أما في السوق الخارجي فقد تتفاجأ الشركة بأن وضعها أصبح مهددا إما بسبب دخول منافسين جدد، أو بسبب أن الدولة المستوردة بدأت تفرض قيود حماية مثل الرسوم والجمارك والضرائب... الخ.

من هنا تقوم الشركة بتأسيس وبناء وحدات إنتاجية (فروع) في الأسواق الخارجية التي يتزايد فيها الطلب على السلعة، ومع مرور الزمن تتسرب المعلومات عن التركيبة الفنية للسلعة والتكنولوجيا المستخدمة من جانب الدولة والشركة المخترعة للسلعة حيث تصبح السلعة معروفة وشائعة ومألوفة ويصبح أمر تقليدها من جانب المنتجين في الدول الأجنبية وارداً، واحتمالات بيعها مقلدة بأسعار منافسة أمراً وارداً، وعندئذ تبدأ الدولة أو الشركة بفقدان ميزتها التنافسية تدريجياً حتى الوصول إلى مرحلة التدهور وانخفاض المبيعات، عندئذ تقوم الشركة مرة أخرى بتغيير استراتيجيتها الترويجية من التركيز على الجودة فقط، إلى التركيز على السعر أولاً ثم الجودة ويصبح السعر وسيلة ترويجية، بعد أن تضطر الشركة إلى تخفيض الأسعار للتخلص من الفائض في المخزون، كما تلجأ ضمن الاستراتيجية الجديدة إلى أساليب تنشيط المبيعات وغيرها من الإجراءات.

¹ كريمة فويدري، مرجع سبق ذكره، ص 17.

4.2. مرحلة الانحدار والتدهور: في هذه المرحلة تصبح زيادة المبيعات هدفا استراتيجيا للشركة والعمل على تدعيم موقفها في السوق، فعنصر تكلفة إنتاج السلعة أصبح للشركة مهما للغاية وبدأ المستهلكون يغيرون من ولائهم للسلعة بحثا عن سلعة جديدة ماثلة، وتبدأ الشركة بالعمل على تخفيض تكاليفها خاصة في الدول ذات الدخل المنخفض، كما تحاول إعادة تجديد دورة حياة السلعة في دول أخرى لم تصل السلعة إلى أسواقها، وتقوم بإجراءات دفاعية مثل إجراء بعض التغييرات على شكل السلعة وأحجامها وألوانها وعبواتها وأسعارها¹... الخ، بهدف البقاء في السوق لأطول فترة مقبلة، في الوقت ذاته تكون الشركة تعمل على اختراع سلعة جديدة تغزو بها الأسواق وهو ما يطلق عليه "بالاستراتيجية الهجومية". ويوضح الشكل التالي مراحل تطور دورة حياة المنتج:

الشكل رقم (2-1): دورة حياة السلعة ومراحل تطورها



المصدر: كريمة قويدري ، الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان (الجزائر)، 2011، ص 18.

3. النظرية الانتقائية لجون ديننج في الإنتاج الدولي²

تفسر هذه النظرية رغبة الشركات متعددة الجنسيات في تدويل الانتاج و الأساليب التي تؤدي بها إلى اختيار الأشكال المختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر، و قد طورت هذه النظرية من قبل جون ديننج (Dunning) عام 1977، 1979،

¹ كريمة قويدري، مرجع سبق ذكره، ص 18.

² شوقي جبار، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي (حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، (الجزائر)، 2015، ص ص 66-67.

1980، و التي تتأثر بالسياسات الاقتصادية الحكومية، و تكمن المزايا الأولية لهذه الشركات في تجهيز المعدات الرأسمالية من البلد الأم عندما يتم تطوير التكنولوجيا التابعة لها.

و في إطار هذه المقاربة قام دنينغ (Dunning) بتقديم النظرية الانتقائية و التي تعتبر في نظر كثير من المختصين من أبرز النظريات المفسرة لسلوك المستثمر الأجنبي، و ذلك نظرا لشموليتها والقبول الواسع الذي حظيت به و قدرتها المتناهية في تفسير ظاهرة التدويل. كما تعرف أيضا تحت اسم نموذج (OLI) (الملكية، التوطين، والتدويل)، و يؤكد هذا النموذج على وجود ثلاث مزايا تفسر دوافع اختيار الشركة متعددة الجنسيات إلى الاستثمار الأجنبي المباشر.

كما أن وجود الشركات متعددة الجنسيات يعكس التفاعل المتبادل بين ثلاث مجموعات من المزايا (الملكية، الموقع، و اضعاء الطابع الداخلي OLI) للقيام بالاستثمار الأجنبي المباشر وهذه المزايا تكمن في:

- مزايا الملكية الخاصة بالشركة التي تمنحها قوة احتكارية ذات ميزة تنافسية.
- مزايا الموقع الخاصة بالدول المضيفة و التي تجعله موقعا أكثر جذبا لعمليات الاستثمار الأجنبي المباشر من الدولة الأم.
- مزايا التدويل أو اضعاء الطابع الداخلي و التي تتحقق عندما تصبح المعاملات داخل الشركة أكثر كفاءة لخدمة السوق للحصول على الربح الاحتكاري من المعاملات خارج الشركة.

و قد بين دنينغ أن توجه الشركة إلى القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر هو بمثابة وظيفة ذات ثلاث شروط¹:

الشرط الأول: ضرورة امتلاك الشركة لمزايا تنافسية أكبر من تلك التي تتمتع بها الشركات المنافسة لها، مما يمكنها من توريد أي سوق معينة أو مجموعة من الأسواق. و قد تنشأ هذه المزايا سواء من ملكية متميزة، أو من خلال مجموعة من الأصول المدرة للعائد المجزي، أو من قدرتها على تنسيق هذه الأصول مع أصول أخرى بطريقة تحقق له منافع تنافسية مقارنة بمنافسيها، أو المنافسين المحتملين.

الشرط الثاني: يتمثل في مدى إدراك الشركات للمصلحة في تدويل الانتاج/ أو استخدام تلك الأصول، و بالتالي إضافة قيمة له.

¹شوقي جبار، مرجع سبق ذكره، ص 69.

الشرط الثالث: فيتمثل في كون التدويل نشاط مرتبط بالعوامل التي يجب توافرها في الموقع، حتى تتمكن من المفاضلة بين مجموعة الخيارات المقترحة من خلال استخدام معيار القيمة المضافة لكل خيار.

4. نظرية الميزة النسبية (المدرسة اليابانية)¹

يعتبر KOJIMA و SURUMI أهم رواد هذه النظرية، و قد حاول تفسير قيام الاستثمارات الأجنبية المباشرة استناد إلى تجربة الشركات اليابانية التي تتمتع بخصائص تسييره و تنظيمية و تكنولوجية تختلف عن مثلتها في أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية.

حيث يبين تحليل (SURUMI) أن المسيرين في الشركات الأمريكية هم الذين يفكرون في وضع القرارات الاستراتيجية و تحديد أهداف طويلة الأجل، كما أن النموذج الياباني يتسم بالعلاقة الوطيدة بين الموردين و الفرق التجارية اليابانية، و قد توصل من خلال تحليله إل أن التدويل الذي تقوم به الشركات اليابانية يعتبر فعلاً نظراً لتبنيها التنظيم المحكم و التسيير الفعال، أضف إلى ذلك الدور الذي تلعبه غرف التجارة اليابانية.

أما (KOJIMA) فيرى من خلال تحليله أن الاستثمارات المباشرة اليابانية تشجع على خلق قاعدة تجارية في الدول المضيفة، كما تعتبر وسيلة لنقل رأس المال والتكنولوجيا و المهارات من الدول المصدرة إلى الدول المستوردة، في حين أن الاستثمارات الأمريكية ما هي إلا بديل للتجارة، فالاستثمار المباشر في شكله الياباني يخلق التبادل الدولي الذي يستند على الميزة النسبية التي تتمتع بها الدولة الأصلية عبر المؤسسات اليابانية من جهة ثانية.

المبحث الثالث: ماهية المناخ الاستثماري

تسعى العديد من الدول إلى توفير مناخ استثماري مناسب لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، لذلك وضعت العديد من القوانين والإجراءات وتبنت العديد من السياسات والمبادئ والمقومات، كما قامت بوضع مجموعة من المؤشرات التي تقيس مدى مناسبة مناخ الأعمال لجذب الاستثمارات، لذا سوف نتطرق في هذا المبحث إلى تعريف مناخ الاستثمار و خصائصه، مكوناته، وأيضا عوامل جذب وكذلك مؤشرات تقييمها.

المطلب الأول: مناخ الاستثمار: تعريف، مكونات، خصائص

سنتعرف في هذا المطلب على مفهوم المناخ الاستثماري ومكوناته وخصائصه كما يلي:

¹ رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 56.

1. تعريف مناخ الاستثمار

تطور مفهوم الاستثمار الى أن أصبح توليفة مركبة من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تسعى من خلالها الجهات الوصية للترويج للدول وللفرص الاستثمارية فيها، وعليه فقد وردت بشأنه العديد من التعاريف نذكر منها:

يقصد بمناخ الاستثمار "مجمّل الظروف والأوضاع التي تؤثر على حركة راس المال ، كما يعرف أيضا بالأوضاع المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وتأثير تلك الظروف سلبا أو إيجابا على فرص ونجاح المشروعات الاستثمارية ومن ثم حركة واتجاهات الاستثمارات، وتشمل هذه الظروف والأوضاع الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية وكذا التنظيمات الإدارية¹.

كما عرفت المنظمة العربية لضمان الاستثمار مناخ الاستثمار بأنه يعبر عن مجمع الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكون البيئة التي يتم فيها الاستثمار، ومكونات هذه البيئة متغيرة ومتداخلة الى حد كبير ، إلا أنه أمكن حصر عدة عناصر يمكن في مجموعها أن تعطي أهم العناصر المحفزة للمستثمر. والتي يبني عليها المستثمر قراره الاستثماري وذلك على النحو التالي²: تتمتع القطر المضيف بالاستقرار السياسي والاقتصادي، حرية تحويل الأرباح والاستثمار للخارج، استقرار سعر العملة المحلية، سهولة إجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية، إمكانية تحقيق عائد مرتفع من الاستثمار الاعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية، وضوح القوانين المنظمة للاستثمار واستقرارها، توفر شريك محلي من القطر المضيف، حرية التنقل وحرية التصدير وأخيرا توفر فرص استثمارية.

كما جاء في تقرير البنك الدولي عن التنمية³: هو مجموعة العوامل الخاصة التي تحدد شكل الفرص والحوافز الاستثمارية التي تتيح للمؤسسات الاستثمارية بطريقة منتجة وتحقق فرص العمل، وتخفض تكاليف مزاولة الأعمال، وتتناول الدراسة أهم المؤشرات لمناخ الاستثمار في ظل المنافسة الدولية لجذب الاستثمار، حيث تتعاضد قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التحولات العالمية نحو العولمة الاقتصادية وظهور التكتلات الاقتصادية الدولية. وأصبحت الدول تصنف بأنها ذات قدرة تنافسية إذا كانت تستطيع التنافس على المستوى الدولي، في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

¹ عامر عيساني، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة تحليلية للفترة 2002-2012، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة (الجزائر)، العدد 20 ديسمبر 2016، ص 21.

² المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتمان الصادرات: مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011، الكويت، 2011، ص 15.

³ صلاح الدين شريط، حجيلة بن وارث، فعالية المناخ الاستثماري في سوق الأوراق المالية دراسة حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، (الجزائر)، العدد 2017/17، ص 363.

2. مكونات المناخ الإستثماري¹: تتمثل في ما يلي:

1.2. المكونات السياسية

تتفرع المكونات السياسية إلى محاور عديدة أهمها قوة التشريعات والقوانين والنظم المطبقة ومدى تدخل المؤسسة العسكرية في الحكم، وطبيعة ومستوى المساءلة الديمقراطية واستقرار الحكومة ومستوى الدعم الشعبي الذي تحظى به الحكومة وحرية التعبير والانتقال السلمي للسلطة. بما تمتد المتغيرات السياسية لتشمل الاستقرار والأمان الداخلي بين شرائح الشعب المختلفة، وكذلك استقرار الحدود الدولية مع الجوار وجودة العلاقات مع العالم، بما في ذلك مدى الالتزام بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية فقد أظهرت العديد من الدراسات وجود علاقة ارتباط موجبة بين درجة الاستقرار السياسي في الدول المضيفة، ومعدل تدفق الاستثمارات الأجنبية. بما أن هناك اتفاقا على أن التغيرات السياسية العميقة والمتسارعة تساهم على المدى القصير على الأقل في ارتفاع درجة المخاطر للدولة المضيفة وبالتالي تؤثر سلبا في مناخ الاستثمار.

2.2. المكونات الاقتصادية والاجتماعية

تنقسم المكونات الاقتصادية إلى قسمين رئيسيين: المتغيرات الاقتصادية الداخلية والخارجية حيث تشمل المتغيرات الداخلية على مايلي:

- مدى توافر الموارد الطبيعية والبشرية بأسعار تنافسية وجودة مرتفعة في ظل أسواق محلية تسودها المنافسة؛
 - مدى توافر البنية التحتية الأساسية والمتطورة؛
 - استقرار معدلات النمو الاقتصادي ومستويات الإنتاج المحلي والمستوى العام للأسعار (معدلات التضخم)؛
 - أسعار الفائدة والصرف.
- كما يشمل البعد الاقتصادي الداخلي كفاءة أداء السياسات المالية والضريبية وأثرها على الموازنة العامة للدولة، ومدى تطور القطاع المالي والمصرفي ونشاط بورصة الأوراق المالية.

مختار بونقاب، زواويد لزهاري، أثر المناخ الاستثماري على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (حالة الجزائر)، مجلة الدراسات التسويقية وإدارة الأعمال، جامعة ورقلة (الجزائر)، المجلد 02، العدد 1 جانفي 2018، ص ص 93-94.

أما المكونات الاقتصادية الخارجية فتشمل الميزان التجاري بصاداته ووارداته السلعية والخدمية، وميزان المدفوعات وبنود حرية رؤوس الأموال والقدرة على تحويل العملة ومستوى الاحتياطات الدولية، ومعدل تغطيتها للمدفوعات الشهرية عن الواردات والمديونية الخارجية ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي وأعبائها من أقساط وفوائد مستحقة.

وتشمل مكونات مناخ الاستثمار على المستوى الاجتماعي مؤشرات عديدة من بينها: معدلات الفقر ومتوسط دخل الفرد السنوي ومعدلات التشغيل والبطالة، وقوانين العمل السارية والتي تنعكس على تكلفة العمالة وسرعة وبساطة إجراءات التعامل معها وتشغيلها، وكذلك مستوى ثقة المستهلكين وغيرها من المؤشرات ذات الصلة بالصحة العامة ومعايير السلامة والتعليم، والحصول على مياه شرب نقية والكهرباء والمحروقات والاتصالات وغيرها.

3.2. المكونات التنظيمية والمؤسسية والتشريعية

تشمل كافة العوامل التي تتعلق ببيئة أداء الأعمال ومدى ملائمة الجوانب المؤسسية والتشريعية والإجرائية وأية تغيرات تطرأ على آليات تأسيس المشاريع، واستخراج تراخيص البناء وتوصيل مرافقه وتسجيل الملكية العقارية والحصول على المعلومات الائتمانية، وآليات توظيف العاملين والاستغناء عنهم ومرونة دفع الضرائب وسهولة التجارة عبر الحدود ومدى الالتزام بإنفاذ العقود التجارية، بما في ذلك مدى استقلالية النظام القضائي ونزاهته. وأخيراً آليات حماية المستثمر والإفصاح عن البيانات والقوائم المالية للشركات، ومدى سهولة خروج المستثمر من السوق وتصفية نشاطه¹.

3 خصائص المناخ الاستثماري

هناك العديد من الخصائص للبيئة الاستثمارية، حيث حدد " Stephen shohteel " أربع خصائص لها:²

1.3. التعقيد: يشير إلى العدد الكلي المطلق من العوامل الموجودة في البيئة المحددة للمنظمة، حيث تتسم البيئة البسيطة بوجود عدد قليل من العناصر، بينما تشمل البيئة المعقدة على العديد منها، و يمكن أن تؤثر تلك العناصر والتدخلات على هيكل المنظمة، فالمنظمة التي تعمل في بيئة معقدة يمكن أن تستعين باستشاريين ذوي خبرات للإدارة والتعامل مع هذه العوامل. فـ شركة جنرال موتورز مثلاً التي تعمل في بيئة معقدة للغاية لا بد أن يكون لديها استشاريين في التخصصات المحاسبية والقانونية، التدريب، التطوير، وخبراء للتخطيط الاستراتيجي حتى يمكنها النجاح في ظل هذه البيئة.

¹ أحمد يوسف دودين، إدارة الأعمال الحديثة (وظائف المنظمة)، دار اليازوي العلمية للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2012، ص 56.

² علاء عبد المغني محمود، إدارة المنظمات، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، (الأردن)، 2011، ص 393.

2.3. التنوع (التغير): إذا كان التعقيد يشير إلى عدد العناصر التي توجد في بيئة المنظمة فإن التنوع يشير إلى أي مدى تختلف وتنوع وتباين هذه العناصر أو العوامل، حيث تتسم البيئة المنسجمة من غيرها بقلّة عدد العوامل الموجودة بها، وتنحصر البيئة بين الثبات أي تبقى بدون تغيير تقريباً لمدة أشهر أو سنوات وكذلك بيئة ديناميكية أي أنها دائمة التغير وفي اتجاهات غير متوقعة، ومن أمثلة المنظمات التي تعمل في ظل ظروف أو بيئة ديناميكية هي الشركات المنتجة للكمبيوتر، حيث تتسم بالتغير السريع والتطور التكنولوجي السائد في صناعة الكمبيوتر.

3.3. عدم التأكد:¹ ويشير إلى المدى الذي يمكن في نطاقه التنبؤ بالتغيرات في بيئة المنظمات وقد أكد جيمس "تومسون" على أهمية عدم التأكد بالمنظمات. حيث أشار إلى أنه يمثل أحد المشاكل الجوهرية للمنظمات المعقدة. وأن أهم المهام الرئيسية للإدارة هو التلاؤم مع عدم التأكد، ولا توجد منظمة تتعامل في ظروف التأكد التام، حيث لا تستطيع التنبؤ بشكل كامل ومؤكّد بما سيحدث في البيئة. ولا شك أن توافر المعلومات الملائمة والدقيقة يقلل من هذه المشكلة، إذ تحاول المنظمات بجميع قدر من المعلومات حول أنشطتها بهدف تقليل ظروف عدم التأكد، وهنا تبرز مشكلات الحصول على المعلومات والفائدة منها، لأنه في كثير من الأحوال تزيد التكلفة على العائد حتى أن المنظمات في بعض الأحيان قد تقبل قدراً من عدم التأكد على أن تحصل على معلومات عالية التكاليف.

المطلب الثاني: العوامل المحفزة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر

تصنف العوامل المحفزة والجاذبة للاستثمارات الأجنبية إلى عوامل: سياسية اقتصادية تنظيمية وتشريعية ويمكن تلخيص أهمها هذه العوامل كما يلي:²

- 1. توفر الأمن و الاستقرار:** تتجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو البلدان التي تتمتع باستقرار في السياسات الاقتصادية والأوضاع الاجتماعية وتوفير حماية قانونية لرؤوس الأموال المستثمرة، بالإضافة إلى إنشاء هيئات متخصصة يتعامل معها المستثمر الأجنبي وتتولى مهام التوجيه والرعاية.
- 2. حجم السوق المحلي:** تهدف الاستثمارات إلى البحث عن الأسواق الواسعة خاصة في البلدان النامية وتعتبر الاستثمارات المباشرة بديلاً عن التصدير من البلد الأصلي.

¹ علاء عبد الغني محمود، مرجع سبق ذكره، ص 395.

² مختار بونقاب، زوايد لزهاري، مرجع سبق ذكره، ص ص 94-95.

3. فرص الاستثمار في قطاع الخدمات: بعد حوصصة الكثير من المؤسسات العمومية في البلدان النامية ومنها الدول العربية قامت العديد من الشركات الأجنبية بالاستثمار في قطاع الخدمات وفي مجالات مختلفة مثل: المياه، الكهرباء، النقل، الاتصالات، البنوك... الخ.
4. توفر العمالة الرخيصة والمؤهلة: تبحث معظم الشركات متعددة الجنسيات عن الاستثمار في الدول التي تتميز بعمالة منخفضة التكاليف وعالية الكفاءة وهو ما يفسر اتجاه الاستثمارات إلى بعض الاقتصادات الناشئة مثل: دول جنوب شرق آسيا.
5. توفر الموارد الأولية: وهو ما يميز توجهات أغلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة مثل: شركات استخراج المعادن المحروقات والموارد الأخرى.
6. ارتفاع معدلات النمو: تستهدف الشركات متعددة الجنسيات الاستثمار في الدول ذات معدلات النمو المرتفع من أجل رفع حصتها الإنتاجية في الأسواق الخارجية وهو ما أثبتته الدراسات التجريبية في الكثير من البلدان والتي أيدت الارتباط الإيجابي بين معدلات النمو وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
7. توفر البنية الأساسية: يحتاج الاستثمار الأجنبي المباشر إلى توفر بنية تحتية ملائمة من حيث النوعية وتكاليف الاستخدام وهو ما يساهم في تخفيض التكاليف الاستثمارية.
8. عوامل محفزة أخرى¹: حرية تحويل الأرباح والاستثمار للخارج، استقرار سعر العملة المحلية سهولة إجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية، إمكانية تحقيق عائد مرتفع من الاستثمار، الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية وضوح القوانين المنظمة للاستثمار واستقرارها، توفر شريك محلي من البلد المضيف حرية التنقل والتصدير حرية التملك واتخاذ القرار.

المطلب الثالث: مؤشرات تقييم المناخ الاستثماري

توجد العديد من المؤشرات الدولية والإقليمية لتقييم مناخ الأعمال في الدول والتي تعبر عن الأوضاع في دولة ما، حيث أنها ليست دقيقة لكن لديها أهمية بالغة في اتخاذ القرارات أهمها:

1. مؤشرات التقييم الإقليمية: تم استحداث مجموعة من المؤشرات الخاصة بالدول العربية أهمها:

¹ ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة دولية، جامعة قسنطينة (الجزائر)، 2007، ص 95.

1.1. المؤشر المركب لمناخ الاستثمار:¹ تم وضعه من طرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في سنة 1996، ويشير هذا المؤشر إلى أن البيئة الاقتصادية المستقرة، المحفزة والجاذبة للاستثمار هي تلك البيئة التي تتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات ومعدلات التضخم، سعر الصرف غير مغالى فيه وبيئة سياسية ومؤسسية مستقرة وشفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي و التجاري والاستثماري.

2.1. المؤشر الإجمالي للتنافسية العربية: يصدر تقرير التنافسية العربية عن المعهد العربي للتخطيط في الكويت منذ سنة 2003، واعتمد التقرير في ترتيبه لتنافسية الدول المشاركة فيه على المؤشر الإجمالي للتنافسية العربية حيث قسم عوامل التنافسية إلى قسمين:² العوامل الوظيفية، المعبر عنها بمؤشر التنافسية الجارية، والعوامل المستديمة، المعبر عنها بمؤشر التنافسية الكاملة، وعادة ما يتم حساب المؤشر المركب كمتوسط لأحدث ثلاث سنوات.

2. مؤشرات التقييم الدولية: تتمثل في المؤشرات الموالية:

1.2. مؤشرات تقييم المخاطر القطرية: تهدف الوكالات والهيئات المعتمدة الى تحليل وتنقيط المخاطر القطرية من أجل السماح للمستثمرين باتخاذ قرارات الاستثمار بطريقة موضوعية من خلال تصنيف الدول على أساس المخاطر التي تواجهها، وتوجد مجموعة من المؤشرات تتمثل فيما يلي:

1.1.2. المؤشر المركب للمخاطر القطرية:³ يصدر شهريا عم مجموعة "prs group" الدليل الدولي للمخاطر القطرية منذ عام 1980، ويهدف هذا المؤشر الى قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار أو التعامل تجاريا مع القطر وقدرته على مقابلة التزاماته المالية وسدادها. حيث يستند إلى ثلاثة مؤشرات فرعية تشمل مؤشر تقييم المخاطر السياسية التي تشكل نسبة 50% من المؤشر المركب، ومؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية 25% ومؤشر تقييم المخاطر المالية 25%، ويغطي المؤشر 18 دولة عربية بأصل 140 دولة.⁴

2.1.2. مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية: يصدر هذا المؤشر عن مجلة اليورومني بمعدل مرتين في السنة، الأول في مارس والثاني في سبتمبر، يقيس المؤشر قدرة القطر على الوفاء بالتزاماته الخارجية كخدمة الديون الأجنبية وسداد قيمة

¹ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2002، الكويت ص 28.

² غريب بولرباح، العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، جامعة ورقلة (الجزائر)، العدد 10، 2012، ص 100.

³ بختة فرحات، بيئة العمل وأثرها على التنافسية الدولية (دراسة حالة الاقتصاد الجزائري)، مذكرة ماجستير في علو التسيير، تخصص تجارة دولية، جامعة ورقلة (الجزائر)، 2010، ص 60.

⁴ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار 2002، الكويت، ص 64.

الواردات في مواعيد استحقاقها، وكذلك حرية تحويل رأس مال المستثمر وأرباحه، ويرتب المؤشر الدول وفق النسبة المئوية التي يسجلها من صفر إلى 100 نقطة مئوية بالاستناد إلى نتائج عملية ترميز تسعة مؤشرات فرعية مرجحة بأوزان مختلفة وكلما ارتفعت النسبة المئوية للمؤشر دل ذلك على انخفاض مخاطر عدم الوفاء بالتزامات القطر.¹

3.1.2. مؤشر الانستيتوشنال انفستور للتقويم القاري:² يصدر عن مجلة الانستيتوشنال انفستور مرتين سنويا (مارس، سبتمبر) مند عام 1998، يتم تصنيف الدول وفق التدرج من صفر إلى 100، وكلما ارتفع رصيد الدولة دل ذلك على انخفاض درجة المخاطرة، ومنه يمكن تقييم الدول إلى ثلاث درجات: مجموعة المخاطرة المعتدلة، مجموعة المخاطرة المرتفعة، مجموعة المخاطرة المرتفعة جداً.

4.1.2. مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية:³ يقيس هذا المؤشر مخاطر عدم قدرة الدول على السداد، ويبرز مدى تأثير الالتزامات المالية للشركة على الأداء الاقتصادي المحلي و الأوضاع السياسية، و الاقتصادية، بالاستناد إلى مؤشرات فرعية تستخدم في تقييم العوامل السياسية و مخاطر نقص العملة، الانخفاض المفاجئ في قيمتها، ومخاطر الأزمات في القطاع المصرفي.

5.1.2. مؤشر وكالة دان أند برادسترين للمخاطر القطرية: يقيس المخاطر المرتبطة بعمليات التبادل التجاري عبر الحدود، ويضم تقييماً لـ 132 دولة.

2.2. مؤشر التنافسية العالمية: يصدر هذا المؤشر عن المنتدى الاقتصادي العالمي بالتعاون مع 122 مؤسسة عالمية، ويعتبر أداة هامة في توجيه السياسات الاقتصادية و قرارات الاستثمار وتأثيرها على الأوضاع التنافسية العالمية، يعتبر كذلك أداة لتفحص نقاط القوة والضعف في بيئة الأعمال و يتكون من مؤشرين فرعيين:⁴

- مؤشر الأعمال التنافسية: يستند إلى مساحات تقيس قدرة الوحدات الاقتصادية على تحقيق التنافسية.
- مؤشر النمو للتنافسية: يستند إلى ثلاثة مؤشرات فرعية: مؤشر التكنولوجيا، مؤشر المؤسسات العامة و مؤشر البيئة الاقتصادية الكلية.

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت 2008، ص 124-125.

² المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت 2003، ص 78.

³ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مرجع سبق ذكره، ص 78-80.

⁴ عمر يحيوي، دور المناخ الاستثماري في الدول العربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر للفترة 2002-2010، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة بسكرة، (الجزائر)، 2012-2013، ص 17.

يقيس المؤشر مدى تفشي الفساد في الدولة ودرجة تأثيره على مناخ الاستثمار كأحد المعوقات داخلها، ونظرة الشركات الأجنبية العالمية للاستثمار في القطر المعني، تتراوح قيمة المؤشر بين 0 الذي يعني درجة فساد عالية و100 التي تعني درجة شفافية عالية.¹

3.2. مؤشر الحرية الاقتصادية:² تم اعتماد هذا المؤشر منذ سنة 1995 ويصدر عن معهد "هيرتاج فاونيش" وصحيفة "وول ستريت" سنويا ويقاس درجة تدخل السلطة الحكومية في الاقتصاد وتأثير ذلك على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع، تدخل في هذا المؤشر عشر مكونات ذات أوزان متساوية، ويصنف هذا المؤشر الدول إلى أربعة أصناف كالتالي:

- اقتصاد حر: (1 - 1.99) نقطة.

- اقتصاد شبه حر: (2 - 2.99) نقطة.

- حرية اقتصادية ضعيفة: (3 - 3.99) نقطة.

- حرية اقتصادية ضعيفة جدا: (4 - 5) نقاط .

4.2. مؤشر الشفافية:³ أصدرت منظمة الشفافية الدولية التي تأسست في سنة 1993 كمنظمة غير حكومية مقرها برلين بألمانيا مؤشر الشفافية منذ عام 1995، ليعكس درجة التحسن في ممارسة الإدارة الحكومية والشركات العالمية بغرض تعزيز الشفافية وجهود محاربة الفساد. يحاول هذا المؤشر عبر مجموعة من المصادر والمعلومات المتعددة تحديد مدى تفشي الفساد في الدولة وتأثيره في مناخ الاستثمار.

5.2. مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانيات للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد: أطلقت أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لأول مرة في تقريرها للاستثمار الدولي عام 2001 مؤشر الاستثمار الأجنبي الوارد لمعرفة مدى نجاح البلد في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور جديد يحاول مقارنة قوة الدولة الاقتصادية ومدى توافق ذلك مع درجة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في نشاطها المحلي والخارجي وإنشاء وظائف في سوق العمل. وطورت الأونكتاد هذا المؤشر في تقرير الاستثمار الدولي عام 2002 ليصبح مؤشرين مقارنين: الأول مؤشر الأداء للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، والثاني مؤشر الإمكانيات للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد.

¹ عمر يجاوي، مرجع سبق ذكره، ص 18.

² مختار بونقاب، مرجع سبق ذكره، ص 96.

³ المرجع نفسه، ص 98.

يستند مؤشر الأداء إلى قسمة حصة البلد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً إلى حصة الناتج المحلي الإجمالي للبلد من الناتج المحلي الإجمالي عالمياً. ويحسب هذا المؤشر وفق المعادلة التالية:

$$INDi = (FDLI/FDLW) / (GDPI/GDPW)$$

INDI: مؤشر الأداء للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى البلد.

FDLI: الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى البلد.

FDLW: الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي.

GDPI: الناتج المحلي الإجمالي للبلد.

GDPW: الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

ويؤخذ متوسط آخر ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية أو التطورات التي تحدث مرة واحدة.

أما مؤشر الإمكانات فيستند إلى أربعة محددات اقتصادية رئيسية لجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر هي: جاذبية السوق، توافر العمالة الرخيصة والمهارات، جودة الموارد الطبيعية، وتوافر البنى التحتية للاستثمار الأجنبي المباشر.¹

6.2. مؤشر سهولة أداء الأعمال: يصدر هذا المؤشر سنوياً عن البنك و مؤسسة التمويل الدوليين في إطار قاعدة بيانات بيئة الأعمال، يقيس هذا المؤشر مدى تأثير القوانين و الإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية مع التركيز على الشركات الصغيرة و متوسطة الحجم، وذلك من خلال وضع أسس للمقارنة بين أوضاع بيئة الأعمال في الدول المتقدمة والنامية التي يغطيها المؤشر بهدف تنمية الدول المعنية، لتعمل على تحسين مناخها الاستثماري. يستند المؤشر إلى متوسط عشرة مؤشرات فرعية تكوّن بمجموعها قاعدة بيانات لبيئة أداء الأعمال، ويرصد متوسط النسب المئوية التي تسجلها الدول في تلك المؤشرات، فكلما انخفضت القيمة المستخلصة من مؤشر دل ذلك على مدى سهولة أداء الأعمال في الدولة و العكس صحيح.²

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، مرجع سبق ذكره، ص 119-120.

² مختار بونقاب، مرجع سبق ذكره، ص 97.

7.2. مؤشر الثلاثي المركب لقياس ثروة الأمم للاقتصاديات الناهضة:¹ أسسته مجموعة جريدة الأحداث العالمية الأمريكية في سنة 1996 بمعدل مرتين في السنة لغرض قياس مدى قدرتها على توفير بيئة استثمارية مستقرة وجاذبة، ويستخدم المؤشر المركب إلى ثلاثة مؤشرات فرعية تتضمن ثلاثة مكونات هي:

- مؤشر البيئة الاقتصادية: يتضمن 21 عنصرا تغطي المؤشرات الاقتصادية الرئيسية للاندماج في الاقتصاد العالمي، و مؤشرات بيئة أداء الأعمال.
- مؤشر البنية التحتية للمعلوماتية: يتضمن 21 عنصرا تغطي مؤشرات نوعية التعليم، مؤشرات البنية التحتية للمعلوماتية، و مؤشرات انتشار المعلوماتية.
- مؤشر البيئة الاجتماعية: يتضمن 21 عنصرا تغطي مؤشرات التنمية، الاستقرار الاجتماعي، مؤشرات الصحة العالمية ومؤشرات حماية البيئة الطبيعية.
- مؤشر الانتمائي السيادي²: تسعى العديد من الدول والمؤسسات إلى الحصول على تسديد ما يستحق عليها من التزامات، ويعتبر التقييم الائتماني الذي تحصل عليه الدولة من وكالات التصنيف الائتماني العالمية مؤشر لوضعها الاقتصادي والمالي بالإضافة إلى الاستقرار السياسي، الاجتماعي ومستقبل الدولة أو المؤسسة التي يتم تقييمها.

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات ، مرجع سبق ذكره، ص 60.

² المرجع نفسه، ص 97.

خلاصة

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، و تعطي صاحبها حق التملك و الإدارة للمشروع الاستثماري، حيث شهد ازدهارا خلال القرن التاسع عشر مع بداية الثورة الصناعية ، ثم شهد تراجعا خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى و الثانية، ثم شهد تطورات سريعة بعد ذلك، و نظرا لأهميته قدمت العديد من النظريات لشرح أسباب هذه الظاهرة، في هذا الإطار اتجهت معظم الدول إلى فتح أبوابها أمامه قصد استقطابه، و بما أن الكثير من الدول النامية عانت و لا زالت تعاني من مشكل المديونية و العجز في تمويل استثماراتها فقد اتخذته كوسيلة بديلة لإنعاش اقتصادياتها، و من أجل تحقيق ذلك كان لابد من إعادة النظر في بيئة أعمالها التي لها دور كبير في جذب هذه الاستثمارات.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية

لمساهمة الإستثمار الأجنبي

المباشر في تمويل الإقتصاد

الوطني (2010-2020)

تمهيد

بهدف توفير التمويل اللازم لتحقيق تنمية اقتصادية عملت الجزائر منذ الاستقلال على سن حزمة من القوانين المنظمة لعملية الاستثمار الأجنبي أبرزها: قانون النقد والقرض رقم 10-90، قانون الاستثمار رقم 10-93، الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، القانون رقم 06-16 المتعلق بترقية الاستثمار، والقانون رقم 14-19 المتضمن قانون المالية لسنة 2020 والتي نصت المادة 109 منه على تعليق العمل بالقاعدة الاستثمارية 49-51 والإبقاء عليها فقط بالنسبة للأنشطة التي تكتسب طابعا استراتيجيا بالنسبة للاقتصاد الوطني.

خصص هذا الفصل لتحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، والتوزيع الجغرافي والقطاعي للمشاريع الاقتصادية، بالإضافة إلى قياس مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل الإقتصاد الوطني.

المبحث الأول: تحليل بعض المؤشرات الإقتصادية المختارة خلال الفترة (2010-2020)

سنقوم في هذا المبحث بتحليل كل من الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نموه خلال الفترة (2010-2020) كما

يلي:

المطلب الأول: النمو الإقتصادي

يشير النمو الإقتصادي إلى معدلات التزايد في الإنتاج والدخل الحقيقي التي تتحقق عبر الزمن، ويعتبر النمو الإقتصادي الاداة الرئيسية الأهم في تحسين ظروف المعيشة لأبناء الإقتصاد على المدى الطويل، ويرتبط معدل النمو الإقتصادي الكلي ارتباطاً وثيقاً بمعدلات نمو الإنتاج لعنصر العمل، من ناحية أخرى فإن إنتاجية العمل في الإقتصاد السوقي التنافسي ترتبط مباشرة في الدخل الحقيقي.

1. محددات النمو الإقتصادي

تمثل محددات النمو الإقتصادي المتعارف عليها في العناصر الثلاثة التالية:¹

- النمو في قوة العمل: ويحدث النمو في قوة العمل إما بسبب النمو السكاني أو بسبب زيادة معدل المشاركة في قوة العمل.
- الاستثمار: ويشمل الاستثمار بنوعيه المادي والبشري، والاستثمار المادي يشمل الإضافة لرأس المال المادي كالمصانع والآلات النقل والاتصال، أما الاستثمار البشري فيشمل الاستثمار في التعليم والتأهيل والصحة.
- التغيير التكنولوجي: ويقصد به التقدم التكنولوجي الذي يحدث نتيجة الاختراعات والابتكارات ويؤدي إلى تطور منتجات جديدة وطرق إنتاج جديدة أكثر كفاءه من الطرق القديمة.

2. تطور معدلات النمو الإقتصادي خلال الفترة (2010-2019)

سنتعرف على معدلات النمو الإقتصادي خلال الفترة (2010-2019) من خلال الجدول الموالي:

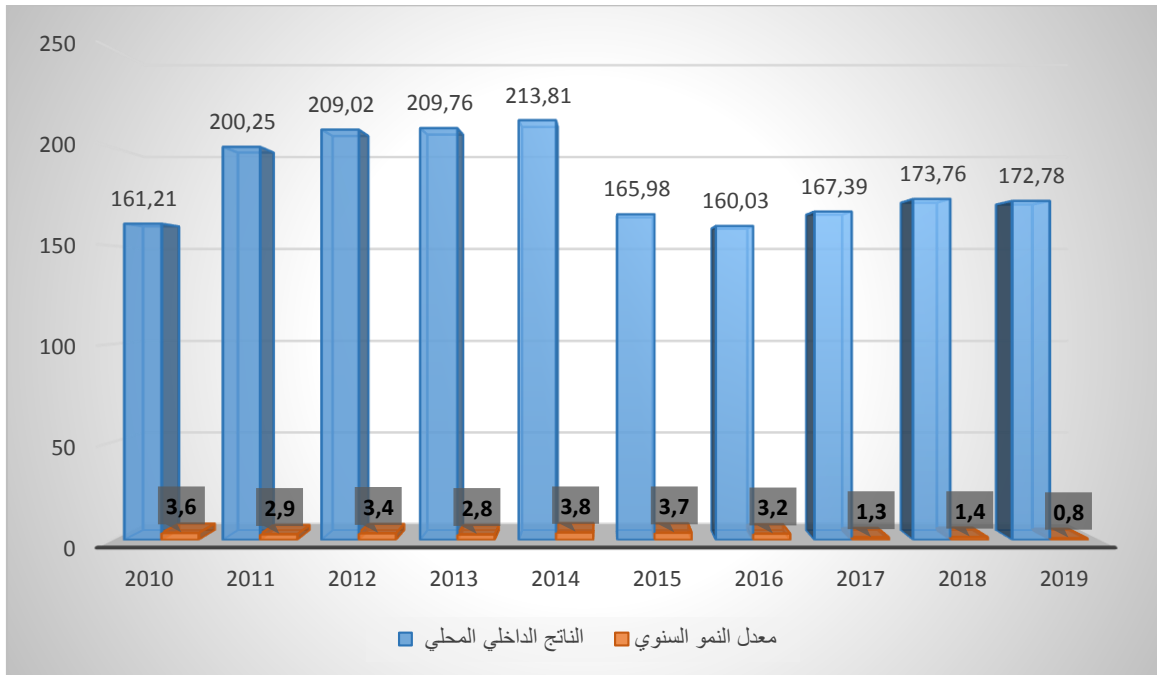
¹ طالب محمد عوض، مدخل إلى الإقتصاد الكلي، معهد الدراسات المصرفية، عمان، 2004، ص183.

الجدول رقم (3-1): الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نموه خلال الفترة (2010-2019)

السنوات	الناتج المحلي (مليار دولار)	معدل النمو سنويا	معدل التغير %
2010	161.21	3.60	17.62
2011	200.25	2.90	24.22
2012	209.02	3.40	4.31
2013	209.76	2.80	4.38
2014	213.81	3.80	0.35
2015	165.98	3.70	-22.37
2016	160.03	3.20	-3.58
2017	167.39	1.30	4.60
2018	173.76	1.40	3.80
2019	172.78	0.80	-0.56

المصدر: الموقع الرسمي للبنك الدولي www.albankadowli.org (11:00، 2022/06/15)

الشكل رقم (3-1): الناتج المحلي ومعدلات نموه خلال الفترة (2010-2019)



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على بيانات الجدول رقم (3-1)

لاعتبار النمو الاقتصادي يقاس بالنتائج المحلي الإجمالي، نلاحظ أن الجزائر سجلت تزايدا متواصلا في إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (2010-2014) حيث بلغ أعلى قيمة له في سنة 2014 قدر ب 213.81 مليار دولار، في حين شهدت معدلات النمو تذبذبا خلال نفس الفترة أين سجلت سنة 2014 أعلى قيمة لها قدرت ب 3.80% وهذا راجع الى انتعاش قطاع المحروقات في إطار برنامج التنمية الخماسي مما أدى إلى تحسين القدرة الشرائية وهذا حسب ما يوضحه الجدول أعلاه.

بعد انخفاض أسعار البترول بداية من شهر جويلية 2014 نلاحظ انخفاضا في الناتج المحلي خلال الفترة (2015-2016) إلا أنه لم يؤثر على معدل النمو والقدرة الشرائية وهذا راجع الى اتخاذ السلطات العمومية عدة خيارات من بينها اللجوء إلى التمويل الغير التقليدي من الاستثمارات العمومية.

شهدت الفترة (2017-2019) ارتفاعا طفيفا في إجمالي الناتج المحلي، في حين عرفت معدلات النمو انخفاضا واضحا أين سجلت سنة 2019 أقل قيمة لها قدرت ب 0.80% وهذا راجع لاعتماد الحكومة سياسة تقشفية وتعديلات مستمرة في قانون الاستثمار.

المطلب الثاني: التوزيع القطاعي

سنتعرف من خلال هذا المطلب على نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام ومساهمتها في نمو الإقتصاد الوطني.

1. التوزيع النسبي للناتج المحلي حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2010-2015)

يوضح الجدول الموالي التوزيع النسبي لمساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام للجزائر

الجدول رقم (3-2): التوزيع النسبي للنتائج المحلي حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2010-2015)

(2015)

2015	2014	2013	2012	2011	2010	السنوات القطاعات
18.9	27	30	32.9	36.1	34.7	المحروقات%
11.7	10.6	9.8	9	8.2	8.4	الفلاحة%
11.5	10.8	9.8	9.3	8.6	10.4	بناء وأشغال عمومية%
5.4	5	4.6	4.6	4.3	5	الصناعة%
27.4	25.2	23.1	20.1	20.6	21.9	خدمات سوقية%
17.2	16.5	15.2	16.9	16.1	13.5	خدمات غير سوقية%

المصدر: التقرير السنوي "التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر . www.bank-of-Algeria.dz (10:00، 2002/04/15) ص ص، 14-23.

نلاحظ من الجدول رقم (3-2) المساهمة الكبيرة لقطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام بنسبة 36.1% في سنة 2011 وبشكل عام، ظلت مساهمة هذا القطاع في الناتج الداخلي الخام غير مستقرة وذلك لعدم استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية.

شهد قطاع الخدمات تطورا نتيجة الاهتمام من خلال الاستثمارات التي استفاد منها في إطار البرامج التنموية، حيث بلغت نسبة الخدمات السوقية في سنة 2015: 27.4%، والخدمات غير السوقية: 17.2% من الناتج الداخلي الخام، كما ساهمت الاستثمارات العمومية في الرفع من مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية في الناتج الداخلي الخام من 10.4% في سنة 2010 إلى 11.5% في سنة 2015.

رغم الإمكانيات الكبيرة التي وفرتها الدولة لقطاع الفلاحة إلا أن مساهمته في الناتج الداخلي الخام ظلت متذبذبة خلال الفترة (2010-2015)، حيث بلغت في سنة 2010 8.4% ثم ارتفعت في سنة 2012 لتبلغ 9%، و 11.7% في سنة 2015، وهذا نتيجة لارتباطه بالعوامل المناخية واعتماده على الطرق البدائية وعدم مواكبة للتكنولوجيات الحديثة. هذا، ويعتبر القطاع الصناعي القطاع الأضعف من حيث المساهمة في الناتج الداخلي الخام إذ لم تتجاوز نسبتها 5% خلال الفترة (2010-2015).

2. التوزيع النسبي للنتائج المحلي حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2016-2019)

يوضح الجدول الموالي التوزيع النسبي لمساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام :

الجدول رقم (3-3): التوزيع النسبي للنتائج المحلي حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2016-2019)

2019	2018	2017	2016	السنوات القطاعات
20.3	22.4	19.1	17.4	المحروقات%
12.8	12	12.3	12.3	الفلاحة%
13.6	11.6	11.7	11.9	بناء وأشغال عمومية%
6.5	5.6	5.5	5.6	الصناعة%
27.3	26.2	27.3	27.8	خدمات سوقية%
27.4	14.8	16.8	17.3	خدمات غير سوقية%

المصدر: التقرير السنوي "التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر . www.bank-of-Algeria.dz (10:00، 2002/04/15) ص ص، 14-23.

نلاحظ من خلال الجدول (3-3) انخفاضاً في نسبة مساهمة قطاع المحروقات و بالموازات مع عدم استقرار أسعار النفط تواصل الانخفاض إلى غاية سنة 2016 ليسجل تعافياً نسبياً في السنتين الماليتين، قبل أن يعاود الانخفاض في سنة 2019 بسبب الوضع السياسي الخاص في الجزائر، ولقد شكلت جائحة كورونا ازمه عالمية، و ألفت بتداعياتها على جميع الأنشطة الاقتصادية متسببة في تراجع معدلات النمو، وتدهور أسواق النفط.

يرجع ارتفاع نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج الداخلي الخام الى حجم الأموال التي رصدتها الدولة في البرامج السابقة وخاصة البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014) والذي خصص مبالغ ضخمة لتطوير هذا القطاع، كما ارتفعت مساهمة القطاع الفلاحي خلال هذه الفترة من 11.7% إلى 12.8% أين سجلت سنة 2019 أعلى نسبة مقارنة بالسنوات الماضية. وبالرغم من ذلك لم يحقق هذا القطاع النتائج المطلوبة في مجال الأمن الغذائي والتوزيع الاقتصادي، كما بقي قطاع الصناعة رغم الارتفاع الطفيف في نسبة مساهمته والإمكانات التي يزر بها، هامشياً، مقارنة بباقي القطاعات.

المطلب الثالث: الميزانية العامة

للعائدات النفطية الجزائرية دور محرك للنمو الاقتصادي، ذلك لان الحكومة تعمل على زياده الانفاق الحكومي بهدف تحسين الوضعية الاقتصادية الكلية، وعلى العموم سنقوم في هذا المطلب لابراز اهم تطورات العجز او الفائض في ميزانية الدولة خلال الفترة (2010-2019).

1. تحليل الميزانية العامة للدولة خلال الفترة (2010-2015)

سنقوم بتحليل تطور الموازنة العامة للدولة خلال الفترة (2010-2015) بالإستعانة بالجدول رقم (3-4) الموالي:

الجدول رقم (3-4): تطور الموازنة العامة للدولة خلال الفترة (2010-2015)

الوحدة: (مليار دينار)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
إيرادات الميزانية	4379.6	5703.4	6411.3	5940.9	5738.4	5103.1
نفقات الميزانية	4512.8	5731.4	7169.9	6092.1	6995.7	7656.3
رصيد الميزانية	-133.2	-28	-758.6	-151.2	-1257.3	-2553.2

المصدر: التقرير السنوي "التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر . www.bank-of-Algeria.dz (10:00، 2002/04/15) ص ص، 14-23.

بناء على معطيات الجدول رقم (3-4)، نلاحظ ارتفاعا في إيرادات الميزانية خلال الفترة (2010-2012) حيث انتقلت من 4379.6 مليار دينار إلى 6411.3 مليار دينار، و بالموازاة مع ذلك نسجل ارتفاعا في قيمة النفقات حيث قدرت في سنة 2010 بـ 4512.8 مليار دينار وفي سنة 2012 بـ 7169.9 مليار دينار، وهذا راجع لتمييز هذه الفترة بارتفاع قوي في اسعار البترول، كما ادى التقرير الميزاني المباشر المنتهج خلال سنة 2013 في انخفاض معتبر في كل من نفقات وايرادات الميزانية اين قدرت بـ 6092.1 مليار دولار و 5940.9 مليار دولار على التوالي، ومنه نلاحظ ان قيمة النفقات أكبر من قيمة الايرادات مما نتج عنه عجز في الميزانية العامة وذلك نتيجة الاثار السلبية للأزمة المالية العالمية. كما نلاحظ استمرار انخفاض الايرادات وارتفاع النفقات سنه 2015 وقد سجلت عجز في الميزانية العامة للدولة قدر بـ -2553.2 وهذا راجع لأزمة انهيار أسعار البترول سنة 2014.

2. تحليل الميزانية العامة للدولة خلال الفترة (2016-2019)

سنقوم بتحليل تطور الموازنة العامة للدولة خلال الفترة (2016-2019) بالإستعانة بالجدول رقم (3-5) الموالي:

الجدول رقم (3-5): تطور الموازنة العامة للدولة خلال الفترة (2010-2015)

الوحدة: (مليار دينار)

السنوات	2016	2017	2018	2019
إيرادات الميزانية	5042.2	6182.8	6751.4	6507.9
نفقات الميزانية	7383.6	7389.3	7726.3	8557.2
رصيد الميزانية	-2341.4	-1206.5	-974.9	-2049.3

المصدر: التقرير السنوي "التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر . www.bank-of-Algeria.dz (2002/04/15، 10:00) ص ص، 14-23.

من خلال معطيات الجدول رقم (3-5) نلاحظ توصالا في ارتفاع نفقات الميزانية حيث بلغت في سنة 2016: 7383.6 مليار دينار، كما سجلنا انخفاضا في قيمة الإيرادات أين سجل رصيد الميزانية عجزا قدره -2341.4 مليار دينار وهذا راجع الى تأثر الإقتصاد الوطني بانخفاض أسعار البترول في سنة 2014. لقد سجلنا عوده الإيرادات الى الارتفاع خلال الفترة (2017-2019) حيث انتقلت على التوالي من 6182.8 مليار دينار، الى 6507.9 مليار دينار وذلك بسبب انتعاش سعر البترول الذي بلغ في سنة 2017 54.1 دولارا، و 71.5 دولارا في سنة 2018 ومنه ارتفعت الجباية البترولية التي تعتمد عليها المالية العامة. أما بالنسبة للنفقات، فلقد استمرت في الارتفاع: أي استمرار العجز في الميزانية العامة.

المبحث الثاني: تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

تعد فرص الاستثمار المتوفرة في الجزائر أدوات جذب للاستثمار الأجنبي، ومن أجل استغلالها تسهر الدولة على متابعة تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي من خلال تعظيم الجهود والإصلاحات الكفيلة بدعم التنمية الاقتصادية التي تساعد على خلق المناخ الملائم لعمليات الاستثمار حتى يصبح الإقتصاد الوطني قادرا على جذب الاستثمار الأجنبي.

المطلب الأول: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2010-2020)

سنطرق في هذا المطلب إلى تحليل تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2010-2015) و(2016-2020) كما يلي:

1. تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2010-2015)

سنقوم بتحليل حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2010-2015) بالاستعانة على الجدول رقم (3-6) والشكل رقم (3-2) المواليين:

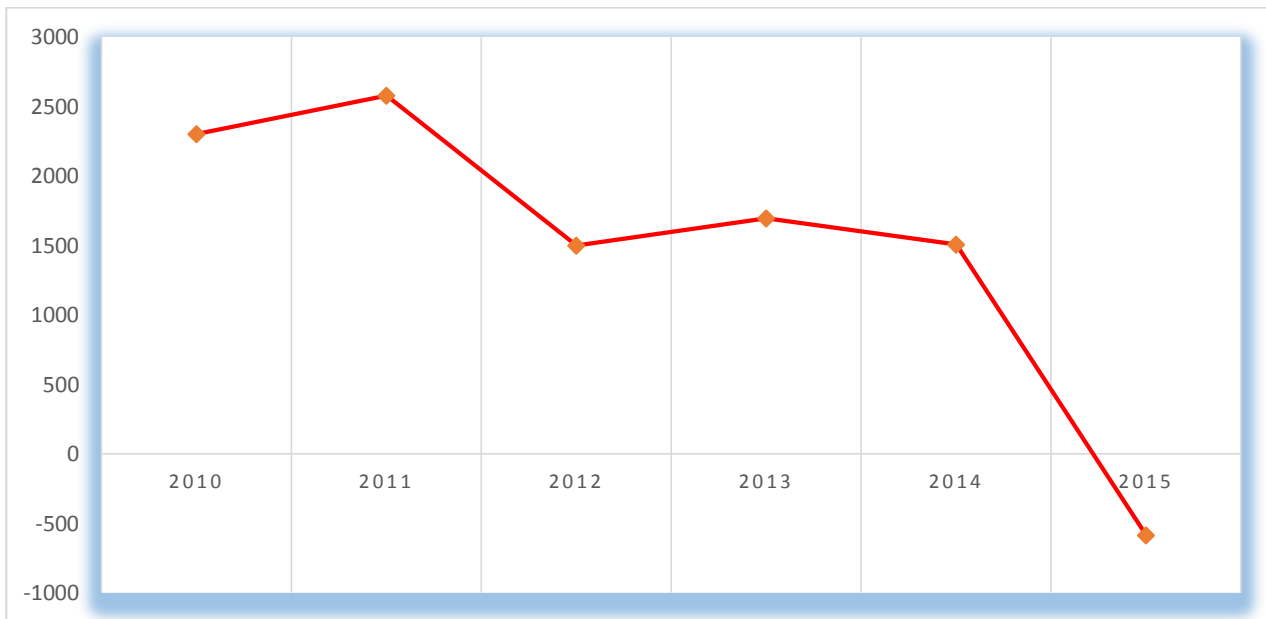
الجدول رقم (3-6): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2010-2015)

الوحدة: مليون دولار.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
تدفقات FDI	2301	2580	1499	1696	1506	-584

المصدر: www.unctad.dz (2022/04/30، 10:00)

الشكل رقم (3-2): تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2010-2020)



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (3-6)

إذ على ما يبدو أن الجزائر لم تتأثر بالازمة المالية التي حدثت سنة 2008، فلاحظ تطور تدفقات الاستثمار خلال الفترة (2010-2011) والتي قدرت ب 2580 (مليون دولار)، وهي تمثل ثاني أعلى قيمة سجلتها الجزائر طوال مسيرة انفتاحها على العالم الخارجي، ولكنها لم تستطع الحفاظ على نفس وتيرة النمو في سنة 2012 إذ بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة 1499 (مليون دولار)، ويرجع ذلك إلى سياسة الانفتاح التي اعتمدها الجزائر والامتيازات التي أصبحت تقدمها للمستثمر الأجنبي، فضلا عن استقرار أغلب المؤشرات الاقتصادية الكلية.

وفي سنة 2013، 2014 ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي ارتفاعا طفيفا مقارنة مع السنة الماضية، ثم نلاحظ انخفاض حاد في حجم تدفقات الاستثمار في سنة 2015، أين سجلت حصيلة سالبة قدرت ب 585 (مليون دولار)، وهذا ما يعكس تماما عزوف المستثمرين الأجانب. كم ساهم غياب الاستثمار في القطاع الطاقوي بسبب انخفاض أسعار البترول في سنة 2014، وغياب البدائل اضافة الى ضعف القوانين والتشريعات وتغييرها باستمرار في انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر.

2. تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2016-2020)

سنقوم بتحليل حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2016-2020) بالاستعانة على الجدول رقم (3-7) والشكل رقم (3-3) الموالين:

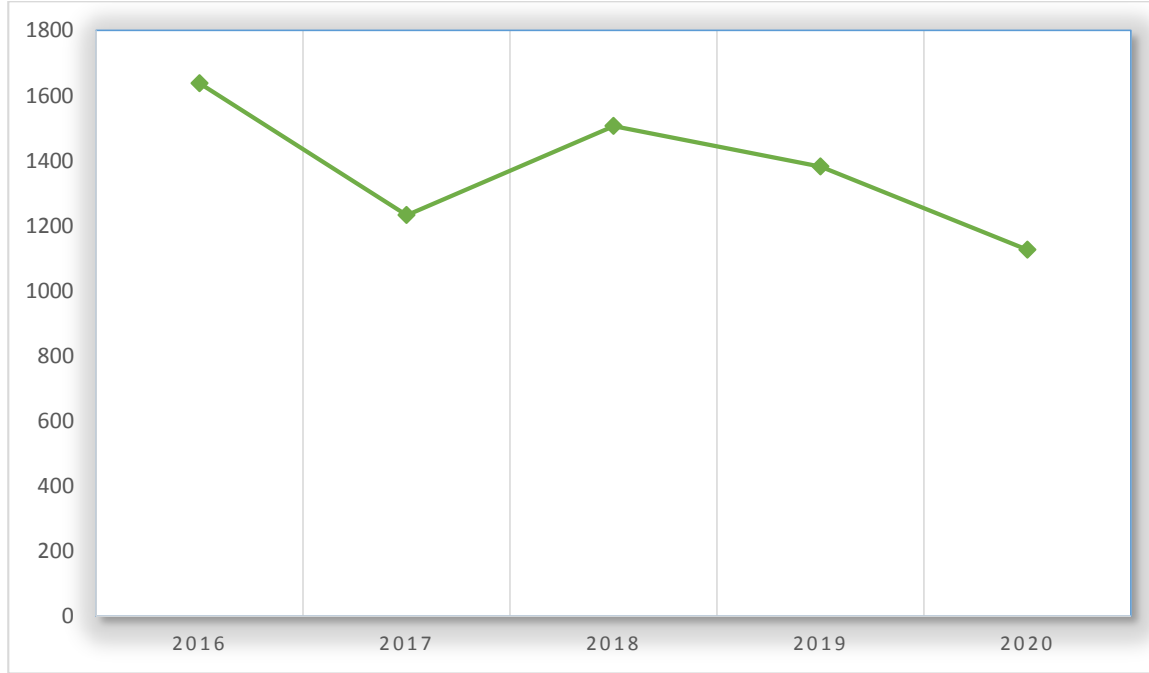
الجدول رقم (3-7): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2016-2020)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
تدفقات FDI	1637	1232	1506	1382	1125

المصدر: www.unctad.dz (2022/04/30، 10:00)

الشكل رقم (3-3): تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2016-2020)



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتمادا على معطيات الجدول رقم (3-7)

من خلال معطيات الجدول رقم (3-7)، نلاحظ عودة ارتفاع حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي في سنة 2016 اين قدرت بـ 1637 (مليون دولار)، وهذا راجع جزئيا لتحسن السياسة الاستثمارية والتحسين الذي عرفه الإنتاج النفطي، حيث تم وضعه قانون جديد للاستثمار وتحفيزات جبائية للمشاريع. وتراجع حجم التدفقات الاستثمارية للانخفاض في سنة 2017 اين قدرت بـ 1232 (مليون دولار)، وهذا بسبب ركود قطاع المواد الأولية على المستوى العالمي، حيث تراجعت الاستثمارات بنسبة 25% مقارنة بسنة 2016 لتعود للارتفاع في سنة 2018 إلى 1506 (مليون دولار) وهذا بفضل الأحكام المنفتحة في إطار قانون المحروقات الجديد الذي كان يهدف إلى تحفيز الاستثمار الأجنبي في قطاع المحروقات. واستفادت الجزائر خلال هذه السنة، علاوة عن استثمارات في قطاع النفط والغاز من استثمارات في قطاع الصناعة. وفي سنة 2019 و 2020 مسجل عودة انخفاض حجم التدفقات الاستثمار حيث سجلت 1382 (مليون دولار) و 1125 (مليون دولار) على التوالي وهذا راجع لأزمة النفط وأزمة كورونا Covid 19 التي أدت إلى عزوف المستثمرين إلى الجزائر بسبب فرض الحجر الصحي عبر العالم.

المطلب الثاني: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لا يزال قطاع المحروقات يوفر أفضل الفرص للاستثمار الأجنبي حيث يمثل 80% من أرباح الجزائر، لكن بسبب الأوضاع الاقتصادية الأخيرة وانخفاض أسعار البترول لا تزال الجزائر بعيدة كل البعد على استثمار قدراتها الفعلية في باقي القطاعات الاقتصادية، ونعرض فيما يلي أهم الاستثمارات الأجنبية المسجلة خلال الفترة (2010-2019) مع الإشارة إلى كيفية توزيعها حسب القطاعات الاقتصادية.

1. التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حسب عدد المشاريع خلال الفترة (2010-2019)

سنوضح ذلك من خلال تحليل معطيات الجدول رقم (3-8) الموالي:

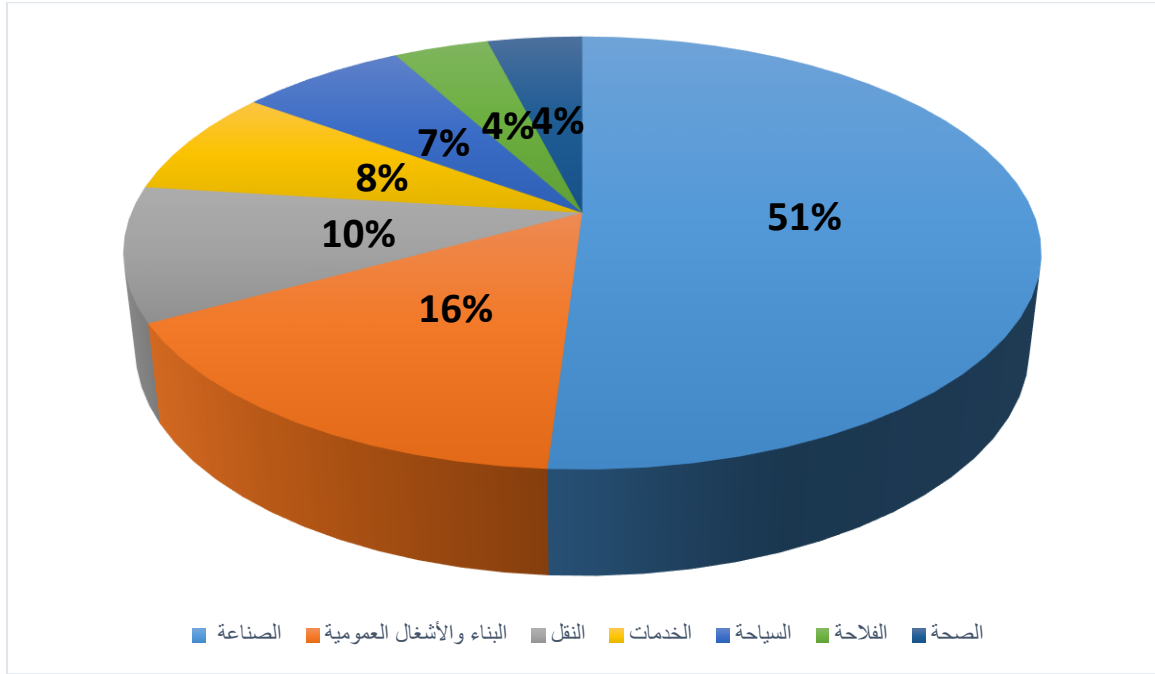
الجدول رقم (3-8): التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر حسب عدد المشاريع خلال الفترة (2010-2019)

النسبة %	عدد المشاريع	قطاع النشاط
51	2564	الصناعة
16	803	البناء والأشغال العمومية
10	517	النقل
8	429	الخدمات
7	366	السياحة
4	197	الفلاحة
4	181	الصحة
%100	5057	المجموع

المصدر: الموقع الرسمي للوكالة الوطنية للاستثمار، www.andi.dz، (2022/05/13، 14:00)

الشكل رقم (3-4): التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر حسب عدد المشاريع خلال الفترة

(2010-2019)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتمادا على معطيات الجدول رقم (3-8)

تشير البيانات اعلاه ان قطاع الصناعة يحتل الصدارة بـ 2564 مشروع استثماري وهو يمثل 51% من إجمالي عدد المشاريع، ثم يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بـ 803 مشروع استثماري، حيث يشكل قطاع الصناعة والسياحة 2/3 من القيمة الإجمالية للاستثمارات والجدير بالذكر أن القطاع الصناعي يركز بالنسبة الى قطاع البناء والأشغال العمومية، فلقد شهد تطورا محسوسا خلال الفترة (2010-2020) نتيجة لبرنامج دعم النمو، حيث تم إنشاء العديد من الهياكل القاعدية كالطرق والجسور والمباني...، ونظرا لأهمية هذا القطاع فقد استقطب العديد من الشركات الأجنبية على غرار الشركة الصينية CSCE، والمجمع CETIC الصيني اللذان يتمتعان بخبرة واسعة في مجال إنشاء الطرق السريعة... إلخ.

2. التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر حسب مبلغ الاستثمار خلال الفترة (2010-2019)

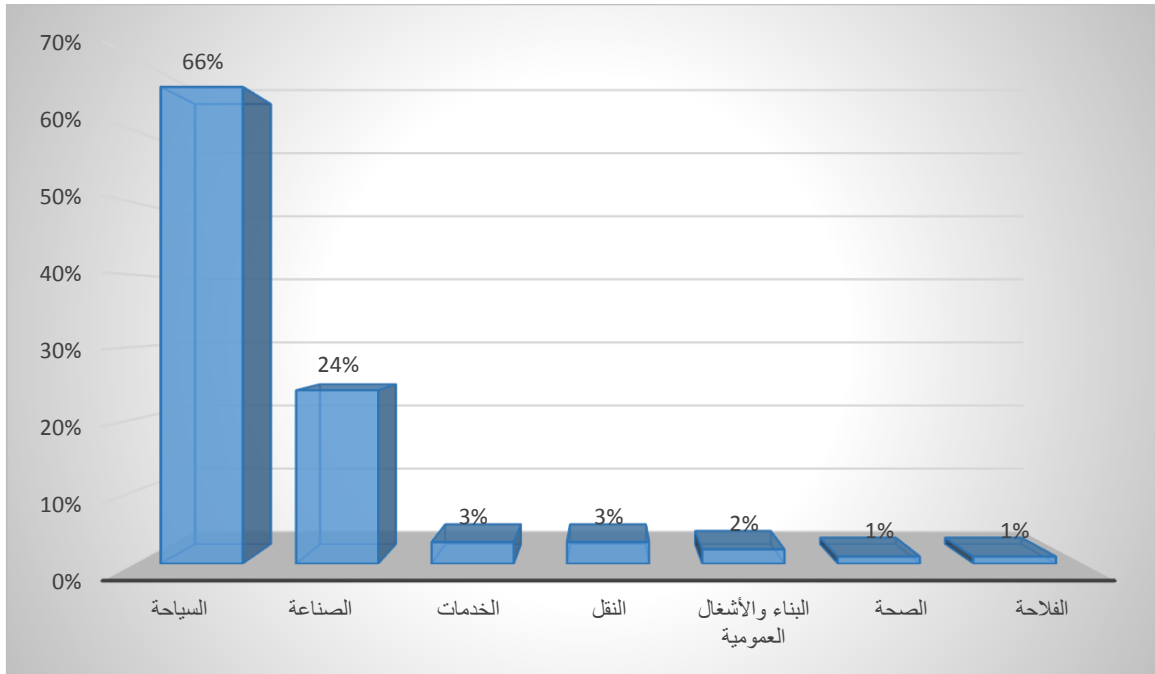
سنوضح ذلك من خلال تحليل معطيات الجدول رقم (3-9) الموالي:

الجدول رقم (3-9): التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر حسب مبلغ الاستثمار

النسبة %	عدد المشاريع	قطاع النشاط
66	3081	السياحة
24	1103	الصناعة
3	151	الخدمات
3	138	النقل
2	98	البناء والأشغال العمومية
1	55	الصحة
1	52	الفلاحة
%100	4678	المجموع

المصدر: الموقع الرسمي للوكالة الوطنية للاستثمار، www.andi.dz، (14:00، 2022/05/13)

الشكل رقم (3-5): التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر حسب مبلغ الاستثمار



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول رقم (3-9)

نلاحظ أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتوزع على عدد من قطاعات الإقتصاد الوطني، حيث يحتل قطاع السياحة والصناعة الصدارة من حيث مبلغ الاستثمار والتي تبلغ نسبتها 66% و 24% في كل قطاع على التوالي، أما في قطاع الخدمات والنقل والبناء والأشغال العمومية والصحة والفلاحة فلم تحظى بالمستويات المرغوبة، رغم أهميتها. فقطاعا النقل والخدمات لم يسجلا سوى 3% من القيمة الاجمالية لمبلغ الاستثمارات في حين لم يستقطبا قطاعا الصحة والفلاحة سوى 1% من القيمة الاجمالية من مبلغ الاستثمارات، حيث ان قطاع الصناعي يتركز بشكل كبير على المحروقات وصناعة الأدوية وكذا تحلية مياه البحر حيث أن هذا القطاع يحقق عوائد مغريه، الامر الذي حفز راس المال الاجنبي الى الوفود لهذا القطاع بحجم أكبر.

المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

عموما يمكن إبراز التوزيع الجغرافي للاستثمار المباشر المنتجه إلى الجزائر من خلال تفحص الجدول التالي:

1. التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حسب عدد المشاريع خلال الفترة (2010-2019)

سنوضح ذلك من خلال تحليل معطيات الجدول رقم (3-10) الموالي:

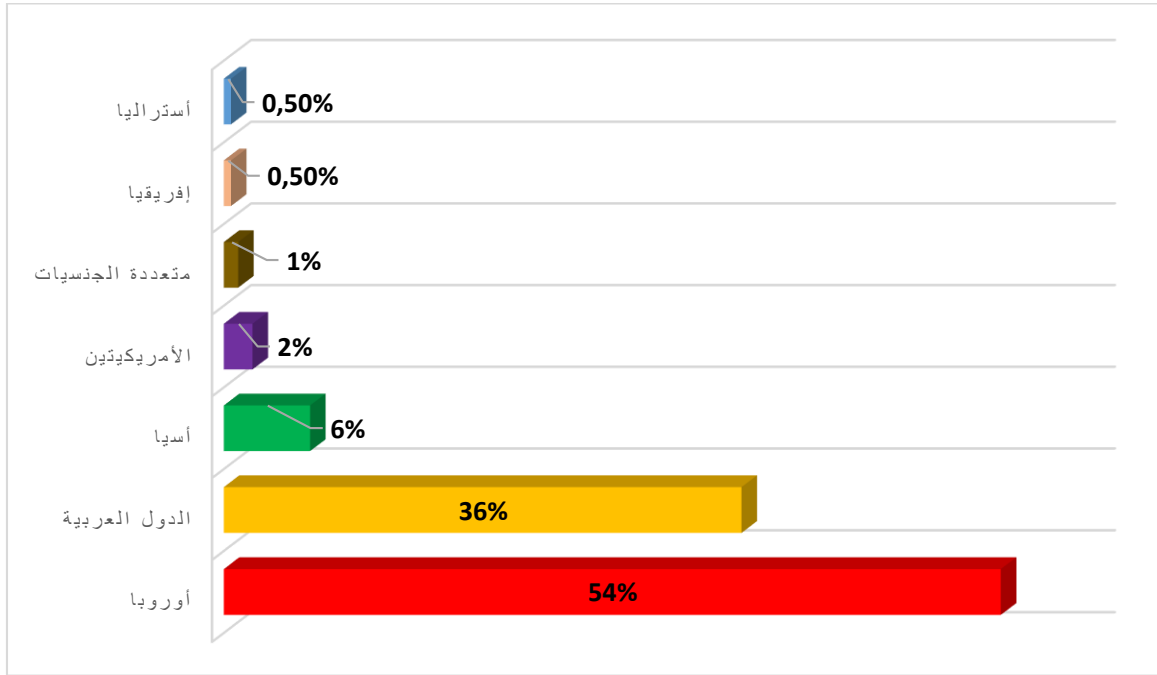
الجدول رقم (3-10): التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر المنتجه إلى الجزائر حسب عدد المشاريع

خلال الفترة (2010-2019)

الأقاليم	عدد المشاريع	النسبة %
أوروبا	228	54
الدول العربية	153	36
آسيا	27	6
الأمريكيتين	9	2
متعددة الجنسيات	4	1
إفريقيا	1	0.5
أستراليا	1	0.5
المجموع	423	100%

المصدر: الموقع الرسمي للوكالة الوطنية للاستثمار، www.andi.dz، (13/05/2022، 14:00)

الشكل رقم (3-6): التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الجزائر حسب عدد المشاريع



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول رقم (3-10)

من خلال قراءة بيانات الجدول رقم (3-10) نلاحظ أن أوروبا والدول العربية قد احتلت الصدارة من حيث عدد المشاريع بنسبة تعادل 54% و 36% على الترتيب من إجمالي عدد المشاريع، وفي المقابل احتلت الدول الآسيوية والأمريكتين المرتبة الثالثة والرابعة بنسبة 6% و 2% على الترتيب، ولقد تزايد إقبال الدول الأوروبية والعربية على الاستثمار في الجزائر نتيجة لتوليد القناعة لدى المستثمرين الأجانب بعدم وجود عراقيل كبيرة في بيئة الاستثمار مقارنة بالبلد الأم، أن فيما يتعلق بالمستثمرين الأجانب من الدول المتقدمة فالمسألة تختلف كلياً، إذ لا تزال استثماراتهم ضعيفة لاعتبار بيئة الاستثمار في الجزائر غير مواتية.

2. التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حسب مبلغ الإستثمار خلال الفترة (2010-2019)

(2019)

سنوضح ذلك من خلال تحليل معطيات الجدول رقم (3-11) الموالي:

الجدول رقم (3-11): التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة المتجهة إلى الجزائر حسب مبلغ

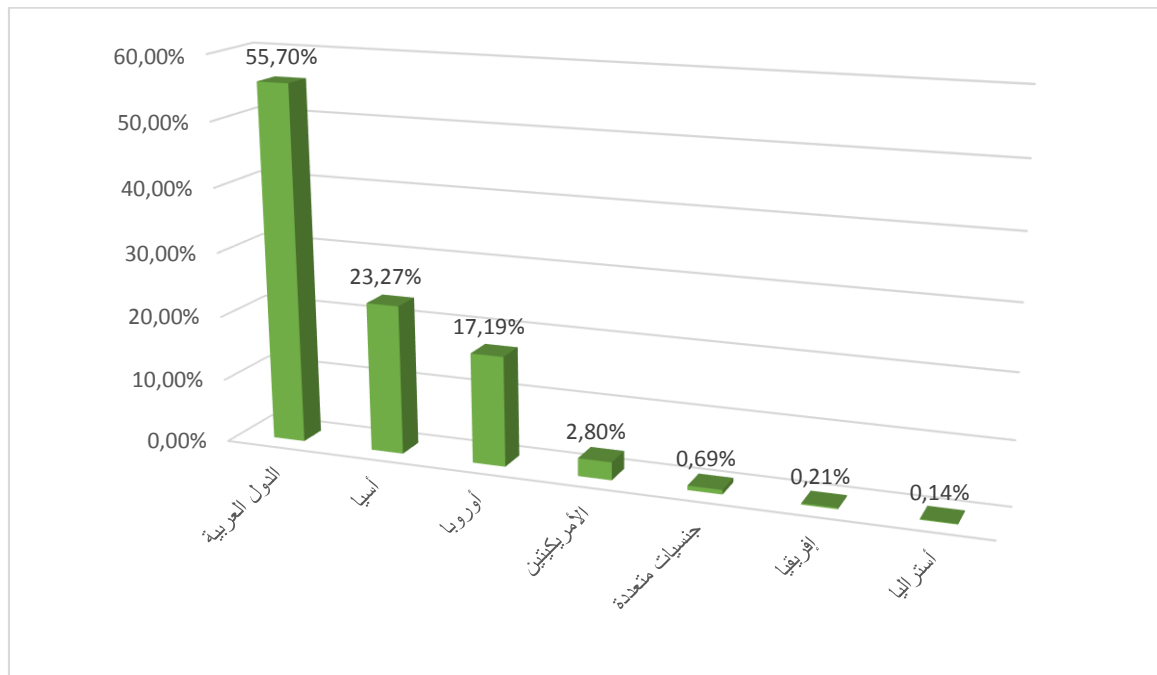
الاستثمار

النسبة %	المبلغ مليون دينار جزائري	الأقاليم
55.70	1181166	الدول العربية
23.27	493406	آسيا
17.19	364501	أوروبا
2.80	59504	الأمريكتين
0.69	14488	جنسيات متعددة
0.21	4510	إفريقيا
0.14	2974	أستراليا
%100	2120549	المجموع

المصدر: الموقع الرسمي للوكالة الوطنية للاستثمار، www.andi.dz ، (14:00، 2022/05/13)

الشكل رقم (3-7): التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة المتجهة إلى الجزائر حسب مبلغ

الاستثمار



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول رقم (3-11)

من خلال بيانات الجدول رقم (3-11) والشكل أعلاه نلاحظ أن الدول العربية احتلت الصدارة من حيث قيمة المشاريع بنسبة تعادل 55.7% من المبلغ الإجمالي للاستثمار، وفي المقابل احتلت الدول الآسيوية المرتبة الثانية بنسبة 23.27% والدول الأوروبية والأمريكية المرتبة الثالثة والرابعة بنسبة 17.19% و 2.8% على الترتيب من المبلغ الإجمالي للاستثمار، ولقد تزايد إقبال الدول العربية على الاستثمار في الجزائر نتيجة لتولد القناعة لدى المستثمرين من الاجانب بعدم وجود عراقين كبيرة في بيئة الاستثمار مقارنة بالبلد الأم، أما في ما يتعلق بالمستثمرين الأجانب من الدول المتقدمة فالمسألة تختلف كلياً، إذ لا تزال استثماراته ضعيفة لاعتبار بيئة الاستثمار في الجزائر غير مواتية.

المبحث الثالث: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل الإقتصاد الوطني (2010-2020)

تتضح أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية من خلال ما يحدثه من آثار على اقتصادياتها، والدور الذي يلعبه في تسريع عجلة التنمية بها ولا سيما مساهمته في عملية التمويل.

المطلب الأول: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي

يستخدم هذا المؤشر غالباً للدلالة على مستويات التطور الاقتصادي من جهة والطاقة الانتاجية من جهة أخرى كما يعد من أهم المؤشرات التي يستخدمها المستثمرون لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية، فالاداء الضعيف للنمو الاقتصادي غالباً ما يحول دون توسيع لقاعده الاستثمار الأجنبي.

1. الناتج المحلي الإجمالي: تعريفه وحسابه

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي مقياساً للنشاطات الاقتصادية التي تقوم على أرض دولة معينة، إذ يعتبر النمو الناتج المحلي مقياساً للنمو الاقتصادي في تلك الدولة، ولهذا كان من الضروري التعرف على الناتج المحلي الإجمالي وظيفته واحتسابه.

1.1. تعريف الناتج المحلي¹

يوجد عدة تعاريف للناتج المحلي الإجمالي، من بينها:

هو عبارة عن كمية أو قيمة السلع والخدمات التي ينتجها أفراد مجتمع معين عادة خلال سنة، والذين يعيشون ضمن الرقعة الجغرافية لذلك البلد بغض النظر عن جنسياتهم سواء كانوا من مواطني البلد أو من الاجانب، وهذا يعني أن الناتج المحلي هو مفهوم جغرافي يتحدث حسب الرقعة الجغرافية لذلك البلد.

¹ محمود حسين الوادي، الإقتصاد الكلي، دار المسيرة، ط1، عمان، 2009، ص39.

يعرف ايضا على انه قيمة السلع المنتجة والخدمات المباعة في السوق خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة. ومن التعاريف السابقة يمكن تعريف الناتج المحلي الإجمالي للمجتمع على أنه يتضمن قيمة السلع والخدمات النهائية فقط، وليس قيمة كل السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية، لأن السلع التي ينتجها المجتمع ليست جميعها ناهيا فمنها ما هو من السلع والخدمات الوسيطة التي تستخدم كمدخلات في العمليات الإنتاجية للوحدات الاقتصادية المختلفة في النشاط الاقتصادي.

2.1. احتساب الناتج المحلي الإجمالي¹

توجد العديد من الطرق لحساب الناتج المحلي التي تتمثل في طريقه المنتج النهائي، القيمة المضافة، طريقه عوائد الإنتاج، طريقه الانفاق الا ان الطرق الأكثر استخداما هي طريقة القيمة المضافة وطريقة الإنفاق.

1.2.1. طريقة القيمة المضافة: هناك طريقة لتجنب الازدواج الحسابي للسلع الأولية والوسيطة إضافة إلى قيمة المواد. بمعنى جمع القيم المضافة خلال المراحل المختلفة للإنتاج ويطلق على هذه الطريقة القيمة المضافة، ويتقيد بهذه الأخيرة بين قيمة الإنتاج القائم وقيمة مستلزمات ومصروفات الإنتاج فيما عدا الأجور، ومجموع القيم المضافة للمشتريات تمثل قيمة إنتاج السلع والخدمات النهائية أي تساوي الناتج المحلي.

القيمة المضافة = الاجمالية للإنتاج (الإنتاج القائم) - قيمة مستلزمات الإنتاج

2.2.1. حساب الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الانفاق: وعليه نجد أن الناتج المحلي الإجمالي يمثل المجموع الكلي لانفاق القطاعات الأربعة كما في الصيغة التالية:

$$\text{GDP} = C + I + G + (X - M)$$

حيث:

C = الإنفاق الاستهلاكي

I = الإنفاق الإستثماري

G = الإنفاق الحكومي

X = الصادرات

M = الواردات

¹ حسام علي داوود، مبادئ الإقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص53.

2. مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي

يعتبر الناتج المحلي مقياسا للنشاطات الاقتصادية التي تقوم على أرض دولة معينة، إذ يعتبر نمو الناتج المحلي مقياسا للنمو الاقتصادي ومؤشر يستخدمه المستثمرون لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

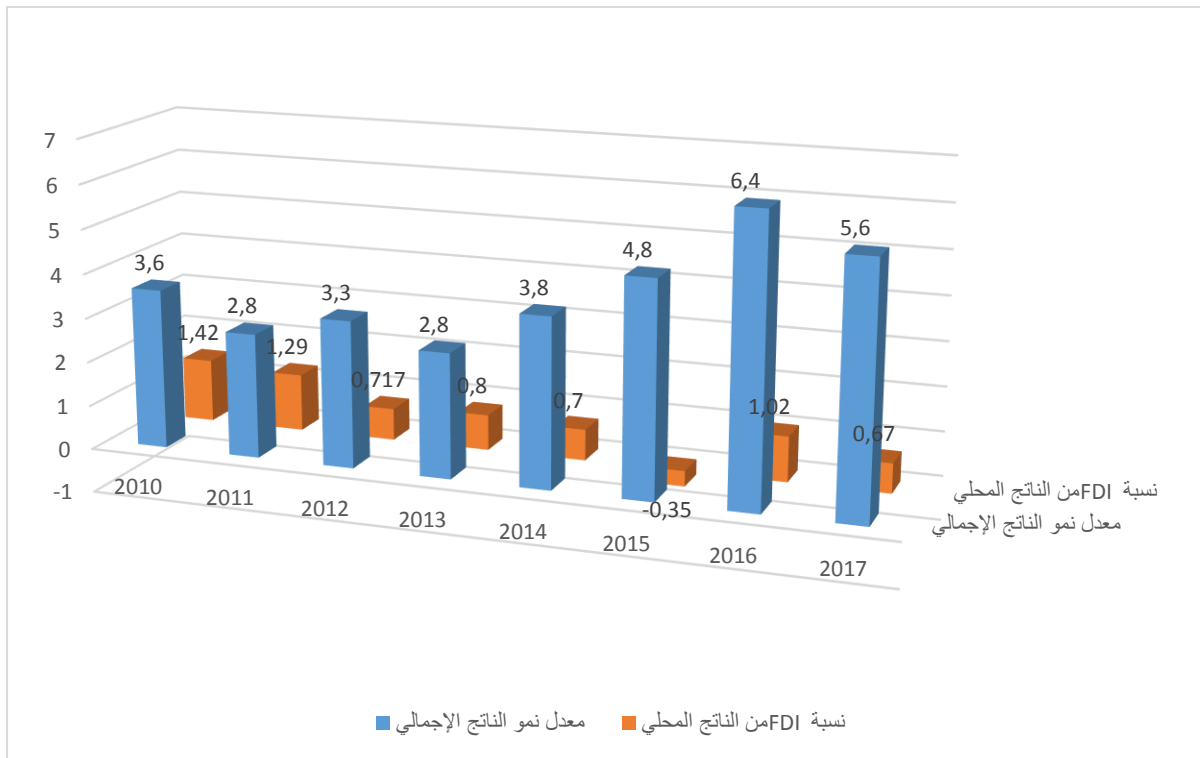
الجدول رقم (3-12): مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2010-2017)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل نمو الناتج الإجمالي	3.6	2.8	3.3	2.8	3.8	4.8	6.4	5.6
نسبة FDI من الناتج المحلي	1.42	1.29	0.717	0.8	0.7	-0.35	1.02	0.67

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات www.dhaman.net (2022/05/02)

(9:30)

الشكل رقم (3-8): مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2010-2017)



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول رقم (3-12)

انطلاقا من البيانات الموضحة في الجدول السابق يتبين أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة ومتذبذبة، حيث بلغت مساهمته في سنة 2010، 1.42 % وفي سنة 2011، 1.29 %، ويمكن ارجاع ذلك الى التحسن النسبي في البيئة الاستثمارية و انتعاش أسواق النفط، ثم انخفضت مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي في السنوات الموالية، حيث سجلت أدنى قيمة في سنة 2015، بنسبة مساهمته بلغت -0.35 %، وهذا راجع لتدهور أسعار النفط والبيئة الاستثمارية، عودة ارتفاع مساهمة الاستثمار في سنة 2016 بنسبة 1.02 %، حيث سجل في هذه السنة أعلى معدل لنمو الناتج المحلي حيث سجل 6.4 %، وفي سنة 2017 انخفضت المساهمة إلى 0.67 %.

المطلب الثاني: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التشغيل والبطالة

تظهر مشكلة البطالة في مختلف دول العالم بمعدلات متباينة، إذ يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في التقليل من هذه المشكلة وخاصة في إطار الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية التي أجرتها الجزائر بهدف خلق فرص العمل في مختلف القطاعات.

1. مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل

الجدول رقم (3-13) الموالي يدرس العلاقة بين حجم العمالة وعدد المشاريع الاستثمارية للفترة (2010-2019) كما يلي:

الجدول رقم (3-13): عدد مناصب الشغل التي يوفرها الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2010-

2019)

الوحدة: مليون دينار جزائري

نوع الإستثمار	عدد المشاريع	النسبة %	القيمة	النسبة %	مناصب الشغل	النسبة %
الإستثمار المحلي	31594	99	1743783	68	256156	85
الإستثمار الأجنبي	410	01	803057	32	42959	15
المجموع	32004	100	2546840	100	299115	100

المصدر: الموقع الرسمي للوكالة الوطنية للاستثمار، www.andi.dz، (2022/05/25، 15:00)

نلاحظ من خلال الجدول، أن قيمة الاستثمار المحلي للفترة (2010-2019) قد بلغت 1743783 (مليون دينار جزائري) اين يعادل 68% من المبلغ الإجمالي للاستثمار، وأنه وفر 256156 منصب شغل من خلال 31594 مشروع.

بينما بلغت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر خلال نفس الفترة 803057 مليون دينار جزائري، وأنه وفر 42959 منصب شغل من خلال 410 مشروع. وبناء عليه نلاحظ أن الاستثمار المحلي يوفر مناصب شغل أكبر من الاستثمار الأجنبي فإن للاستثمار المحلي انعكاسا أكثر ايجابية على مستوى العمالة مقارنة بالاستثمار الأجنبي .

2. مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في البطالة

تظهر مشكلة البطالة في مختلف دول العالم في مقدمتها الدول النامية وعلى رأسها الجزائر وذلك بمعدلات مختلفة ومتزايدة إذ يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في التقليل من هذه المشكلة خاصة مع الإصلاحات الإقتصادية الوطنية التي يأمل الكثير منها كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-14): الإستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2010-

(2019)

السنوات	الإستثمار الأجنبي (مليون دولار)	معدل البطالة (%)
2010	2301	9.96
2011	2581	10
2012	1499	10.97
2013	1697	9.82
2014	1507	10.81
2015	-585	10.10
2016	1636	10.20
2017	1232	12
2018	1460	11.88
2019	1382	11.70

المصدر: الموقع الرسمي للبنك الدولي www.albankadowli.org (2022/05/26، 16:30)

من خلال الجدول نلاحظ أن الإستثمار الأجنبي المباشر يؤثر ايجابا على البطالة اي ان تغير في البطالة يفسر بنسبة 63.9%. إذ نلاحظ كلما زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كلما انخفضت معدلات البطالة حيث سجلت سنة 2017 أعلى قيمة قدرت 12% وهذا راجع للاحداث والاضاع الاقتصادية بسبب تراجع أسعار البترول. وبالتالي انخفاض مناصب الشغل واتباع الحكومة للسياسة النقدية لتعود للانخفاض بنسبة طفيفة بسبب الإصلاحات والقوانين الاستثمارية الجديدة.

المطلب الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات

إن زيادة حجم المبادلات التجارية في البلد المضيف له أثر جيد على ميزان المدفوعات، حيث يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مجموعة من بنود ميزان المدفوعات أبرزها الميزان التجاري الذي تظهر عليه مساهمة الاستثمار الأجنبي في زيادة الصادرات وتخفيض الواردات السلعية، ومن ثم تحسين رصيد هذا البند.

1. تطور رصيد الميزان التجاري وسعر برميل النفط خلال الفترة (2010-2019)

تركزت معظم مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات وقد اظهر أثره على الميزان التجاري بزيادة إنتاج وتصدير المحروقات، بالرغم من الارتفاع التدريجي للصادرات خارج قطاع المحروقات لا تزال صادرات المحروقات تمثل التركيبة الأساسية لصادرات الجزائر بأكثر من 95%، إذ يتماشى هذا الأمر مع زيادة اسعار سعر برميل النفط، وهذا ما سيوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3-15): تطور رصيد الميزان التجاري وسعر برميل النفط خلال الفترة (2010-2019)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الميزان التجاري	18.20	25.96	20.17	9.41	0.59	-18.08	-20.13	-14.41	-7.46	-9.64
سعر برميل النفط	80.15	112.94	111.04	110.59	100	59	45	54.1	71.3	64.4

المصدر: bulltein statistique de la banque d'algerie, série retrospectives, hors séries, (2010-2019), www.bank-of-algeria.dz (01/06/2022, 13 :30)

من خلال الجدول المتمثل أعلاه، نلاحظ أن العلاقة الموجودة بين سعر البرميل ورصيد الميزان التجاري هي علاقة طردية، وهذا ما يفسر اعتماد الميزان التجاري على صادرات المحروقات أكثر من غيرها من الصادرات، بحيث سجل رصيد الميزان

التجاري أعلى قيمة له بلغت 25.06 مليار دولار في سنة 2011، ويعود السبب لسعر البرميل الذي وصل الى 112.94 دولار للبرميل، لينخفض رصيد الميزان التجاري في السنوات 2012، 2013، 2014 ليسجل 20.17 مليار دولار، 9.41 مليار دولار، 0.59 مليار دولار على التوالي تزامنا مع الانخفاض الذي عرفه سعر برميل النفط مسجلا 111.04، 110.59، 100 على التوالي. كما سجل رصيد الميزان التجاري عجزا لسنة 2015 بقيمة -18.08 مليار دولار، واستمر هذا العجز حتى سنة 2019 اين قدر بـ 9.64- مليار دولار وذلك للانهيار الذي عرفه سعر النفط مسجلا رقما قياسيا في الانخفاض متمثل بـ 64.4 دولار في سنة 2019، فمن ما سبق نستنتج أن رصيد الميزان التجاري مرتبط، وذلك لكون الإقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي.

2. مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات خلال الفترة (2010-2019)

سنقوم بتحليل مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات خلال الفترة (2010-2019) بالاستعانة على الجدول رقم (3-16) الموالي:

الجدول رقم (3-16): علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالميزان التجاري والرصيد الخارجي خلال الفترة (2010-2019)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الرصيد التجاري الخارجي	12.16	17.17	12.30	0.85	-9.10	-29-27	-26.22	-22.10	-16.71	-17.11
الميزان التجاري	18.20	25.96	20.17	9.41	0.59	-18.08	-20.13	-14.41	-7.46	-9.64
تدفق FDI	2.58	1.50	1.68	1.51	0.58	1.64	1.20	2.58	/	/

المصدر: bulltein statistique de la banque d'algerie, série retrospectives, hors séries, (2010-2019), www.bank-of-algeria.dz (01/06/2022, 13 :30)

نلاحظ أن رصيد الميزان التجاري قد حقق فائضا خلال الفترة (2002-2008) بسبب ارتفاع اسعار المحروقات في الأسواق الدولية بعيدا كل البعد عن انخفاض قيمة الواردات أو ارتفاع قيمة الصادرات خارج المحروقات، وهذا ناتج عن ضعف مساهمة الاستثمار في زيادة الصادرات، لهذا وجب على السلطات العمومية تبني استراتيجية تهدف إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات، تقوم على توحيد الاستثمار المحلي الخاص والأجنبي نحو قطاعات مصدرة.

نلاحظ أيضا من الجدول أن الميزان التجاري لسنة 2010 انخفض مقارنة بالسنوات السابقة حيث سجل 12.16 (مليار دولار)، وقد وافقه رصيد في الحساب الجاري بقيمة 18.20 (مليار دولار)، وفي المقابل نلاحظ أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر قد بلغ 2.58 (مليار دولار)، ويرجع هذا التدهور في قيمة الميزان التجاري إلى انخفاض عائدات البترول بسبب الازمة المالية العالمية، وما نجم عنها من آثار سلبية على الإقتصاد العالمي. واستمر الميزان التجاري في الانخفاض إلى غاية سنة 2015 أين سجل عجزا بقيمة 18.08 (مليار دولار) ثم 20.13 (مليار دولار) في سنة 2016 و 14.41 (مليار دولار) في سنة 2017، والملاحظة نفسها بالنسبة لرصيد الحساب الجاري، منذ سنة 2014 عرف هذا الأخير عجزا بقيمة 9.10 (مليار دولار)، وشهدت السنوات: 2015، 2016، 2017 نفس الاتجاه كمايلي: 27.29% (مليار دولار)، 26.22% (مليار دولار)، 22.10%، وإستمر هذا العجز حتى سنة 2019 أين قدر بـ 17.11- (مليار دولار) في حين سجل الميزان التجاري عجزا بقيمة 9.64- (مليار دولار) ويرجع السبب في ذلك الى ازمة البترول التي أحدثت تدهورا كبيرا في الأسعار مرتبطة به من خسائر أثناء تحويل المستثمرين الأجانب للعملة الاجنبية الى بلدانهم الاصلية.

خلاصة

اتضح من دراسة هذا الفصل أن حجم تدفقات الاستثمار الوافدة إلى الجزائر خلال الفترة (2010- 2020) ضعيفة وهذا ما جعل مساهمتها في تمويل الإقتصاد الوطني ضئيلة ، و أن القطاع الصناعي يستقطب الجزء الأكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر و يتميز بنوع من التدفقات المتزايدة و استمراريتها في أغلب السنوات المدروسة، عكس قطاع الفلاحة و الصحة الذي يجذب الجزء اليسير من الاستثمار أما قطاع الخدمات فتدفقاته ضعيفة نسبيا أما من حيث المصادر الجغرافية لهذا الاستثمار، الدول العربية قد احتلت الصدارة من حيث قيمة المشاريع بنسبة تعادل % 55.7 من إجمالي قيمة المشاريع بالمقابل تحتل الدول الأوروبية المرتبة الثانية بنسبة % 17.19 ثم تأتي الاستثمارات الآسيوية و الأمريكية في المرتبة الثالثة و الرابعة و أفرد المبحث الثالث لتحليل أثر الاستثمارات الأجنبية على الناتج الداخلي الإجمالي و على التشغيل و ميزان المدفوعات خلال نفس الفترة السالفة الذكر، حيث تنوعت هذه التأثيرات غير أن حصيلتها النهائية كانت سلبية وكل هذا راجع إلى أن مناخ الاستثمار في الجزائر يعاني من عدة معوقات منها مشكلة الفساد والرشوة البيروقراطية ومشكلة التمويل وعدم وجود نظام قانوني واضح يحمي حقوق المستثمرين الأجانب.

الخاتمة

من خلال ما تم استعراضه تبين لنا أن الجزائر كباقي الدول النامية تسعى جاهدة لتحقيق قفز نوعية في زيادة مداخيلها وتمويل اقتصادها من خلال توفير عوامل داخلية وخارجية مشجعة ترمي إلى دفع عجلة النمو.

لدى، لجأت الجزائر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعتبر مصدرا من مصادر التمويل الخارجي، بعد تناقص فرص الحصول على القروض الخارجية والسعي للتخفيف من عبء المديونية هذا من جهة، ومواكبة الاقتصاد العالمي من جهة أخرى.

وبحيث ان الاستثمار الاجنبي المباشر ظل الحل الأمثل بتمويل الاقتصاد الوطني ومعالجة اغلب المشاكل الاقتصادية الراهنة كإخفاض الناتج الداخلي الإجمالي والبطالة والتضخم، وبالرغم من سياسات الإصلاح و جهود التحفيز واجراءات تهيئة مناخ الاعمال، الا ان حجم نفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر تبقى ضعيفة لأن بيئة الأعمال لفترة (2010-2020) اتسمت بتعدد العراقيل ومن بينها عدم توفر الشفافية، مشكلة العقار الصناعي، العراقيل السياسية، البيروقراطية وعدم فعالية النظام القانوني، مما انعكس سلبا على تدفقات الاستثمار، وجعل مساهمته في تمويل الاقتصاد ضئيلة غير أن النية الحسنة لترقيته مناخ الاستثمار في المستقبل والاستفادة من مزاياه تمثل جانبا ايجابيا من جوانب التمويل الخارجي للاقتصاد الوطني.

نتائج الدراسة:

لقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج يمكن إيجازها في ما يلي:

- الاستثمار الأجنبي المباشر تحكمه عدة محددات ونظريات تساعد وتساهم في التأثير عليه ؛
- يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من الوسائل التمويلية الخارجية الأقل تكلفة لتحقيق التنمية وخاصة بعد عجز المصادر المحلية عن تحقيقها؛
- وجود علاقته عكسية بين تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر ونمو الناتج المحلي الإجمالي، نظرا لتوجه المستثمرين الأجانب نحو الاستثمار في القطاع النفطي، وعدم تنوع الاقتصاد الجزائري، مما يجعل الناتج المحلي مرتبطا بأسعار النفط، ويؤدي إلى انخفاضه في الفترات التي تشهد تراجعاً في سعره؛
- عدم توزع الاستثمار الأجنبي المباشر على قطاعات متعددة إذ يتحسر في قطاعات محددة كقطاع الصناعة؛
- بالرغم من اهتمام الجزائر بالاستثمار الأجنبي المباشر إلا أن تدفقاته خلال الفترة (2010-2020) لم يبلغ المستوى المطلوب والجهود لا تزال متواصلة لاستقطاب أكبر قدر ممكن من هذا المصدر التمويلي الحيوي؛

- للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والتخفيف من أعبائها والتقليل من معدلات البطالة ونقل التكنولوجيا الحديثة؛
- وجود العديد من العراقيين التي تحول دون جذب المستثمرين الأجانب وهذا بالرغم مما قامت به الجزائر من إصلاحات اقتصادية هيكلية، وما قدمته من مزايا وحوافز للمستثمرين الأجانب؛
- يعاني مناخ الاستثمار في الجزائر من معوقات متعددة أبرزها: الفساد، الرشوة، البيروقراطية، مشكلة التمويل وعدم تكفل النظام القانوني لحماية حقوق المستثمرين الأجانب.

نتائج اختبار صحة الفرضيات:

- من خلال الدراسة والتحليل ومن اجل الوصول الى النتائج الموجودة فإننا سنقوم بإثبات أو نفي الفرضيات التالية:
- نصت الفرضية الفرعية الأولى على ما يلي: **تمثلت مصادر التمويل الاقتصادي في مصادر داخلية وأخرى خارجية وبعد الدراسة والتحليل نأكد صحة هذه الفرضية.**
- وذلك بناء على أن أي دولة تلجأ لتمويل اقتصادها إلى مصادر داخلية إلا أن هذه المصادر غير كافية، لذا تستعين أيضا بالمصادر الخارجية لتفضية الفج والمالية التي تعاني منها.
- نصت الفرضية الثانية على ما يلي: **من عوامل الاستثمار الأجنبي المباشر توفير مناخ استثماري مناسب من خلال تحسين الإطار القانوني للاستثمار، منح امتيازات وتقديم إعفاءات ضريبية، وبعد الدراسة والتحليل نؤكد صحة هذه الفرضية.**
- وذلك بناء على انه من اجل توفير مناخ استثماري ملائم لابد من توافر عوامل جذب مناسبة من خلال وضوح القوانين المنظمة للاستثمار، وتوفير الأمن، و الإعفاءات من الضرائب والرسوم الجمركية.
- نصت الفرضية الثالثة على ما يلي: **أثرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج الداخلي الإجمالي في الجزائر خلال فترة (2010-2020) بنسبه ضعيفة، وبعد الدراسة والتحليل نؤكد صحة هذه الفرضية.**
- وذلك بناء على أن ضعف حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر هو الأمر الذي قلل من تكوين الناتج الداخلي الإجمالي.
- وبناء عليه، ومن خلال ما نصت عليه الفرضية الرئيسية: **ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل الاقتصاد الوطني خلال فترة (2010-2020) بنسبة ضعيفة، نؤكد صحة هذه الفرضية.**

التوصيات:

ومن خلال هذه الدراسة والنتائج المتوصل إليها، يمكن تقديم التوصيات التالية التي من شأنها أن تحفز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

- تشجيع الاستثمارات في قطاعات أخرى بدلا من قطاع المحروقات كالسياحة، والصناعة، الخدمات، وخاصة الفلاحة.
- القضاء على المشاكل البيروقراطية التي تعيق الاستثمار.
- توفير البنية التحتية المشجعة على الاستثمار.
- عدم الاعتماد الكلي على نظام الحوافز والإعفاءات، بل يجب العمل على إصلاح مناخ الاستثمار وذلك من الناحية الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية والإقليمية.
- محاربة الفساد وإضفاء الشفافية والثقة مع ضرورة تجنب التعارض بين القوانين.
- تطبيق سياسات اقتصادية تهدف الى استقطاب التدفقات الاستثمارية الأجنبية، حيث أن زيادة هذه التدفقات تساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

قائمة المراجع

الكتب:

- 1) أحمد يوسف دودين، إدارة الأعمال الحديثة (وظائف المنظمة)، دار اليازوي العلمية للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2012.
- 2) باسم حمادي الحسن، الاستثمار الأجنبي المباشر (عقود التراخيص النفطية وأثرها في تنمية الاقتصاد)، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2014.
- 3) حسام علي داوود، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- 4) حسين بني هاني، حوافز الاستثمار في النظام الاقتصادي الإسلامي، ط1، دار الكندي، الأردن، 2004.
- 5) رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية بالمنصورة، مصر، 2007.
- 6) سمير محمد إبراهيم، التجارة الخارجية و التنمية، دار المعارف والطباعة، بيروت (لبنان)، 2000.
- 7) طالب محمد عوض، مدخل إلى الاقتصاد الكلي، معهد الدراسات المصرفية، عمان، 2004.
- 8) علاء عبد المغني محمود، إدارة المنظمات، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، (الأردن)، 2011.
- 9) علي كمال، المالية العامة، ط1، دار المعرفة، مصر، 2009 .
- 10) علي محسن، الدور التمويلي للشركات المتعددة الجنسيات، دار المعارف و الطباعة، بيروت(لبنان)، 2000.
- 11) ماجد أحمد عطا الله، إدارة الاستثمار، ط1، دار أسامة لنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2011.
- 12) محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، ط1، الإسكندرية، مصر، 2006.
- 13) محمود حسين الوادي، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة، ط1، عمان، 2009.
- 14) مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
- 15) هناء عبد الغفار، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية : الصين أنموذجا، بيت الحكمة، بغداد (العراق)، 2002 .

الأطروحات:

- 1) ابتهال أحمد قابلي، الاقتراض الخارجي ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية في سوريا (1995-2010)، مذكرة دكتوراه، العلوم الاقتصادية ، تخصص إقتصاد وتخطيط، جامعة تشرين، سوريا ، 2014.
- 2) بختة فرحات، بيئة العمل وأثرها على التنافسية الدولية (دراسة حالة الإقتصاد الجزائري)، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تجارة دولية، جامعة ورقلة (الجزائر)، 2010.
- 3) الحسن ولد محمد، مصادر التمويل الخارجي للتنمية في الدول النامية " تجربة الجمهورية الإسلامية الموريتانية 1985-2004، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2006.
- 4) حيزر خنفري ، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد وتخطيط، جامعة الجزائر، 2011.
- 5) شوقي جبار، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي (حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية دولية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، (الجزائر)، 2015.
- 6) العاطف عبد القادر، سياسات مواجهة أزمة المديونية الخارجية في الدول النامية دراسة حالة الجزائر 1994-2005، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، (الجزائر)، 2005-2006.
- 7) عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص النقود و المالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008.
- 8) عبد اللطيف مصطفى، تمويل التنمية في بلدان العالم الثالث بين اقتصاديات الأسواق المالية دراسة مقارنة بين الجزائر و مصر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و مالية ، جامعة الجزائر، 2008.
- 9) عدنان دحاح ، الإستثمار الاجنبي المباشر كوسيلة تمويلية بديلة للإقتصاد الوطني في ظل انخفاض أسعار النفط دراسة تحليلية (2000-2011)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة مستغانم، 2016.
- 10) عمار صايفي، محددات الاستثمار ألمحفظي و آثاره على أسواق الأوراق المالية ، مذكرة ماجستير في علوم الاقتصادية، تخصص إقتصاديات المالية و البنوك، جامعة بومرداس، 2009.

- 11) عمر يجاوي، دور المناخ الاستثماري في الدول العربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر للفترة 2002-2010، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة بسكرة، (الجزائر)، 2012-2013.
- 12) فتيحة عباسية، دور الأسواق المالية في دعم التنمية الاقتصادية دراسة حالة سوق الأوراق المالية بالجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص، مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، 2013.
- 13) فتيحة نصري، دور الإستثمار الاجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية دولية، جامعة الجزائر، 2014.
- 14) كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان (الجزائر)، 2011.
- 15) لطف احمد يحي الصواف، تقويم مصادر تمويل عجز الموازنة العامة و بدائلها المتاحة في الجمهورية اليمنية خلال المدة 1995-2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص، المالية والمصارف، جامعة عدن، اليمن، 2018.
- 16) مازن أحمد أبو حصيرة، الديون الخارجية و أثرها على التنمية الاقتصادية في فلسطين، رسالة ماجستير في اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، (فلسطين)، 2015.
- 17) محفوظ بصيري، دور الأسواق المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة البليدة، 2007.
- 18) ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة دولية، جامعة قسنطينة (الجزائر)، 2007.
- 19) نفيسة نصري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية (حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان (الجزائر)، 2014.
- 20) وهيبه خلوفي، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في قطاع المحروقات واثره على التنمية المستدامة - حالة الجزائر خلال الفترة 2010-2015، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقد بنك و تمويل جامعة ورقلة (الجزائر)، 2016.

المجلات والدوريات:

- 1) إباد حماد عبد، أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية أسبابها وسبل مجابتهها، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية، العراق، العدد 2، 2008.
- 2) بن كاملة محمد عبد العزيز، المديونية الخارجية وإستراتيجية التنمية المالية للاقتصاديات الناشئة : سياسات وانعكاسات، مجلة الاقتصاد الجديد ،جامعة وهران (الجزائر)، العدد:06، ، 2012.
- 3) صلاح الدين شريط، حجيلة بن وارث ،فعالية المناخ الاستثماري في سوق الأوراق المالية دراسة حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، (الجزائر)، العدد 2017/17.
- 4) عامر عيساني، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة تحليلية للفترة 2002-2012، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة (الجزائر)، العدد 20 ديسمبر 2016.
- 5) علي أحمد دحرج الدليمي، سعد عبد الكريم حماد فرحان الدليمي، دور الانفاق في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى العراق (2003-2015)،مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية (العراق)، المجلد 09، العدد 17، 2017.
- 6) غريب بولرباح، العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، جامعة ورقلة (الجزائر)، العدد10، 2012.
- 7) محمد جبار، فرص الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية جامعة سطيف ، العدد01، 2002.
- 8) مختار بونقاب، زواويد لزهاري، أثر المناخ الاستثماري على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (حالة الجزائر)، مجلة الدراسات التسويقية وإدارة الأعمال، جامعة ورقلة (الجزائر)، المجلد 02، العدد 1 جانفي 2018.
- 9) وهيبه بن ناصر، التمويل المحلي ودوره في عملية التنمية، مجلة البحوث والدراسات القانونية و السياسية، جامعة البليدة، العدد 06، 2013.

التقارير:

- 1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثمان الصادرات: تقريرمناخ الاستثمار في الدول العربية، 2011، الكويت.
- 2) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ،تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2002، الكويت.

- 3) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت 2008.
- 4) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت 2003.

المواقع الإلكترونية:

www.albankadowli.org

www.andi.dz

www.bank-of-algeria.dz

www.dhaman.net